المراقب الاقتصادي والاجتماعي

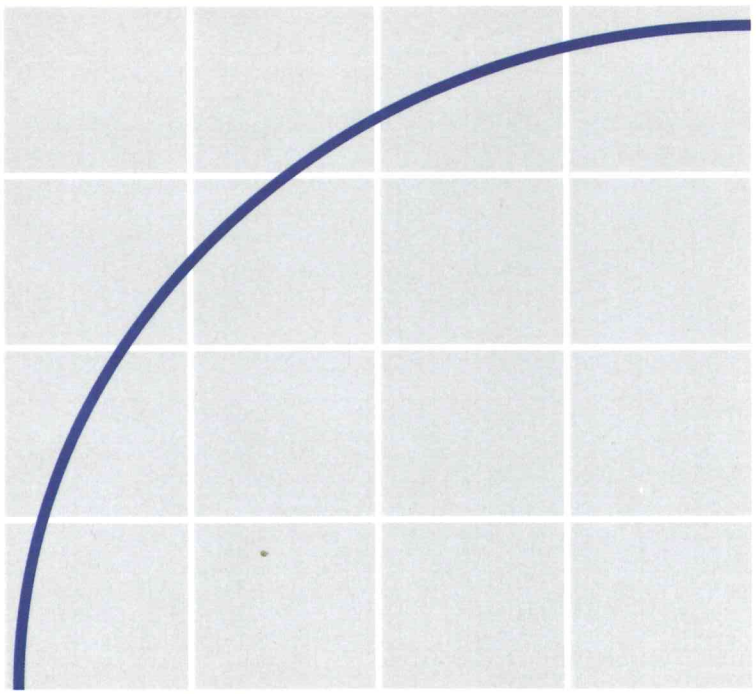

2013

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

سلطة النقد الفلسطينية

31

تم إنجاز العدد بمساهمات من كوادر وموظفي:

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (المنسق العام: حنين غزاونة)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (المنسق: أمينة خصيب)
سلطة النقد الفلسطينية (المنسق: شاكر صرصور)

المحرر: د. نعمان كنفاني

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إليكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

حقوق الطبع
© 2013 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب. 19111، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الالكترونية: www.mas.ps

© 2013 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون: +972-2-2982700
فاكس: +972-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الالكترونية: www.pcbs.gov.ps

© 2013 سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب: 452، رام الله
هاتف: 2409920-2-972+
فاكس: 2409922-2-972+
بريد إلكتروني: info@pma.ps
الصفحة الالكترونية: www.pma.ps

للحصول على نسخ
الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تم توفير تمويل لهذا العدد من المراقب الاقتصادي والاجتماعي من قبل صندوق الاستثمار الفلسطيني

صندوق الاستثمار الفلسطيني
PALESTINE INVESTMENT FUND

كانون الثاني، 2013

تقديـــــــم

يغطي هذا العدد من ***المراقب الاقتصادي والاجتماعي*** أبرز المتغيرات الاقتصادية التي طرأت على اقتصاد الأراضي الفلسطينية في الربع الثالث (أشهر تموز وآب وأيلول) من العام 2012. ويتناول العدد تطور الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة (المالية العامة) وسوق العمل ومؤشرات النشاط الاقتصادي (استيراد الاسمنت، وتسجيل السيارات... ألخ)، والأسعار والقوة الشرائية خلال الربع الثالث من العام. كذلك هناك تحليل لأرقام التجارة الخارجية (الميزان التجاري وميزان المدفوعات). هذا إلى جانب الأقسام التقليدية في ***المراقب***، مثل بيانات القطاع المصرفي، وبورصة فلسطين.

المراقب الاقتصادي والاجتماعي هو نشرة فصلية/ربعية، أي يتابع التطورات الاقتصادية خلال أرباع السنة الأربعة. ونظراً للطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي، حيث تزدهر بعض النشاطات في فصول معينة وتتكمش في فصول أخرى، فإن مقارنة النشاط الاقتصادي بين الفصول المتلاحقة ليست مقارنة صائبة دائماً. فهي لا تعكس بالضرورة نزعات أصيلة في الأداء الاقتصادي. لذلك تجدر المقارنة بين الفصول المتناظرة في السنوات المختلفة. وهنا في الواقع يكمن امتياز نشرة ***المراقب الاقتصادي والاجتماعي***، إذ أنها توفر سلاسل زمنية للأرقام الربعية.

يحتوي هذا العدد من ***المراقب*** على ستة صناديق تحليلية تعالج عدداً من القضايا الاقتصادية التي أثّرت أو يمكن أن تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على المناخ والسياسة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. يناقش أحد هذه الصناديق تطورات سياسة سعر صرف الدولار/الشيكل في اسرائيل خلال السنوات القليلة الماضية، وبشكل خاص خلال العام المنصرم، 2012. ومن المعلوم أن سعر الصرف هذا يؤثر بشكل مباشر على أسعار الواردات وتنافسية الصادرات الفلسطينية. كما يؤثر على مستويات حياة قطاع كبير نسبياً من الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم بالعملات الأجنبية. صندوق آخر يعالج موضوع الفارق في متوسط الأعمار المتوقعة بين الإناث والذكور، ومدى أثر الحروب والنزاعات المسلحة على هذا الفارق. ويدرس الصندوق تحولات الفجوة بين الأعمار المتوقعة للذكور والإناث في الأراضي الفلسطينية خلال السنوات الماضية. صندوق آخر يناقش أسباب عجز الموازنة الاسرائيلية خلال العام المنصرم، كذلك توقعات الموازنة بالنسبة للعام الحالي، 2013. كما يحلل أحد الصناديق ثلاثة مؤشرات/مقاييس مستوحاة من بيانات التعداد الزراعي الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للتدليل على صغر مساحة أغلب الحيازات الزراعية من جهة، وعلى سوء توزيع المساحات بين الحيازات. صندوق آخر يراجع دراسة فريدة تهدف إلى اكتشاف ما إذا كان هناك تحيز قومي في صفقات البيع والشراء في اسرائيل. أيضاً هناك صندوق يتطرق إلى خسارة الطرف الفلسطيني من عدم تحصيل حصته الكاملة من رسوم المغادرة على معبر الكرامة.

نأمل أن يتابع ***المراقب الاقتصادي والاجتماعي*** تعزيز مكانته كمرجع موثوق ورزين لتغطية للتحولات التي تطرأ على الاقتصاد الفلسطيني، وترسيخ دوره في بناء قاعدة المعرفة الاقتصادية وإثارة النقاش المستنير والموثّق حول قيود وفرص النمو في الأراضي الفلسطينية.

سمير عبد الله	**علا عوض**	**جهاد الوزير**
مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني	رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	محافظ سلطة النقد الفلسطينية

المحتويـــــــات

1- الناتج المحلي الإجمالي **1**

صندوق 1: أثر النزاعات المسلحة على العمر المتوقع عند الولادة للذكور والإناث **4**

2- سوق العمل **7**

2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة 7

2-2 البطالة 10

2-3 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد 12

2-4 الأجر وساعات العمل 13

2-5 اعلانات الوظائف الشاغرة 14

3- المالية العامة **15**

3-1 الإيرادات والمنح 17

3-2 النفقات العامة 19

3-3 الفائض/العجز المالي 20

3-4 صافي تراكم المتأخرات – الفائض/العجز المالي: بين الأساس النقدي وأساس الالتزام 21

3-5 الدين العام 22

صندوق 2: خسائر الخزينة على معبر الكرامة... أكثر من 8 مليون دولار في عامين! **23**

4- القطاع المصرفي **23**

4-1 التطورات الرئيسة في الميزانية المجمعة للمصارف 25

4-2 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي 28

4-3 حركة المقاصة 29

4-4 مؤسسات الإقراض المتخصصة والصرافين 30

4-5 بورصة فلسطين 30

صندوق 3: تطور سياسة سعر الصرف في اسرائيل: تحولات الشيكل والدولار **33**

5- مؤشرات الاستثمار **36**

5-1 تسجيل الشركات 36

5-2 رخص الأبنية 37

5-3 استيراد الإسمنت 38

5-4 تسجيل السيارات 39

5-5 النشاط الفندقي 39

صندوق 4: عدالة توزيع الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية **40**

6- الأسعار والقوة الشرائية **42**
6-1 أسعار المستهلك 42
6-2 أسعار المنتج والجملة 43
6-3 أسعار تكاليف البناء والطرق 43
6-4 أسعار العملات والقوة الشرائية 44
صندوق 5: عجز الموازنة الإسرائيلية في 2012: ضعف العجز المتوقع! **45**

7- التجارة الخارجية **46**
7-1 الميزان التجاري 46
7-2 ميزان المدفوعات 46
صندوق 6: اسرائيل: هل هناك تحيز قومي في البيع والشراء؟ **48**

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2000- 2012 **49**

الملخص التنفيذي

الناتج المحلي الإجمالي: بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو 1,708 مليون دولار خلال الربع الثالث 2012، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 2.7% مقارنة مع الربع الذي سبقه، وارتفاع بنسبة 5.5% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. من جهة أخرى، انخفضت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث 2012 بمقدار 3.4% مقارنة مع الربع الذي سبقه، وارتفاعاً بمقدار 2.4% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. أما من ناحية الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، فبلغت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال الربع الثالث 2012 نحو 2,223 مليون دولار.

سوق العمل: انخفض عدد العاملين في الضفة والقطاع من 877 ألف في الربع الثاني من عام 2012 إلى 845 ألف في الربع الثالث من عام 2012. وعند مقارنة الربع الثالث لعام 2011 مع الربع الثالث لعام 2012، يلاحظ ازدياد العمالة بنسبة 0.7%. وارتفع معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى 24.3% في الربع الثالث لعام 2012 مقارنة مع 20.9% في الربع السابق و22.4% في الربع المناظر من العام 2011. من جهة أخرى، ارتفع متوسط أجور العاملين في قطاع غزة بحوالي 2.7% ليصل معدل الأجر اليومي في القطاع إلى 66.1 شيكل في الربع الثالث لعام 2012 مقارنة مع معدل أجر قدره 64.3 شيكل خلال الربع السابق. أما بالنسبة لعدد الشواغر المعلن عنها في الصحف المحلية خلال الربع الثالث من العام 2012 فقد توزعت بواقع 43% لقطاع المنظمات الأهلية، و40 للقطاع الخاص، و17% للقطاع الحكومي.

المالية العامة: شهدت الإيرادات المحلية ارتفاعاً بمقدار 48% خلال الربع الثالث من عام 2012 مقارنة مع الربع السابق (إلى 742 مليون دولار). من جهة أخرى، شهدت النفقات الجارية انخفاضاً بنحو 3.6% (إلى 749 مليون دولار) خلال نفس الفترة. وبالتالي انخفض العجز في الموازنة الجارية قبل المساعدات بمقدار 87% (إلى 35 مليون دولار). أما العجز الكلي قبل المساعدات الأجنبية فقد بلغ نحو 92 مليون دولار. وبعد إضافة المنح والمساعدات كان هناك فائضاً بمقدار 141 مليون دولار خلال الربع الثالث من العام 2012.

القطاع المصرفي: بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة في الربع الثالث من عام 2012 نحو 3,756 مليون دولار، مشكّلة ما نسبته 40.4% من مجموع صافي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية. شكلت تسهيلات القروض النسبة الأكبر من إجمالي التسهيلات المباشرة (74%). من جهة أخرى، بلغ صافي دخل المصارف (أي صافي الأرباح مطروحاً منها النفقات) العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام 2012 حوالي 29.7 مليون دولار. أما بالنسبة لإجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص، فقد بلغت نحو 1,102,004 شيك بقيمة 2,297.6 مليون دولار مع نهاية الربع الثالث. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 6.1% في العدد مقابل انخفاض بنسبة 3% في القيمة مقارنة مع الربع السابق.

بورصة فلسطين: انخفضت أعداد الأسهم المتداولة إلى 18.1 مليون سهم فقط خلال الربع الثالث 2012 وبنسبة 55% مقارنة مع الربع السابق. كما بلغت قيمة الأسهم المتداولة نحو 31.1 مليون دولار في الربع الثالث من العام 2012، بانخفاض مقداره 58% عن الربع السابق. أما بالنسبة لمؤشر القدس فقد تقدم بواقع 1.76 نقطة نهاية الربع الثالث مقارنة مع إغلاق الربع السابق 2012.

مؤشرات الاستثمار: يضم هذا القسم المؤشرات الأربعة التالية:

- **تسجيل الشركات:** بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام الماضي 228 شركة، مسجلة انخفاضاً بنسبة 18% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 21% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2011. من جهة أخرى، بلغت قيمة رؤوس أموال الشركات المسجلة خلال الربع الثالث من العام الماضي نحو 454.5 مليون دينار أردني مقابل 37.3 مليون دينار أردني فقط في الربع السابق.

- **رخص الأبنية واستيراد الاسمنت:** ارتفع عدد رخص البناء الصادرة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث من عام 2012 مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011 بنسبة 30.6%، فيما سجل انخفاضاً بنسبة 18.8% مقارنة مع الربع الثاني 2012. وبلغ مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال الربع الثالث من عام 2012 نحو 805.9 ألف متر مربع مرتفعاً بنسبة 4.1% بالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2011. من جهة أخرى، بلغت كمية الاسمنت المستوردة إلى غزة إلى 13.1 ألف طن خلال الربع الثالث 2012 مقارنة مع 15.3 ألف طن خلال الربع المناظر من عام 2011. وفي الضفة الغربية بلغت كمية الاسمنت المستورد نحو 292.4 ألف طن خلال الربع الثالث 2012 مقارنة مع 294.7 خلال الربع المناظر من عام 2011.
- **تسجيل السيارات:** بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام الماضي 3,283 سيارة. ويمثل هذا انخفاضاً بنحو 10% مقارنة مع الربع الذي سبقه وانخفاضاً بنحو 35% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. كما يلاحظ أن أغلبية السيارات المسجلة خلال الربع الثالث من العام 2012 هي سيارات مستعملة ومستوردة من الخارج (44%).
- **النشاط الفندقي:** بلغ عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية 92 فندقاً في نهاية الربع الثالث من العام 2012 مقارنة مع 98 فندقاً في نهاية الربع الثاني من العام الحالي. وقد بلغ عدد النزلاء في فنادق الضفة الغربية خلال الربع الثالث 2012 ما مجموعه 146,451 نزيلاً، منهم 19.3% من النزلاء الفلسطينيين، و31.9% من دول الإتحاد الأوروبي. وبالمقارنة مع الربع الثالث من العام 2011 يتبين أن هناك ارتفاعاً في عدد النزلاء بنسبة 39.2%.

الأسعار والقوة الشرائية: سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً بنسبة 1.25% خلال الربع الثالث من العام 2012 مقارنة بالربع الثاني من العام 2012. كما سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة ارتفاعاً بنسبة 2.43% خلال الفترة نفسها. بينما شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام 2012 انخفاضاً مقداره 0.14% مقارنة مع الربع الثاني من العام 2012.

التجارة الخارجية: بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة خلال الربع الثالث من عام 2012 حوالي 1,053 مليون دولار. وبلغت حصة اسرائيل حوالي 66% منها. أما الصادرات السلعية المرصودة خلال نفس الفترة فقد بلغت نحو 178 مليون دولار، وبلغت حصة اسرائيل 159 مليون دولار (89% من الإجمالي). أي أن عجز الميزان التجاري السلعي وصل إلى 875 مليون دولار خلال الربع الثالث 2012.

ميزان المدفوعات: بلغ عجز الحساب الجاري نحو 672.6 مليون دولار خلال الربع الثالث 2012. ويزيد هذا العجز بمقدار 65% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفّر مبلغ 614.1 مليون دولار.

مواضيع الصناديق في هذا العدد: يحتوي هذا العدد من المراقب على 6 صناديق يناقش كل منها موضوعاً محدداً على النحو التالي:

أثر النزاعات المسلحة على العمر المتوقع عند الولادة للذكور والإناث: تشير وجهة النظر التقليدية إلى أن الحروب والنزاعات المسلحة تؤدي إلى تخفيض متوسط العمر المتوقع للذكور وتزيد من الهوة بين متوسط أعمارهم المتوقع ومتوسط أعمار الإناث. على أن هناك الآن وجهة نظر جديدة تقول أن الحروب والنزاعات المسلحة تؤدي إلى تقليص فجوة الأعمار بين الإناث والذكور لا إلى زيادتها. يناقش هذا الصندوق الحجج النظرية والتطبيقية لوجهتي النظر هذه كما يقوم باستخدام الأرقام من الواقع الفلسطيني لتحديد أي من النظريتين أكثر صحة.

خسائر الخزينة على معبر الكرامة... أكثر من 8 مليون دولار في عامين!: يدفع المغادرون عبر جسر اللنبي رسوم مغادرة. ويحكم توزيع رسوم المغادرة بين الطرف الفلسطيني والاسرائيلي اتفاق قديم تم بين سلطات الحدود

الاسرائيلية والفلسطينية. يناقش هذا الصندوق خسارة الطرف الفلسطيني من عدم تحصيل الحصة الكاملة من رسوم المغادرة حسب الاتفاق خلال العامين الماضيين.

تطور سياسة سعر الصرف في اسرائيل: تحولات الشيكل والدولار: لا تخفى أهمية تحولات سعر صرف الشيكل مع العملات الأخرى على الاقتصاد الفلسطيني، إذ أن هذه التحولات تؤثر بشكل مباشر على أسعار الواردات، وعلى تنافسية الصادرات. كما أنها تؤثر بشكل مباشر على مستويات حياة قطاع كبير نسبياً من الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم بالعملات الأجنبية. يسعى هذا الصندوق إلى إلقاء نظرة سريعة على تحول سياسات سعر الصرف لبنك اسرائيل وعلى تحولات سعر صرف الشيكل مع الدولار خلال السنوات القليلة الماضية، وبشكل خاص خلال العام المنصرم، 2012.

عدالة توزيع الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية: قام معهد ماس بإجراء تحليل لبيانات التعداد الزراعي الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2010. وتناولت إحدى الدراسات التحليلية البيانات المتعلقة بتوزيع الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية. ويستفاد من التحليل أن 72% من عدد الحيازات هي حيازات تقل مساحة كل منها عن 10 دونم. يراجع هذا الصندوق ثلاثة مؤشرات/مقاييس للتدليل على صغر مساحة أغلب الحيازات الزراعية من جهة، وعلى اللاعدالة في توزيع المساحات بين الحيازات.

عجز الموازنة الإسرائيلية في 2012: ضعف العجز المتوقع!: بلغت قيمة عجز الموازنة الاسرائيلية خلال العام المنصرم 39 مليار شيكل، أي ما يعادل 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي. ويزيد هذا العجز بمقدار نقطتين مئويتين كاملتين عن مقدار العجز الذي توقعته الحكومة مسبقاً. يناقش هذا الصندوق أسباب زيادة العجز، كذلك توقعات الموازنة بالنسبة للعام الحالي، 2013.

اسرائيل: هل هناك تحيز قومي في البيع والشراء؟ قام باحث اسرائيلي من الجامعة العبرية بوضع دراسة فريدة تهدف إلى اكتشاف ما إذا كان هناك تحيز قومي في صفقات البيع والشراء في اسرائيل، أي ما إذا كان اليهود في اسرائيل يفضلون البيع والشراء من اليهود، كما هو الحال مع الفلسطينيين داخل اسرائيل. ولقد أثبتت الدراسة وجود تحيز كبير، وأن هذا التحيز يشتد قوة عقب العمليات العسكرية وسقوط ضحايا من الطرفين.

1- الناتج المحلي الإجمالي

سجل الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا نسبته 2.7% خلال الربع الثالث 2012 مقارنة مع الربع الثاني 2012. جاء معظم هذا الانخفاض بسبب انخفاض نشاط الانشاءات خلال نفس الفترة (انخفاض بمقدار 9%، من 273 إلى 248.3 مليون دولار)، ونشاط الزراعة (انخفاض 18.7%، من 90.3 إلى 73.4 مليون دولار). ولكن، نظراً لأن الإنتاج الوطني يتأثر بقوة بالتحولات الموسمية يحبذ الاقتصاديون أن تتم مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين الفصول المتناظرة وليس بين الفصول المتلاحقة. وعلى أرضية هذه التوصية نجد أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بمقدار 5.5% في الربع الثالث 2012 مقارنة بالربع الثالث 2011. ومن الجدير بالملاحظة أن هذا ارتفاع حقيقي (بالأسعار الثابتة)، أي الارتفاع الاسمي مطروحاً منه تأثير تضخم الأسعار. من جهة أخرى، شهدت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث 2012 انخفاضا بمقدار 3.4% مقارنة بالربع الثاني من العام 2012، وارتفاعاً بمقدار 2.4% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011 (انظر الجدول 1-1).

جدول 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في الاراضي الفلسطينية
(أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

النشاط الاقتصادي	2011				2012		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	**1,527.2**	**1,629.1**	**1,618.6**	**1,646.5**	**1,601.7**	**1,754.5**	**1,707.9**
- الضفة الغربية*	1,133.6	1,205.3	1,195.2	1,230.6	1,187.8	1,283.8	1,256.1
- قطاع غزة	393.6	423.8	423.4	415.9	413.9	470.7	451.8
ن.م.ج للفرد (دولار أمريكي)	**393.3**	**416.5**	**410.7**	**414.7**	**400.2**	**435.3**	**420.5**
- الضفة الغربية*	489.8	517.3	509.6	520.9	499.4	536.1	521.0
- قطاع غزة	**250.9**	**267.9**	**265.4**	**258.6**	**255.0**	**287.5**	**273.6**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012، إحصاءات الحسابات القومية، 2011-2012 رام الله-فلسطين.
بيانات الربعين الاول والثاني من العام 2012 هي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.
بيانات الربع الثالث من العام 2012 هي الاصدار الأول وهي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.
(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته اسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

أما بالنسبة لبنية الناتج المحلي الإجمالي، فيمكن ملاحظة التالي (انظر الجدول 1-2):

- ✧ انخفاض بمقدار 15.7% في حصة نشاط الزراعة بين الربعين الثاني 2012 والثالث 2012. وانخفاض بمقدار 8.5% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011.
- ✧ ارتفاع بمقدار 2.5% في حصة الصناعة والكهرباء والماء بين الربعين الثاني 2012 والثالث 2012، وارتفاع بمقدار 3.4% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011.
- ✧ انخفاض بنحو 7% في مساهمة نشاط الانشاءات بين الربعين الثاني 2012 والثالث 2012، وارتفاع بمقدار 0.7% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011.
- ✧ انخفاض بمقدار 1% في مساهمة نشاط الخدمات بين الربعين الثاني 2012 والثالث 2012، وارتفاع بمقدار 1.6% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011.

جدول 1-2: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي في الاراضي الفلسطينية* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

النشاط الاقتصادي	2011				2012		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
الزراعة وصيد الأسماك	**6.0**	**5.8**	**4.7**	**7.3**	**4.4**	**5.1**	**4.3**
التعدين والصناعة والمياه والكهرباء	**12.5**	**12.6**	**11.7**	**11.4**	**11.8**	**11.8**	**12.1**
التعدين واستغلال المحاجر	0.9	0.6	0.8	0.8	0.8	0.7	0.7
الصناعة التحويلية	10.1	10.5	9.4	9.0	9.4	9.6	9.8
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	1.4	1.4	1.4	1.4	1.5	1.4	1.5
إمدادات المياة وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	0.1	0.1	0.1	0.2	0.1	0.1	0.1
الإنشاءات	**12.7**	**14.6**	**14.4**	**14.1**	**12.9**	**15.6**	**14.5**
تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والدراجات النارية	**13.7**	**13.8**	**14.6**	**14.3**	**14.4**	**14.0**	**13.9**
النقل، والتخزين	**1.9**	**1.8**	**1.9**	**1.9**	**2.0**	**1.9**	**1.8**
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	**3.4**	**3.2**	**3.2**	**3.2**	**3.3**	**3.1**	**3.2**
المعلومات والاتصالات	**6.7**	**6.8**	**7.2**	**6.8**	**7.0**	**6.7**	**7.1**
الخدمات	**19.1**	**18.6**	**18.6**	**18.6**	**20.6**	**19.1**	**18.9**
أنشطة خدمات الاقامة والطعام	0.6	0.6	0.6	0.8	0.6	0.7	0.7
الأنشطة العقارية والايجارية	4.0	3.6	3.7	3.5	4.3	3.6	4.0
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	1.1	1.1	1.0	1.0	1.1	1.0	0.9
أنشطة الخدمات الادارية والخدمات المساندة	0.5	0.5	0.5	0.5	0.6	0.5	0.7
التعليم	7.3	7.3	7.5	7.4	8.0	7.8	7.1
الصحة والعمل الاجتماعي	3.4	3.4	3.3	3.4	3.7	3.5	3.3
الفنون والترفيه والتسلية	0.6	0.6	0.5	0.5	0.6	0.5	0.6
أنشطة الخدمات الاخرى	1.6	1.5	1.5	1.5	1.7	1.5	1.6
الإدارة العامة والدفاع	**13.2**	**12.5**	**12.6**	**11.9**	**12.1**	**11.6**	**12.2**
الخدمات المنزلية	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.0**	**0.1**	**0.1**	**0.1**
ناقص: الوساطة المالية والمقاصة	-2.5	-2.4	-2.4	-2.4	-2.5	-2.3	-2.4
زائد: الرسوم الجمركية	5.7	5.5	5.7	5.5	6.0	5.3	6.1
زائد: صافي ضريبة ق. م على الواردات	7.5	7.1	7.7	7.4	7.9	8.0	8.2
المجموع (%)	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012، إحصاءات الحسابات القومية، 2011-2012 رام الله-فلسطين.

بيانات الربعين الاول والثاني من العام 2012 هي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

بيانات الربع الثالث من العام 2012 هي الاصدار الأول وهي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته اسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

يعرض الجدول 1-3 قيمة الإنفاق على البنود الرئيسية المكونة للناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثالث من العام 2012. وتجدر الملاحظة أن الجدول يعبر عن المتطابقة الأساسية في الحسابات القومية:

استهلاك خاص + استثمار + استهلاك حكومي + الصادرات – الواردات = الناتج المحلي الإجمالي

(GDP= C + I + G + X - M)

والأرقام بالنسبة للربع الثالث 2012 هي كالتالي (مليون دولار):

	مليون دولار
استهلاك الأسر المعيشية	1,679.7
+ الاستهلاك الحكومي	486.1
+ استهلاك مؤسسات غير هادفة للربح وتخدم الاسر المعيشية	57.2
+ الاستثمار (التكوين الرأسمالي)	264.9
+ الصادرات	279.5
- الواردات	1,059.5
= الناتج المحلي الإجمالي	1,707.9

جدول 1-3: الناتج المحلي الإجمالي والانفاق عليه في الاراضي الفلسطينية*
(أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

القيمة بالمليون دولار امريكي

فئة الاستخدام	2011				2012		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	**1,999.0**	**1,892.1**	**1,944.9**	**1,913.5**	**2,125.5**	**2,213.6**	**2,223.0**
الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر	1,486.2	1,381.3	1,453.2	1,392.3	1,602.5	1,602.6	1,679.7
الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	451.0	445.9	430.9	444.4	464.1	541.9	486.1
الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر	61.8	64.9	60.8	76.8	58.9	69.1	57.2
التكوين الرأسمالي الإجمالي	**264.1**	**309.5**	**254.0**	**239.2**	**232.0**	**297.4**	**264.9**
التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي	302.3	366.8	309.5	308.5	292.7	386.1	341.6
- المباني	232.5	307.4	255.4	255.5	237.6	325.1	282.0
- غير المباني	69.8	59.4	54.1	53.0	55.1	61.0	59.6
التغير في المخزون	-38.2	-57.3	-55.5	-69.3	-60.7	-88.7	-76.7
صافي الممتلكات القيمة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
صافي الصادرات من السلع والخدمات	**-735.9**	**-572.5**	**-580.3**	**-506.2**	**-755.8**	**-756.5**	**-780.0**
الصادرات	236.2	259.7	277.8	301.6	223.7	302.9	279.5
- السلع	187.2	210.0	223.7	235.4	145.4	222.1	193.1
- الخدمات	49.0	49.7	54.1	66.2	78.3	80.8	86.4
الواردات	972.1	832.2	858.1	807.8	979.5	1,059.4	1,059.5
- السلع	892.8	741.7	751.6	705.5	846.6	916.8	919.1
- الخدمات	79.3	90.5	106.5	102.3	132.9	142.6	140.4
الناتج المحلي الإجمالي	**1,527.2**	**1,629.1**	**1,618.6**	**1,646.5**	**1,601.7**	**1,754.5**	**1,707.9**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012، إحصاءات الحسابات القومية، 2011-2012 رام الله-فلسطين.

بيانات الربعين الاول والثاني من العام 2012 هي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

بيانات الربع الثالث من العام 2012 هي الاصدار الأول وهي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته اسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

تقود دراسة الجدول 1-3 إلى مجموعة من الملاحظات:

- ان الإنفاق الاستهلاكي النهائي في الربع الثالث من هذا العام في الأراضي الفلسطينية يزيد على الناتج المحلي الإجمالي (بمقدار 30%). هذا يعني أن الاقتصاد الفلسطيني يستهلك أكثر مما يقوم بإنتاجه، وهو ما تتم موازنته بالاستيراد.
- توزع الإنفاق الاستهلاكي النهائي بين 1,679.7 مليون دولار (75.5%) للإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية، و486.1 مليون دولار (21.9%) للإنفاق الاستهلاكي الحكومي، و57.2 مليون دولار (2.6%) للإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح والتي تخدم الأسر.
- ارتفاع الاستهلاك النهائي للأسر بمقدار 4.8% ما بين الربعين الثاني من العام 2012 والثالث 2012، مقابل انخفاض بنحو 10.3% للإنفاق الاستهلاكي الحكومي وانخفاض الانفاق الاستهلاكي للمؤسسات غير الهادفة للربح خلال نفس الفترة بنحو 17.2%.
- انخفاض إجمالي التكوين الرأسمالي بنحو 11% بين الربعين الثاني من العام 2012 والثالث 2012، وارتفاع بمقدار 4.3% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011.
- انخفاض الصادرات من السلع والخدمات بمقدار 7.7% ما بين الربعين الثاني من العام 2012 والثالث 2012.

صندوق 1: أثر النزاعات المسلحة على العمر المتوقع عند الولادة للذكور والإناث

من بين المؤشرات المعتمدة للتدليل على مستوى تطور الخدمات الصحية والظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المختلفة مؤشر "العمر المتوقع للأفراد عن الولادة". ويقيس هذا المؤشر عدد السنوات التي يتوقع ان يحياها الفرد بالمتوسط. ويرتبط هذا المقياس بشكل وثيق بمعدل الوفيات في فئات الأعمار المختلفة في البلد المعني.

ينخفض متوسط العمر المتوقع عندما تمر البلاد في أزمات حادة، مثل المجاعات والأوبئة والحروب. بينما يزداد مع تحسن الوضع الصحي والظروف المعيشية. ويمكن التوصل إلى أربع ملاحظات من مراجعة أرقام متوسط الأعمار في الدول المختلفة:

1. شهد العمر المتوقع ارتفاعاً كبيراً مع مرور الزمن. ففي العهد الروماني كان العمر المتوقع لايزيد على25 سنة فقط. وفي عام 1900 بلغ العمر المتوقع العالمي 30 سنة، وثم عام 1985 وصل إلى 62 سنة. وتابع الزيادة السريعة منذ بداية القرن العشرين، بسبب التحسن في الصحة العامة، والتغذية، والطب. ولقد ازداد متوسط العمر المتوقع لنساء العالم بين العام 1970 و2010 بمقدار 12 سنة[1].
2. العمر المتوقع في الدول المتقدمة أعلى منه في الدول النامية الأقل تقدماً. إذ يبلغ 78.5 سنة في الولايات المتحدة و83.9 سنة في اليابان. بينما يبلغ 67.1 في الهند و74.8 في الصين[2].
3. خفت حدة الارتفاع في متوسط العمر المتوقع في معظم الدول المتطورة، واستقر الرقم على نحو 85 سنة. ويعزى هذا إلى سيطرة امراض الشيخوخة عوضاً عن الامراض التي يمكن علاجها.
4. متوسط العمر المتوقع للنساء في معظم الدول أعلى منه للرجال. حيث بلغ في عام 2012، على المستوى العالمي 65.6 للرجال، و69.7 للنساء. وليس هناك تفسير شاف لأسباب الفرق هذا ولكن بعض التفسيرات الممكنة تقول أن النساء متفوقات بيولوجياً على الرجال (من ناحية مقاومة الأمراض)، كما أن الرجال يمارسون عادة مهناً أكثر مشقة وخطراً[3].

النزاعات المسلّحة وأثرها على فوارق العمر المتوقع بين النساء والرجال:

تشير وجهة النظر التقليدية إلى أن الحروب والنزاعات المسلحة تؤدي إلى تقليص متوسط العمر المتوقع للرجال وتزيد من الهوة بين متوسط أعمارهم المتوقع وبين متوسط أعمار النساء. ويعود السبب في هذا إلى أن الرجال هم مادة الحروب وهم الذين يتعرضون للقتل،

[1] The Economist Dec 15, 2012.

[2] CIA- The World Fact Book

[3] هناك أيضاً فجوة بين الأعمار الوسطية المتوقعة للأغنياء والفقراء في مختلف الدول، وتعود هذه الفجوة إلى عمل الفقراء في مهن شاقة وإلى توفر العناية الصحية الفضلى للأغنياء. على أن اختلاف نمط الحياة والغذاء باتت الآن العوامل الأكثر أهمية في تفسير هذه الفجوة. ولقد توصلت بعض الدراسات إلى أن فجوة الأعمار بين الأغنياء والفقراء اتسعت بمقدار سنة واحدة في بريطانيا منذ ثمانينات القرن الماضي، وأنها ازدادت بمقدار 5 سنوات تقريبا منذ سبعينات القرن الماضي في الولايات المتحدة (www.economist.com/longevity12).

وهو ما يؤدي إلى اتساع الفرق في متوسط الأعمار لصالح الإناث. أدت الحرب العالمية الأولى على سبيل المثال إلى اتساع الفجوة بين متوسط الأعمار المتوقعة للإناث والرجال في فرنسا من 4 سنوات في 1913 إلى 25 سنة في 1915. واثر الحرب العالمية الثانية ازدادت الفجوة في فرنسا أيضا من 6 سنوات في 1939 إلى 16.4 سنة في 1940[4].

على أن هناك الآن وجهة نظر جديدة تقول أن الحروب والنزاعات المسلحة تؤدي إلى تقليص فجوة الأعمار بين الإناث والذكور لا إلى اتساعها. وتؤكد هذه المدرسة على أن فجوة الأعمار بين الاناث والذكور تتناقص لأن الإناث يتأثرون بدرجة أكبر من الذكور في الحروب الأهلية. ويقدم أنصار هذا النهج ثلاثة أسباب لتفسير تأثر الاناث أكثر من الرجال[5]:

1. **أثر التدمير الاقتصادي:** تدمر الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة الأنظمة الزراعية والبنية التحتية والطبية، مما يعمل على رفع أسعار الخدمات الطبية ويقلص الدخل في آن واحد. ويؤثر هذا على النساء بشكل أكبر لأنهم أكثر عرضة لنقص الغذاء بسبب سيطرة الرجال على توزيع الموارد الغذائية.
2. **أثر التهجير:** تعمل النزاعات المسلحة والحروب الأهلية على ترحيل السكان وإجبارهم على العيش في المخيمات التي تنتشر فيها الأمراض المعدية بكثرة. تشكل النساء الغالبية العظمى من سكان المخيمات هذه. مما يرفع من نسبة الوفيات بينهم بسبب تدهور العناية الصحية والاكتظاظ الشديد.
3. **أثر العنف الجنسي:** تتعرض الإناث في أوقات النزاعات المسلحة والحروب للاغتصاب والعبودية الجنسية. ومن تبعات هذه الاعتداءات الإصابات المهبلية التي تجعل النساء أكثر عرضة للأمراض المنقولة جنسياً. الأمر الذي يزيد من نسبة الوفيات بينهم.

يمكن التوفيق بين المنهجين المذكورين إذا اعتبرنا أنهما يعملان في اطار زمنيين مختلفين. فالآثار المباشرة التي توسع الفجوة بين أعمار الجنسين تعمل على المدى القصير، أي في وقت الصدام المباشر. أما على المدى المتوسط والطويل فإن الآثار غير المباشرة (الأثر الاقتصادي والتهجيري والصحي) يكون لها دور في تقليص الفجوة. وتجدر الإشارة إلى أن مدى تأثير العوامل غير المباشرة على الإناث دون الذكور يعتمد على درجة التمييز الجنسي في المجتمع. فكلما قلت درجة التمييز توزع عبء هذه الآثار بشكل متساوٍ على الجنسين.

فجوة العمر المتوقع في فلسطين

ماذا حدث للفجوة بين العمر المتوقع للاناث والذكور في الأراضي الفلسطينية خلال السنوات الماضية؟ هذا ما سنحاول إلقاء الضوء عليه فيما يلي بالاستعانة بأرقام مستقاة من قاعدة بيانات البنك الدولي لمؤشرات التنمية العالمية (WDI & GDF)[6].

شكل 1: العمر المتوقع بين الذكور والإناث في الأراضي الفلسطينية في الفترة بين 1990-2010

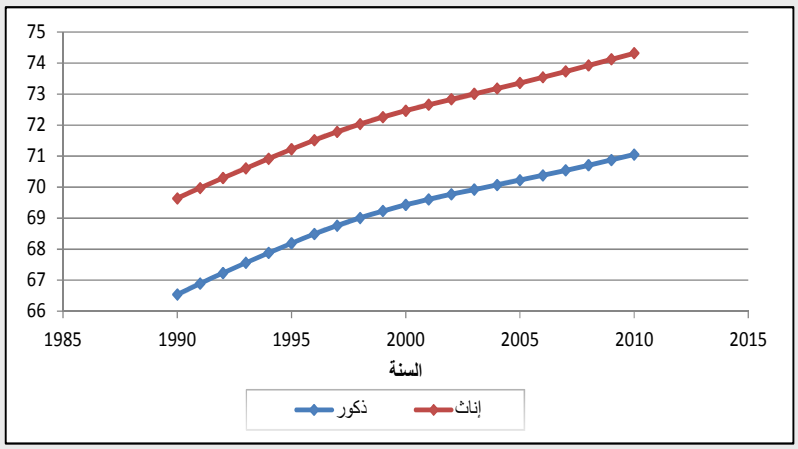

[4] http://epc2008.princeton.edu/papers/80229

[5] http://www.humansecuritygateway.com/documents/LSE_UnequalBurdenWar_EffectArmedConflictGenderGapLifeExpectancy.pdf
Toole, Michael J. 1997. Displaced Persons and War. In War and Public Health.

[6] لم نقم باستخدام بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وذلك لاعتماد جهاز الاحصاء على التعدادات العقدية وتقدير الأرقام ما بين كل تعدادين على أساس افتراضي.

يبين الشكل 1 تطور عدد سنوات الحياة المتوقعة لكل من الذكور والإناث في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1990–2010. ويوضح الشكل أن عدد سنوات الحياة المتوقع للإناث في الاراضي الفلسطينية أطول منها للذكور (منحنى الإناث أعلى من منحنى الذكور). هذه الظاهرة عالمية وليست مقتصرة على فلسطين فقط كما أشرنا سابقاً. يلاحظ أيضاً النزعة التصاعدية الواضحة في المنحنيين مما يعكس تحسن عام في الوضع الصحي والغذائي. بلغ متوسط العمر المتوقع في العام 2010 في الأراضي الفلسطينية 71.1 سنة للذكور مقارنة مع 74.3 سنة للإناث. وهذه الارقام قريبة من متوسط الاعمار المتوقعه في مصر في نفس العام (71.3 سنه للذكور مقابل 75.2 سنة للإناث). لاحظ أن الاناث في مصر يعيشون بالمتوسط 3.9 سنة أطول من الذكور في حين يبلغ الرقم 3.2 سنة فقط في الضفة والقطاع.

وبهدف الإجابة على سؤال ما إذا كانت الفجوة في العمر المتوقع بين الإناث والذكور في الأراضي الفلسطينية تزداد أو تتقلص سوف ندرس التحول في نسبة متوسط العمر المتوقع للإناث مقسومة على متوسط العمر المتوقع للذكور. وهذه النسبة تزيد على رقم 1 (نظراً لأن حياة الاناث أطول من حياة الذكور). وعندما تشهد هذه النسبة ارتفاعاً فهذا يعني أن فجوة الأعمار تزداد لصالح النساء، أما عندما تنخفض فإن هذا يعني أن الذكور يقلصون فجوة الاعمار بينهم وبين الإناث.

يعرض الشكل 2 تطور نسبة الأعمار المتوقعة بين الاناث والذكور في الأراضي الفلسطينية. يوضح الشكل أن الفجوة تقلصت بين الاعوام 1990 و2000، أي أن العمر المتوسط للرجال كان يزداد بأسرع مما هو عند الإناث خلال هذه السنوات. أما في الفترة اللاحقة، أي بين 2000 و2010 فإن العكس كان يحصل والفجوة شهدت تزايداً، علما بأن النسبة شهدت استقراراً منذ العام 2004. المهم أن نلاحظ أن مقدار توسّع وتقلّص هذه الفجوة صغير جداً ولكن مع ذلك فإن لهذا دلالات تحتاج الى تفسير. ويتوجب علينا التأكيد على أنه من الصعب تقديم تفسيرات واستنتاجات قاطعة عن التغيرات في الفجوة، وذلك بسبب عدم دقة الارقام وعدم توفر بيانات قبل العام 1990. وعلى الرغم من ذلك سنحاول تفسير التحولات في فجوة الاعمار على ضوء الإطار النظري الذي تم طرحه سابقاً.

شكل 2: التغير في فجوة العمر المتوقع لدى الجنسين في الأراضي الفلسطينية في الفترة بين 1990–2010

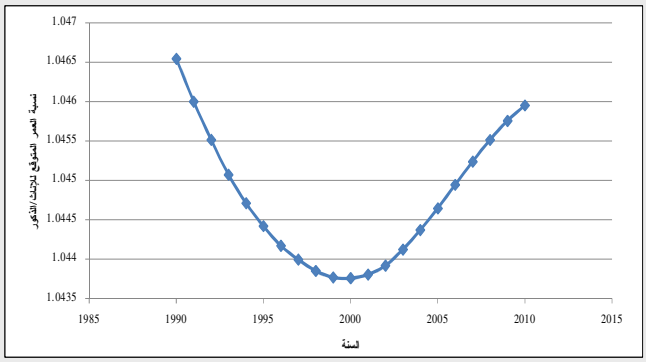

البيانات المتوفرة لدينا تبدأ من العام 1990، أي عند نهاية الانتفاضة الأولى. ولقد بلغ عدد الضحايا خلال الانتفاضة 2,000 شهيد و120 ألف جريح، معظمهم من الذكور[7]. وعلى هذا يمكن أن نعزي التراجع في فجوة الاعمار منذ 1990 وحتى العام 2000 إلى التعافي من الارتفاع في وفيات الذكور خلال الانتفاضة الأولى من جهة، وإلى التأثيرات غير المباشرة التي تولّدت عقب الانتفاضة والتي يحتمل إنها أثرت بشكل أكبر على الإناث من الذكور، وأدت إلى تقليص فجوة العمر المتوقع بين الجنسين.

أما بالنسبة للتحول الذي طرأ منذ العام 2000، فيمكن أن نلاحظ أن هذا العام هو العام الذي بدأت فيه الانتفاضة الثانية. ومنذ بداية الانتفاضة الثانية وحتى نهاية العام 2008 استشهد5,901 فلسطيني، منهم 5.6% فقط من الإناث[8]. وعلى ذلك يمكن تفسير توسّع الهوة بأن الآثار المباشرة قصيرة المدى كانت مسيطرة على فجوة الأعمار بسبب استشهاد عدد كبير نسبياً من الذكور اليافعين.

7 http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/nakba_61.pdf
8 http://www.btselem.org/arabic/statistics/first_intifada_tables

2- سوق العمل

2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة

بلغت نسبة المشاركة في القوة العاملة (أي نسبة العاملين والعاطلين إلى من هم في سن العمل) خلال الربع الثالث من العام 2012 في الضفة والقطاع 43.4% مقارنة مع 43.6% في الربع الثاني لعام 2012. كما انخفضت نسبة المشاركة بنحو 0.2 نقطة مئوية مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. ويظهر جدول 2-1 استمرار التفاوت ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في نسبة المشاركة. إذ بلغت في الضفة 45.2%، في حين لم تتعدَ 40.4% في قطاع غزة خلال الربع الثالث 2012. ويعود هذا بشكل خاص إلى انخفاض نسبة مشاركة الإناث في القطاع مقارنة بالضفة (15.2% مقارنة مع 18.2%).

جدول 2-1: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والجنس، الربع الاول 2011- الربع الثالث 2012 (%)

المنطقة والجنس	الربع الاول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012
كلا الجنسين								
الضفة الغربية	43.2	45.3	46.2	47.3	45.5	45.4	45.4	45.2
قطاع غزة	37.0	38.1	39.0	**39.5**	38.4	39.9	40.3	40.4
الضفة والقطاع	**41.0**	**42.7**	**43.6**	**44.4**	**43.0**	**43.4**	**43.6**	**43.4**
ذكور								
الضفة الغربية	69.0	71.2	73.1	72.2	71.4	70.8	71.5	71.4
قطاع غزة	62.5	64.0	64.3	64.8	63.9	65.5	65.1	65.0
الضفة والقطاع	**66.7**	**68.6**	**70.0**	**69.5**	**68.7**	**68.9**	**69.2**	**69.1**
إناث								
الضفة الغربية	16.7	18.8	18.6	21.6	19.0	19.3	18.6	18.2
قطاع غزة	11.0	11.6	13.2	13.6	12.4	13.7	14.9	15.2
الضفة والقطاع	**14.7**	**16.2**	**16.7**	**18.7**	**16.6**	**17.3**	**17.3**	**17.1**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2012، مسح القوى العاملة، الربع الاول2011، والربع الثالث 2012.

جدول 2-2: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل، الربع الاول 2011- الربع الثالث 2012

مكان العمل	الربع الاول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012
القوة البشرية (ألف)	2,432	2,455	2,477	2,500	2,465	2,523	2,546	2,569
القوى العاملة (ألف)	997	1,048	1,108	1,111	1,059	1,095	1,109	1,116
عدد العاملين (ألف)	780	852	839	878	838	834	877	845
الضفة الغربية (%)	61.2	60.7	59.7	62.1	61.4	60.9	60.5	59.4
قطاع غزة (%)	28.8	29.4	29.9	28.3	28.8	29.9	30.3	30.2
إسرائيل والمستوطنات (%)	10.0	9.9	10.4	9.6	9.8	9.2	9.2	10.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2012، مسح القوى العاملة، الربع الاول2011، والربع الثالث 2012.

تشير البيانات الربعية إلى انخفاض أعداد العاملين في الضفة والقطاع، من 877 ألف في الربع الثانى من العام 2012 إلى 845 ألف في الربع الثالث 2012، أي انخفاض نسبته 3.8%. ويبدو أن معظم الانخفاض حدثت بالنسبة لأعضاء الأسرة غير مدفوعى الأجر (انظر جدول 2-4). وعند مقارنة الربع الثالث لعام 2011 مع الربع الثالث لعام

2012، يلاحظ ازدياد العمالة بنحو 6 آلاف عامل. توزع العاملون خلال الربع الثالث 2012 حسب مكان العمل على 59.4% في الضفة الغربية، و30.2% في غزة، و10.4% يعملون في إسرائيل والمستوطنات (انظر جدول 2-2).

جدول 2-3: التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والقطاع، الربع الاول 2011- الربع الثالث 2012 (%)

القطاع	الربع الاول 2011	الربع الثانى 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012
الأراضي الفلسطينية								
قطاع عام	22.9	21.6	22.8	22.6	22.2	23.1	21.9	22.9
قطاع خاص	63.3	64.8	63.1	64.8	64.5	64.2	65.6	63.6
قطاعات أخرى	3.8	3.7	3.7	3.0	3.5	3.5	3.3	3.1
إسرائيل ومستوطنات	10.0	9.9	10.4	9.6	9.8	9.2	9.2	10.4
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الضفة الغربية								
قطاع عام	15.4	14.5	15.9	15.9	15.2	16.3	14.9	16.3
قطاع خاص	68.2	69.1	67.0	68.9	68.9	68.5	70.0	66.9
قطاعات أخرى	2.4	2.4	2.3	1.8	2.1	2.0	2.0	1.9
إسرائيل ومستوطنات	14	14.0	14.8	13.4	13.8	13.2	13.1	14.9
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
قطاع غزة								
قطاع عام	48.0	41.7	38.6	38.8	39.4	39.1	37.9	38.0
قطاع خاص	44.3	51.3	54.6	54.1	53.8	54.0	55.7	56.0
قطاعات أخرى	7.7	7.0	6.8	7.1	6.8	6.9	6.4	6.0
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2012، مسح القوى العاملة، الربع الاول2011، والربع الثالث 2012.

يتبين من الجدول 2-3 زيادة عدد العاملين في القطاع العام في الضفة الغربية بمقدار 9% خلال الربع الثالث 2012 مقارنة مع الربع الذي سبقه على الرغم من الأزمة المالية التي تمر بها الحكومة. من جهة أخرى، يلاحظ أن القطاع الخاص كان المشغل الرئيسي للعمالة الفلسطينية في الضفة الغربية خلال الربع الثالث لعام 2012، مستوعباً 66.9% من مجمل العاملين. أما في غزة، فإن القطاع العام كان يشغّل أكثر من ثلث العاملين هناك.

أما بالنسبة للحالة الوظيفية للعاملين، فتشير البيانات إلى انخفاض نسبة أعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر في الاراضي الفلسطينية بين الربع الثاني لعام 2012 والربع الثالث لعام 2012 (انظر جدول 2-4). كما يلاحظ ارتفاع نسبة من يعمل لحسابه في قطاع غزة خلال الربع الثالث لعام 2012 بنسبة 15.4% مقارنة مع الربع السابق.

وتشير البيانات الربعية إلى حدوث تغير طفيف في توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية بين الربع الثالث لعام 2012 والربع المناظر 2011 (انظر الجدول 2-5). الاستثناء ربما هو في قطاع البناء والتشييد حيث ارتفعت نسبة العاملين فيه من 13.9 إلى 15.3 بين الأرباع المتناظرة. من جهة أخرى، يلاحظ ارتفاع نسبة العاملين في قطاع الخدمات في الأراضي الفلسطينية من 34.9% في الربع الثاني لعام 2012 الى 36.4% في الربع الثالث لعام 2012.

جدول 2-4: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة لأرباع الأعوام، الربع الاول 2011- الربع الثالث 2012 (%)

المنطقة والحالة العملية	الربع الاول 2011	الربع الثانى 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011	الربع الأول 2012	الربع الثانى 2012	الربع الثالث 2012
الضفة الغربية								
صاحب عمل	8.0	7.6	7.4	6.5	7.4	7.6	7.2	7.5
يعمل لحسابه	18.9	19.0	18.8	18.8	18.9	19.7	19.0	18.2
مستخدم بأجر	66.7	64.7	64.0	61.3	64.1	63.2	63.1	65.0
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	6.4	8.7	9.8	13.4	9.6	9.5	10.7	9.3
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
قطاع غزة								
صاحب عمل	3.0	3.0	5.7	3.7	3.9	2.9	3.2	5.0
يعمل لحسابه	18.7	20.3	15.8	16.3	17.7	16.5	15.5	17.9
مستخدم بأجر	73.9	70.3	71.8	75.1	72.7	74.4	74.2	70.7
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	4.4	6.4	6.7	4.9	5.7	6.2	7.1	6.4
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الأراضي الفلسطينية								
صاحب عمل	6.6	6.3	6.9	5.7	6.4	6.2	6.0	6.7
يعمل لحسابه	18.8	19.4	17.9	18.1	18.6	18.8	18.0	18.1
مستخدم بأجر	68.8	66.4	66.4	65.2	66.6	66.5	66.5	66.8
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	5.8	7.9	8.8	11.0	8.4	8.5	9.5	8.4
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2012، مسح القوى العاملة، الربع الاول2011، والربع الثالث 2012.

جدول 2-5: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة، الربع الاول 2011- الربع الثالث 2012 (%)

النشاط الاقتصادي والمنطقة	الربع الاول 2011	الربع الثانى 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011	الربع الأول 2012	الربع الثانى 2012	الربع الثالث 2012
الأراضي الفلسطنية								
الزراعة والصيد والحراجة	10.6	11.5	10.9	14.4	11.9	10.5	12.7	10.3
محاجر وصناعة تحويلية	11.5	12.3	12.1	11.3	11.8	12.2	11.7	11.3
البناء والتشييد	13.8	14.5	13.9	13.3	13.9	13.5	14.7	15.3
التجارة والمطاعم والفنادق	20.0	20.4	21.0	19.6	20.3	20.1	19.7	19.9
النقل والتخزين والاتصالات	6.4	6.1	6.0	6.0	6.1	6.6	6.3	6.8
خدمات وغيرها	37.7	35.2	36.1	35.4	36.0	37.1	34.9	36.4
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الضفة الغربية								
الزراعة والصيد والحراجة	10.6	12.3	11.5	16.4	12.8	11.4	14.4	11.4
محاجر وصناعة تحويلية	14.1	15.0	14.7	13.6	14.4	14.9	14.4	14.1
البناء والتشييد	17.4	18.0	17.3	15.8	17.1	16.4	17.4	18.0
التجارة والمطاعم والفنادق	21.3	20.9	21.9	20.1	21.0	21.4	20.4	20.9
النقل والتخزين والاتصالات	5.9	5.6	5.4	5.2	5.5	5.6	5.9	5.7
خدمات وغيرها	30.7	28.2	29.2	28.9	29.2	30.3	27.5	29.9
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

النشاط الاقتصادي والمنطقة	الربع الاول 2011	الربع الثانى 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011	الربع الأول 2012	الربع الثانى 2012	الربع الثالث 2012
قطاع غزة								
الزراعة والصيد والحراجة	10.5	9.5	9.3	9.1	9.6	8.4	8.9	7.8
محاجر وصناعة تحويلية	5.0	5.7	5.8	5.5	5.5	5.9	5.4	4.6
البناء والتشييد	4.9	6.2	6.0	6.8	6.0	6.7	8.7	9.0
التجارة والمطاعم والفنادق	16.8	19.4	18.8	18.5	18.4	16.9	18.1	17.6
النقل والتخزين والاتصالات	7.6	7.2	7.3	8.1	7.6	8.9	7.3	9.3
خدمات وغيرها	55.2	52.0	52.8	52.0	52.9	53.2	51.6	51.7
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2012، مسح القوى العاملة، الربع الاول2011، والربع الثالث 2012.

2-2 البطالة

بلغ معدل البطالة في الربع الثالث 2012 في الأراضي الفلسطينية 24.3% (20.4% في الضفة الغربية و31.9% في قطاع غزة). ويمثل هذا ارتفاعاً بمقدار 3 نقاط مئوية مقارنة مع الربع الثاني 2012، وارتفاعاً بنحو نقطتين مئويتين مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. جاء ذلك على خلفية ارتفاع معدل البطالة في الضفة الغربية بنحو 3 نقاط مئوية، وارتفاع بنحو 4 نقاط في قطاع غزة بين الأرباع المتتالية (انظر جدول 2-6).

جدول 2-6: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس، الربع الاول 2011- الربع الثالث 2012 (%)

المنطقة والجنس	الربع الاول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011	الربع الاول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012
الأراضي الفلسطينية								
ذكور	20.5	16.4	20.5	19.3	19.2	22.0	18.8	20.7
إناث	27.3	28.6	30.5	27.2	28.4	31.5	29.5	39.0
المجموع	**21.7**	**18.7**	**22.4**	**21.0**	**20.9**	**23.9**	**20.9**	**24.3**
الضفة الغربية								
ذكور	16.3	13.4	18.3	15.5	15.9	18.6	16.1	17.9
إناث	21.8	23.3	25.3	20.3	22.6	25.5	21.4	30.1
المجموع	**17.4**	**15.4**	**19.7**	**16.6**	**17.3**	**20.1**	**17.1**	**20.4**
قطاع غزة								
ذكور	28.9	22.4	24.9	27.0	25.8	28.4	24.1	26.0
إناث	42.1	43.6	43.4	46.4	44.0	46.5	47.2	57.7
المجموع	**30.8**	**25.6**	**28.0**	**30.3**	**28.7**	**31.5**	**28.4**	**31.9**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2012، مسح القوى العاملة، الربع الاول2011، والربع الثالث 2012.

ومن مواصفات البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث 2012 ما يلي:

- ✧ أنها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة 42.2% (73.8% للشابات و36.3% للشباب). هذا يوحي أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل (انظر جدول 2-7).

جدول 2-7: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية، الربع الاول 2011- الربع الثالث 2012 (%)

الفئات العمرية	الربع الاول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011	الربع الاول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012
كلا الجنسين								
24-15	38.2	30.3	37.9	36.4	35.7	40.4	34.3	42.2
34-25	22.5	20.6	22.5	21.5	21.7	24.8	23.9	25.6
44-35	12.2	10.2	14.2	11.2	12.0	13.7	10.5	12.5
54-45	13.6	12.1	12.8	13.3	13.0	14.5	12.2	13.6
+55	10.0	9.8	8.1	8.2	8.9	10.9	7.7	8.1
المجموع	**21.7**	**18.7**	**22.4**	**21.0**	**20.9**	**23.9**	**20.9**	**24.3**
ذكور								
24-15	35.3	26.4	34.0	32.8	32.3	36.9	30.5	36.3
34-25	19.6	16.0	17.7	17.0	17.5	20.2	18.9	18.6
44-35	12.3	9.6	14.8	11.9	12.2	13.9	10.5	11.4
54-45	15.6	13.3	14.6	16.1	14.9	16.0	13.7	15.2
+55	10.9	11.3	9.6	9.7	10.4	13.2	9.5	9.2
المجموع	**20.5**	**16.4**	**20.5**	**19.3**	**19.2**	**22.0**	**18.8**	**20.7**
الإناث								
24-15	53.8	51.0	58.1	51.5	53.5	58.1	56.1	73.8
34-25	33.8	37.3	40.0	36.7	37.0	40.2	41.0	48.1
44-35	11.9	12.9	11.4	8.6	11.0	12.8	10.6	17.0
54-45	3.1	6.9	5.1	2.0	4.2	7.1	5.7	6.3
+55	4.5	3.0	0.9	1.4	2.3	0.7	1.3	2.7
المجموع	**27.3**	**28.6**	**30.5**	**27.2**	**28.4**	**31.5**	**29.5**	**39.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2012، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، الربع الاول2011، والربع الثالث 2012.

- أنها متمركزة في أوساط الأكثر تعليماً بالنسبة للإناث: بلغ معدل البطالة بين الإناث ذوات التعليم 13 سنة فأكثر 50.9% خلال الربع الثالث 2012 مقارنة بمعدل بطالة متدني للغاية في أوساط الإناث غير المتعلمات الداخلات في سوق العمل (انظر الجدول 2-8). ولكن يلاحظ أن الأمر معكوس في أوساط الذكور، إذ أن البطالة تقل مع ازدياد سنوات التعليم.

جدول 2-8: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية، الربع الاول 2011- الربع الثالث 2012 (%)

عدد السنوات الدراسية	الربع الاول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012
كلا الجنسين								
0	15.5	11.9	10.4	10.4	11.8	4.6	7.9	12.0
6-1	23.1	16.5	20.3	19.1	19.8	24.8	18.5	18.8
9-7	22.6	17.8	21.5	20.0	20.4	23.1	19.6	22.5
12-10	20.5	16.1	20.4	19.8	19.2	22.1	18.2	21.4
+13	22.1	22.8	26.0	23.7	23.7	26.2	25.5	29.8
المجموع	**21.7**	**18.7**	**22.4**	**21.0**	**20.9**	**23.9**	**20.9**	**24.3**
ذكور								
0	23.4	18.5	19.9	20.4	20.6	6.9	17.6	22.4
6-1	25.6	18.4	22.7	22.2	22.2	27.6	21.5	21.3

عدد السنوات الدراسية	الربع الاول 2011	الربع الثانى 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011	الربع الأول 2012	الربع الثانى 2012	الربع الثالث 2012
9-7	23.4	18.6	22.2	21.6	21.5	24.6	20.8	23.6
12-10	20.6	16.4	21.0	20.6	19.7	22.5	18.9	21.5
+13	15.1	13.1	17.2	14.0	14.9	16.6	15.6	16.9
المجموع	**20.5**	**16.4**	**20.5**	**19.3**	**19.2**	**22.0**	**18.8**	**20.7**
				إناث				
0	4.1	5.1	1.8	-	2.4	2.2	1.3	1.2
6-1	2.2	4.3	3.6	1.5	2.9	4.2	1.9	1.8
9-7	9.9	7.4	12.2	6.1	8.6	6.9	6.9	8.9
12-10	19.5	12.6	14.0	12.9	14.5	19.0	11.4	20.8
+13	34.9	39.2	41.0	39.5	38.8	42.0	42.6	50.9
المجموع	**27.3**	**28.6**	**30.5**	**27.2**	**28.4**	**31.5**	**29.5**	**39.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2012، مسح القوى العاملة، الربع الاول2011، والربع الثالث 2012.

2-3 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد

يسجل الجدول 2-9 معدل البطالة بين الأفراد الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى في الأراضي الفلسطينية وفقاً للتخصص. يلاحظ ارتفاع نسبة الخريجين العاطلين عن العمل خلال الربع الثالث 2012 (إلى 32%) مقارنة مع الربع السابق (27.2%) وارتفاعها أيضاً مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011 (27.3%). وكانت أقل معدلات البطالة بين خريجي تخصص القانون خلال الربع الثالث 2012. إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل منهم 11.4%، (أي من بين 100 خريج هنالك حوالي 12 عاطل عن العمل من تخصص القانون). من جهة أخرى، سجل خريجو العلوم تربوية وأعداد المعلمين المعدل الأعلى من العاطلين عن العمل بين كافة التخصصات، إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل منهم 48.6% خلال الربع الثالث 2012.

جدول 2-9: توزيع العاطلين عن العمل للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهلاً علمياً (دبلوم متوسط فأعلى) حسب التخصص، الربع الثالث 2011- الربع الثالث 2012 (%)

التخصص	الربع الثالث 2011	الربع الثانى 2012	الربع الثالث 2012
علوم تربوية وإعداد معلمين	42.0	39.3	48.6
علوم إنسانية	26.1	29.5	36.5
العلوم الاجتماعية والسلوكية	27.8	29.2	34.6
الصحافة والاعلام	36.8	41.2	38.9
الأعمال التجارية والإدارية	26.8	25.9	31.4
القانون	20.7	22.9	11.4
العلوم الطبيعية	16.9	17.5	26.2
الرياضيات ولإحصاء	26.3	25.5	29.8
الحاسوب	39.2	29.0	31.0
الهندسة والمهن الهندسية	26.5	23.3	25.6
العلوم المعمارية والبناء	21.8	11.9	12.2
الصحة	19.5	19.7	22.0
الخدمات الشخصية	19.4	17.3	34.3
باقي التخصصات	19.0	24.9	29.9
المجموع	**27.3**	**27.2**	**32.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2012، مسح القوى العاملة، الربع الثالث 2011، الربع الثالث 2012.

2-4 الأجر وساعات العمل

شهد متوسط الأجر اليومي لعمال الضفة الغربية استقراراً بين الربع الثاني لعام 2012 والربع الثالث لعام 2012، وارتفاعاً بمقدار 3.8% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. وفي قطاع غزة ارتفع متوسط أجر بمقدار 2.7% بين الربعين المتتالين وبنحو 11% بين الربعين المتناظرين. وشهد أجر العاملين في إسرائيل والمستوطنات ارتفاعاً بمقدار 2.5% بين الربعين المتتالين وارتفاع بمقدار 1.7% بين الربعين المتناظرين.

جدول 2-10: متوسط ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل، الربع الثالث 2011- الربع الثالث 2012 (%)

مكان العمل	متوسط الساعات الأسبوعية	متوسط أيام العمل الشهرية	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الربع الثالث 2011				
الضفة الغربية	43.4	22.6	84.3	76.9
قطاع غزة	38.2	23.4	59.3	46.2
إسرائيل والمستوطنات	38.8	21.2	164.5	153.8
المجموع	**41.2**	**22.5**	**92.6**	**76.9**
الربع الرابع 2011				
الضفة الغربية	43.7	22.5	85.7	76.9
قطاع غزة	36.9	23.3	60.6	50.0
إسرائيل والمستوطنات	40.1	21.3	159.6	153.8
المجموع	**41.4**	**22.5**	**91.1**	**76.9**
الربع الأول 2012				
الضفة الغربية	43.0	22.4	85.4	76.9
قطاع غزة	36.9	23.5	63.9	50.0
إسرائيل والمستوطنات	41.2	20.7	162.0	153.8
المجموع	**41.1**	**22.4**	**90.9**	**76.9**
الربع الثانى 2012				
الضفة الغربية	43.8	22.3	87.4	76.9
قطاع غزة	37.8	23.6	64.3	50.0
إسرائيل والمستوطنات	41.8	20.3	163.2	153.8
المجموع	**41.9**	**22.3**	**92.1**	**76.9**
الربع الثالث 2012				
الضفة الغربية	43.1	22.2	87.5	76.9
قطاع غزة	37.8	24.3	66.1	53.8
إسرائيل والمستوطنات	39.7	20.5	167.4	153.8
المجموع	**41.1**	**22.5**	**96.0**	**80.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. مسح القوى العاملة، الربع الاول 2011، الربع الثالث 2012.

ما زالت الهوة بين متوسط الأجور في الضفة والقطاع واسعة نسبياً (الأجر في القطاع يمثل 75.5% فقط من متوسط الأجر في الضفة). وتجدر الإشارة إلى أن الأجر اليومي الوسيط في غزة (وهو الأجر الذي يتقاضاه نصف العاملين) يعكس تفاوتاً أكبر في مستوى الأجور مقارنة بالضفة. إذ بلغ الأجر الوسيط في غزة 70% فقط من مستواه في الضفة. هذا التفاوت المستمر في معدلات الأجور بين الضفة وقطاع غزة يعكس واقع الطلب على العمالة في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض. أما بالنسبة لساعات العمل الأسبوعية خلال الربع الثالث 2012، فقد

كانت حول المعدلات التي سجلتها في السنوات والأرباع السابقة. ويلاحظ انخفاض ساعات العمل الأسبوعية للعاملين في كل من الضفة الغربية وإسرائيل والمستوطنات (انظر جدول 2-10).

2-5 اعلانات الوظائف الشاغرة[9]

بلغ عدد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الثالث من العام 2012 نحو 952 وظيفة، مسجلة انخفاضاً بنسبة 12% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 20% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011 (انظر جدول 2-11). ومن الجدير ذكره أن هنالك 69 إعلاناً لم يتم تحديد عدد الوظائف الشاغرة فيها. ولا بد من التأكيد على أن الوظائف الشاغرة المعلن عنها لا تمثل بالضرورة جميع فرص العمل المتوفرة، على الرغم من أن كافة الوظائف الحكومية يتوجب الإعلان عنها تبعاً لنص القانون[10].

استحوذ قطاع المنظمات الأهلية على النسبة الكبرى من الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الثالث من العام 2012 بنسبة 43% (414 شاغر)، يليه القطاع الخاص بنسبة 40% (371 شاغر)، ومن ثم القطاع الحكومي التي كانت حصته 17% (167 شاغر). وقد ارتفعت حصة كل من القطاع العام وقطاع المنظمات الأهلية من إجمالي الشواغر المعلن عنها بنسب 48% و12% على التوالي، بينما انخفضت حصة القطاع الخاص بنسبة 21% مقارنة مع الربع الثاني من نفس العام (انظر جدول 2-11).

جدول 2-11: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني والثالث من العام 2012، والربع الثالث 2011

	الربع الثالث 2011	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012			
			تموز	آب	أيلول	المجموع
حسب القطاع						
القطاع الخاص	514	533	121	125	125	**371**
القطاع العام	123	128	78	66	23	**167**
المنظمات غير الحكومية	556	422	175	123	116	**414**
حسب المنطقة الجغرافية						
شمال الضفة	176	160	39	27	23	**89**
وسط الضفة	753	703	252	187	168	**607**
جنوب الضفة	161	125	49	74	42	**165**
قطاع غزة	103	95	34	26	31	**91**
حسب الدرجة العلمية						
ماجستير فأعلى	68	107	32	17	14	**63**
بكالوريوس	887	698	264	200	188	**652**
دبلوم	98	88	41	51	18	**110**
أقل من ذلك	140	190	37	46	44	**127**
المجموع						
	1,193	1,083	374	314	264	**952**

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

[9] قام معهد ماس بتجميع إعلانات الوظائف الشاغرة من الصحف اليومية (القدس، الأيام والحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.

[10] تنص المادة (19) من قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م على: " تقوم الدوائر الحكومية بالإعلان عن الوظائف الخالية فيها التي يكون التعيين فيها بقرار من الجهة المختصة خلال أسبوعين من خلوها في صحيفتين يوميتين على الأقل، ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها".

أما بالنسبة لتوزيع الشواغر المعلن عنها حسب المنطقة الجغرافية، فقد استحوذت منطقة وسط الضفة الغربية على أغلبية الشواغر المعلن عنها بنسبة 64%، في حين كانت حصة كل من جنوب وشمال الضفة 17% و9% على التوالي. أما بالنسبة لقطاع غزة فقد بلغت حصته من الشواغر المعلن عنها حوالي 10%. وفيما يتعلق بتوزيع الوظائف الشاغرة حسب المؤهل العلمي المطلوب، فقد كان المؤهل العلمي الأكثر طلباً هو درجة البكالوريوس بنسبة 68% (انظر جدول 2-11).

حاز الطلب على تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية على الحصة الكبرى من الشواغر المعلن عنها بنسبة 33%، يليه الطلب على كل من تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية وتخصصات العلوم التطبيقية بنسب 23%، 21% على التوالي، بينما بلغت نسبة الطلب على التخصصات والمهن الأخرى والعلوم الطبية والصحية نحو 13%، 10% على التوالي. ومن الجدير ذكره أن أغلبية الشواغر المعلن عنها في قطاع غزة هي لقطاع المنظمات غير الحكومية (96%) (انظر جدول 2-12).

جدول 2-12: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية موزعة حسب التخصص المطلوب والقطاعات والمنطقة الجغرافية خلال الربع الثالث 2012

التخصص	الضفة الغربية			قطاع غزة			المجموع
	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع أهلي	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع أهلي	
علوم طبية وصحية	18	29	44	0	0	2	93
علوم إنسانية واجتماعية	32	50	103	0	0	36	221
علوم تطبيقية	54	79	45	2	1	15	196
علوم إدارية واقتصادية	50	109	122	0	1	32	314
أخرى (حرفيين، فنيي صيانة، أعمال سكرتارية...الخ)	11	102	13	0	0	2	128
المجموع	**165**	**369**	**327**	**2**	**2**	**87**	**952**

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

3- المالية العامة[11]

شهد الربع الثالث من العام 2012 تطورات سلبية في الوضع المالي للسلطة الفلسطينية انعكست في تأخير صرف الرواتب. ولقد تم لاحقاً دفع الرواتب على دفعات بعد قيام السعودية والامارات العربية بتقديم دعم لخزينة السلطة، والحصول مقدماً على دفعات من حساب المقاصة. ولقد واكب ذلك حراك شعبي ضد موجة الغلاء التي تشهدها الأراضي الفلسطينية خصوصاً جراء ارتفاع أسعار المحروقات وضريبة القيمة المضافة.

وللحد من تداعيات أزمة ارتفاع الأسعار قامت الحكومة باتخاذ مجموعة من القرارات أهمها تجميد رفع أسعار المحروقات والتراجع عن رفع ضريبة القيمة المضافة بمقدار نقطة مئوية (الاكتفاء بـــ ½ نقطة) وتشديد الرقابة على الأسعار. كما قررت اجراء تقليص إضافي في موازنة المؤسسات الرسمية (باستثناء الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية).

[11] بيانات العمليات المالية منشورة بالشيكل وقد تم أخذ سعر الصرف الشهري المعتمد لدى المصدر وتحويلها للدولار ومن ثم احتساب المجاميع الشهرية لكل ربع. البيانات الواردة بخصوص الربع الثالث من العام 2012 هي بيانات أولية صادرة عن وزارة المالية الفلسطينية وهي عرضة للتحديث والتنقيح. الأرقام بين أقواس هـــي ذات اشارة سالبة.

وبالاستناد إلى البيانات المالية يمكن إيجاز التطورات في أداء المالية العامة خلال الربع الثالث من العام 2012 مقارنة مع الربع السابق كما يلي (مع التأكيد بأن هذه الأرقام هي أرقام الموازنة على الأساس النقدي، وهي تختلف بصورة ملموسة عن الأرقام على أساس "الالتزام"، أي لا تأخذ بعين الاعتبار الالتزامات المتراكمة على السلطة والتي لم تقم بتسديدها فعلياً).

- ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي) بنسبة 29% (إلى 947.3 مليون دولار)، على خلفية استلام السلطة الفلسطينية مقدماً لحوالي 191 مليون دولار كمدفوعات نقدية على حساب بند المقاصة.
- تراجع إجمالي النفقات العامة بنحو 2.7% (إلى 805.9 مليون دولار)، جرّاء تراجع مدفوعات غير الأجور في سياق الإجراءات التقشفية التي اتخذتها الحكومة.
- انخفاض العجز الجاري إلى 35.2 مليون دولار، أو ما يعادل 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 10.6% في الربع السابق.
- تراجع في الرصيد القائم من الدين العام بنسبة وصلت 6% (ليستقر عند 2,203.3 مليون دولار).

جدول 3-1: خلاصة الوضع المالي للسلطة الفلسطينية خلال الربع الثالث 2012 (أساس نقدي)

(مليون دولار)

البيـــان	2011				2012		
	الربع الأول	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الاول	الربع الثانى	الربع الثالث
إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي)	**796.9**	**683.4**	**1,005.0**	**668.3**	**770.8**	**734.5**	**947.3**
إجمالى الإيرادات المحلية (صافى)	**580.6**	**536.1**	**545.2**	**514.2**	**559.6**	**496.8**	**714.1**
الإيرادات المحلية	**591.5**	**538.7**	**545.2**	**514.2**	**559.8**	**501.3**	**742.0**
الإيرادات الضريبية	134.8	121.6	102.5	123.3	153.5	99.8	106.8
الإيرادات غير الضريبية	44.4	68.4	66.1	41.2	48.6	48.2	80.6
إيرادات مقاصة *	412.3	348.8	376.6	349.7	357.7	353.2	554.6
ارجاعات ضريبية	10.9	2.6	-	-	0.2	4.5	27.9
المنح والمساعدات الخارجية	**216.3**	**147.3**	**459.8**	**154.1**	**211.2**	**237.7**	**233.2**
لدعم الموازنة	191.1	122.0	362.9	132.6	197.0	204.5	181.1
لدعم المشاريع التطويرية	25.2	25.2	96.9	21.5	14.2	33.2	52.1
إجمالي النفقات العامة	**793.5**	**889.5**	**764.6**	**809.2**	**717.7**	**828.3**	**805.9**
النفقات الجارية، ومنها:	**730.4**	**780.0**	**715.5**	**734.8**	**675.3**	**777.5**	**749.3**
الأجور والرواتب	427.2	448.8	409.4	393.6	403.0	420.4	410.2
نفقات غير الأجور	270.1	301.5	277.8	293.4	233.0	324.3	284.6
صافى الإقراض	33.1	29.8	28.3	47.9	39.3	32.9	54.4
النفقات التطويرية	**63.2**	**109.4**	**49.1**	**74.4**	**42.4**	**50.8**	**56.6**
ممولة من قبل الخزينة	38.0	84.2	(47.7)	52.9	28.1	17.6	4.5
ممولة من قبل الدول المانحة	25.2	25.2	96.9	21.5	14.2	33.2	52.1
العجز/الفائض الجاري	**(149.8)**	**(243.9)**	**(170.3)**	**(220.6)**	**(115.7)**	**(280.7)**	**(35.2)**
العجز/الفائض الكلي (قبل المنح والمساعدات)	**(213.0)**	**(353.4)**	**(219.4)**	**(295.0)**	**(158.1)**	**(331.5)**	**(91.8)**
العجز/الفائض الكلى (بعد المنح والمساعدات)	**3.3**	**(206.1)**	**240.4**	**(140.9)**	**53.1**	**(93.8)**	**141.4**
التمويل	**(3.3)**	**206.1**	**(240.4)**	**140.9**	**(53.1)**	**93.8**	**(141.4)**
صافى التمويل من المصارف المحلية	**13.1**	**183.4**	**(229.7)**	**134.2**	**(56.7)**	**94.8**	**(157.0)**
الرصيد المتبقى	**(16.5)**	**22.8**	**(10.6)**	**6.7**	**3.6**	**(1.0)**	**15.6**

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية (أساس نقدي) – جدول رقم (3).

* تتضمن إيرادات المقاصة مدفوعات نقدية مقدمة تمت في شهري تموز وأيلول بحوالي 191 مليون دولار

أما عند المقارنة مع الربع المناظر من العام السابق، فإن إجمالي الايرادات العامة والمنح (صافي) انخفضت بنحو 5.7%، وذلك بسبب انخفاض المنح والمساعدات إلى النصف تقريباً. ونظراً لارتفاع النفقات العامة بنحو 5.4% خلال نفس الفترة. وقد أدى ذلك إلى تراجع الفائض الكلي بعد المساعدات إلى نحو 141.5 مليون دولار مقارنة بنحو 240.4 مليون دولار خلال الربع المناظر من العام 2011.

ويعرض الجدول 3-1 خلاصة التطورات المالية لموازنة السلطة الفلسطينية وفقاً للأساس النقدي خلال الربع الثالث من العام 2012:

3-1 الإيرادات والمنح

ارتفع صافي الإيرادات العامة والمنح بنسبة 29% خلال الربع الثالث من عام 2012 مقارنة مع الربع السابق لتبلغ حوالي 947.3 مليون دولار، جراء ارتفاع الإيرادات المحلية الصافية. في حين لم يطرأ تغير يُذكر على المنح والمساعدات الخارجية خلال نفس الفترة. وعند استعراض مكونات إجمالي الإيرادات المحلية تشير البيانات إلى استحواذ إيرادات المقاصة على حصة الأسد بنسبة 75% تليها الإيرادات الضريبية بنسبة 14%، ثم الإيرادات غير الضريبية بنسبة 11%.

فيما يخص إيرادات المقاصة فقد ارتفعت بشكل لافت للانتباه خلال الربع الثالث من عام 2012 بنسبة 57% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 554.6 مليون دولار. كما أنها كانت أعلى بنسبة 47.3% مقارنة بالربع المناظر من عام 2011[12]. ويعود ذلك إلى أن السلطة الفلسطينية حصلت على دفعات نقدية اضافية من المقاصة خلال شهري تموز وأيلول. وبشكل عام فإن مساهمة إيرادات المقاصة في الإيرادات المحلية الصافية هي في تحسن منذ العام 2010، فقد ارتفع المستحق منها شهرياً للسلطة الفلسطينية بالمعدل من 105 مليون دولار إلى 121 مليون دولار خلال العام 2012، نتيجةً لحزمة من الإجراءات والتدابير الإدارية التي تمت بالتنسيق مع الجانب الإسرائيلي منذ العام 2011 بهدف رفع مستوى تحصيل هذا البند[13].

شكل 3-1: هيكل الإيرادات المحلية

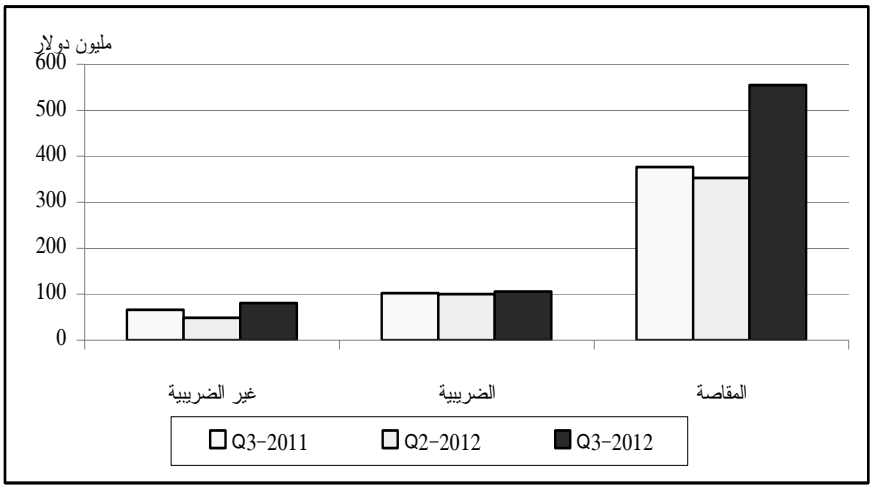

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

[12] إيرادات المقاصة يتم تحصيلها بالشيكل، وعليه فإن القيمة الاسمية لهذا البند مقوماً بالدولار تتأثر بتذبذبات سعر صرف الدولار مقابل الشيكل. بلغت الزيادة في إيرادات المقاصة بين الربعين المتناظرين، كما تم تحصيلها بالشيكل، نحو 65% .

[13] اشتملت هذه الإجرلاءات على مجموعة من التفاهمات تمثلت في أن يتم تقدير المقاصة وفقاً لقاعدة بيانات الجانب الإسرائيلي حول التجارة في ما بين إسرائيل والضفة الغربية وغزة، وأن يتم تسوية فواتير الكهرباء المستحقة لشركة الكهرباء الإسرائيلية مع وزارة المالية الفلسطينية بشكل مباشر وعدم اقتطاعها تلقائياً من المقاصة إلا بعد الرجوع لوزارة المالية الفلسطينية.

وفيما يتعلق بالإيرادات الضريبية فقد ارتفعت في الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني بنسبة 7% لتبلغ 106.8 مليون دولار. كما كانت أعلى بمقدار 4.2% عن مثيلتها في الربع المناظر من العام 2011. أما فيما يخص الإيرادات غير الضريبية فقد ارتفعت بشكل ملحوظ خلال الربع الثالث من العام 2012 لتبلغ حوالي 80.6 مليون دولار مقارنة بنحو 48.2 مليون دولار في الربع السابق، وذلك على خلفية تحقق عوائد غير اعتيادية من قبل شركات الاتصالات لصالح السلطة الفلسطينية.

ايرادات المقاصة (أساس الالتزام)

يعرض الجدول 3-2 التطورات الربعية في إيرادات المقاصة وفقاً لأساس الالتزام. ويتضح من الجدول أن الإيرادات بلغت حوالي 363.7 مليون دولار خلال الربع الثالث من العام 2012 متراجعةً بنحو 1.6% عن الربع السابق ونحو 4.0% مقارنة بالربع المناظر. وعند النظر في مكونات المقاصة يُلاحظ أن مساهمة المكونات الرئيسية الثلاث في إيرادات المقاصة (الجمارك، والقيمة المضافة، والمحروقات) متساوية، الثلث تقريباً لكل بند، بأفضلية بسيطة لصالح الجمارك.

جدول 3-2: إيرادات المقاصة وفق أساس الالتزام*

(مليون دولار)

البيـــان	2011				2012		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
إيرادات مقاصة	**329.6**	**365.4**	**379.0**	**351.3**	**357.2**	**369.7**	**363.7**
الجمارك	115.9	130.0	132.6	126.2	123.8	124.0	131.1
القيمة مضافة	104.1	118.0	119.2	112.0	119.6	127.5	114.5
المحروقات	109.9	115.6	119.2	112.7	112.0	117.8	116.9
ضريبة الشراء (المبيعات)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ضريبة الدخل	0.6	0.0	7.0	0.5	0.6	0.8	0.0
أخرى	-0.8	1.8	1.1	-0.1	1.2	-0.5	1.2

المصدر: جداول العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس الالتزام)، وزارة المالية.
* تم استخدام أساس الالتزام كون بيانات جداوله هي الوحيدة التي تحتوي على تفاصيل المقاصة بمكوناتها.

أما فيما يتعلق بمصادر التمويل الخارجية (المنح والمساعدات) المخصصة لدعم الموازنة والمشاريع التطويرية، فقد بلغت خلال الربع الثالث من عام 2012 حوالي 233.2 مليون دولار، وهو تقريبا نفس المبلغ في الربع السابق، غير أنها كانت أقل من نظيرتها في العام السابق بنحو النصف. وقد خصص نحو 77.6% من هذه المنح لدعم الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية خلال الربع الثالث.

جدول 3-3: مؤشرات الإيرادات العامة والمنح خلال الربع الثالث 2012

البيـــان	2011				2012		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الاول	الربع الثاني	الربع الثالث
إجمالى الإيرادات المحلية (صافى) مليون دولار	**580.6**	**536.1**	**545.2**	**514.2**	**559.6**	**496.8**	**714.1**
نسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح (%)	72.9	78.5	54.2	76.9	72.6	67.6	75.4
نسبة إلى النفقات الجارية (%)	79.5	68.7	76.2	70.0	82.9	63.9	95.2
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	25.1	21	22.1	21.1	22.6	18.8	28.3
الإيرادات الخارجية (منح ومساعدات) مليون دولار	**216.3**	**147.3**	**459.8**	**154.1**	**211.2**	**237.7**	**233.2**
نسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح (%)	27.1	21.5	45.8	23.1	27.4	32.4	24.6
نسبة إلى النفقات الجارية (%)	29.6	18.9	64.3	21	31.3	30.6	31.1
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	9.3	5.8	18.6	6.3	8.5	9	9.3
إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار)*	**2314.5**	**2550.9**	**2467.6**	**2442.3**	**2473.6**	**2638.1**	**2520**

المصدر: جدول رقم (3-1)
* مصدر البيانات : الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، نشرة الحسابات القومية الربعي، 2012.

ساهمت الآلية الفلسطينية الأوروبية (بيغاس) بنسبة 9.8% من الدعم المخصص للموازنة بما يعادل 17.7 مليون دولار، فيما ساهم البنك الدولي بنسبة 21.4% بما يعادل 38.7 مليون دولار، وساهمت الدول العربية بنسبة 68.8% من التمويل لدعم الموازنة. أما الشق المتعلق بالدعم التطويري فقد بلغ حوالي 52.1 مليون دولار أو ما يعادل 22.3% من إجمالي المنح والمساعدات (انظر الجدول 3-4).

جدول 3-4: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية خلال الربع الثالث 2012

(مليون دولار)

البيـــان	2011				2012		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الاول	الربع الثاني	الربع الثالث
التمويل لدعم الموازنة	**191.1**	**122.0**	**362.9**	**132.6**	**197.0**	**204.5**	**181.1**
منح عربية	52.9	26.0	207.3	0.0	30.1	69.4	124.7
منح دولية	138.1	96.1	155.6	132.6	166.9	135.1	56.4
التمويل التطويري	**25.1**	**25.2**	**96.9**	**21.4**	**14.3**	**33.2**	**52.1**
إجمالي التمويل الخارجي	**216.2**	**147.3**	**459.8**	**154.1**	**211.3**	**237.7**	**233.2**

المصدر: جدول رقم (7)- جدول الدعم الخارجي.

3-2 النفقات العامة

شهدت النفقات العامة (الجارية والتطويرية) تراجعاً بنسبة 2.7% خلال الربع الثالث من عام 2012 لتبلغ حوالي 806 مليون دولار (32% من الناتج المحلي الإجمالي). وقد جاء التراجع في النفقات العامة على خلفية تراجع الإنفاق الجاري، وتحديداً تراجع مدفوعات غير الأجور على خلفية الإجراءات التقشفية التي اتخذتها الحكومة في مواجهة الأزمة المالية.

ونظراً لأن المكوّن الأكبر من الإنفاق الجاري هو بند الأجور والرواتب، تشير البيانات إلى أن قيمة فاتورة الرواتب خلال الربع الثالث 2012 بلغت 410 مليون دولار، وهي دون مستوى الالتزام (الرواتب التي يتوجب دفعها) بحوالي 30 مليون دولار، وهو ذات مقدار النقص الذي عانت منه الخزينة في الربع السابق[14].

جدول 3-5: مؤشرات النفقات العامة خلال الربع الثالث 2012

البيـــان	2011				2012		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
النفقات الجارية (مليون دولار)	**730.4**	**780.0**	**715.5**	**734.8**	**675.3**	**777.5**	**749.3**
نسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)	92.0	87.7	93.6	90.8	94.1	93.9	93.0
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	31.6	30.6	29	30.1	27.3	29.5	29.7
النفقات التطويرية (مليون دولار)	**63.2**	**109.4**	**49.1**	**74.4**	**42.4**	**50.8**	**56.6**
نسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)	8.0	12.3	6.4	9.2	5.9	6.1	7.0
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	2.7	4.3	2	3	1.7	1.9	2.2

المصدر: جدول 3-1

[14] وصل النقص النقدي في تغطية فاتورة الرواتب الفعلية حوالي 26.6 مليون دولار بالمتوسط لكل ربع من أرباع العام 2011.

أما صافي الإقراض[15] فقد ارتفع خلال الربع الثالث من عام 2012 ليبلغ نحو 54.4 مليون دولار مقارنة بنحو 32.9 مليون دولار للربع السابق من نفس العام. علماً أن الوزن النسبي لهذا البند من الإنفاق الجاري هو في انخفاض حيث تراجع منذ بداية العام 2008 من نحو 14% إلى ما يقارب 6% في العام الماضي.

وأما النفقات التطويرية فقد ارتفعت، أيضاً، لتبلغ 56.6 مليون دولار مقارنة مع 50.8 مليون دولار خلال الربع السابق. علماً أن المخصص من المنح والمساعدات الخارجية نقداً للتمويل التطويري بلغ 52.1 مليون دولار.

شكل 3-2: هيكل النفقات الجارية

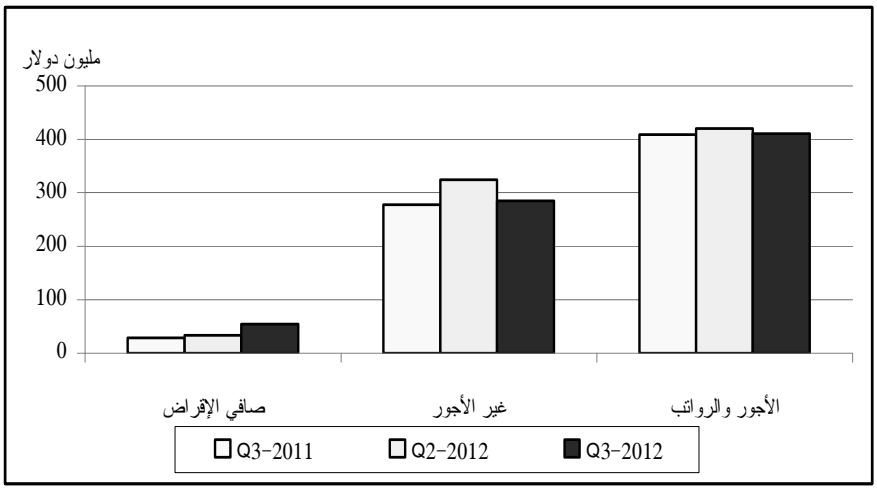

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

3-3 الفائض/العجز المالي

أدى تراجع النفقات الجارية وانفاع إجمالي الإيرادات المحلية (الصافية)، إلى تراجع العجز الجاري خلال الربع الثالث ليبلغ حوالي 35.2 مليون دولار، مقارنة مع عجز بلغ 280.7 مليون دولار خلال الربع السابق. وهو أيضاً أقل من نظيره في العام 2011 (حوالي 170.3 مليون دولار). وشكّل هذا العجز حوالي 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 10.6% في الربع الثاني من العام 2012. نؤكد ثانية أن كل هذه الأرقام هي على الأساس النقدي وليس أساس الالتزام الذي يعكس الوضع المالي للسلطة الوطنية بشكل أكثر دقة (انظر الفقرة التالية).

أما على صعيد العجز الكلي قبل المنح والمساعدات فقد بلغ حوالي 91.8 مليون دولار (3.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 12.6% للربع السابق). في حين سجّل رصيد الموازنة بعد المنح والمساعدات فائضاً بحوالي 141.4 مليون دولار في الربع الثالث مقارنة بعجز بلغ نحو 93.8 مليون دولار خلال الربع السابق، ومقارنة بفائض بلغ 240.4 مليون دولار خلال الربع المناظر من العام السابق.

[15] يمثل بند صافي الإقراض المبالغ التي يتم تحويلها بشكل مباشر لشركة توليد وتوزيع الكهرباء في غزة ولتسديد المستحقات على هيئات الحكم المحلي، أو بشكل غير مباشر عبر المبالغ التي يتم استقطاعها من إيرادات المقاصة وتحويلها لشركات المنافع العامة الإسرائيلية.

شكل 3-3: مؤشرات العجز المالي كنسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي

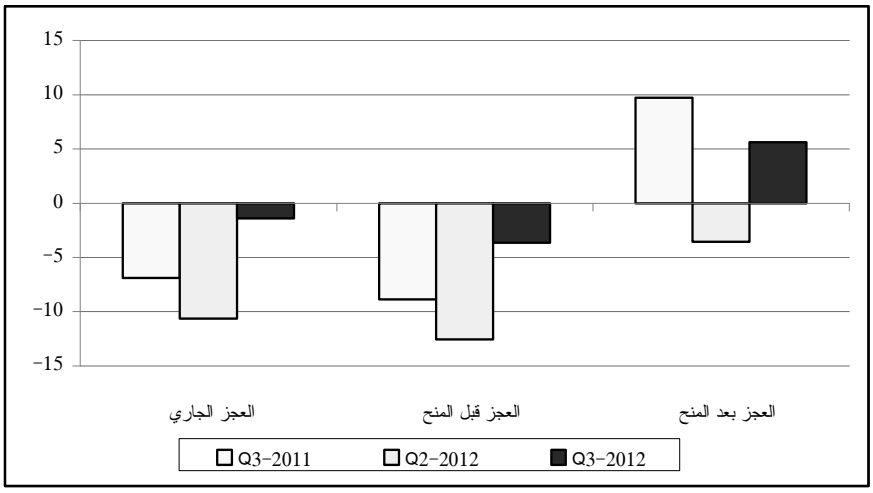

المصدر: جدول 3-1.

3-4 صافي تراكم المتأخرات – الفائض/العجز المالي ما بين الأساس النقدي وأساس الالتزام[16]

بلغ إجمالي تراكم المتأخرات على السلطة الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام 2012 حوالي 85.5 مليون دولار، توزّع بين متأخرات لصالح القطاع الخاص (46.4 مليون دولار)، ومتأخرات الأجور والرواتب (30.6 مليون دولار)، ومتأخرات تخص الإنفاق التطويري (8.5 مليون دولار). بالمقابل بلغت المطلوبات لصالح السلطة الفلسطينية نحو 8 ملايين دولار، ليكون بذلك صافي تراكم المتأخرات على السلطة خلال الربع الثالث ما يعادل 77.5 مليون دولار.

وعند إضافة صافي تراكم المتأخرات (77.5 مليون دولار) إلى العجز الجاري على الأساس النقدي (35.2 مليون دولار) يكون رصيد العجز الجاري وفقاً لأساس الالتزام حوالي 112.7 مليون دولار.

شكل 3-4: التطورات الربعية على صافي تراكم المتأخرات

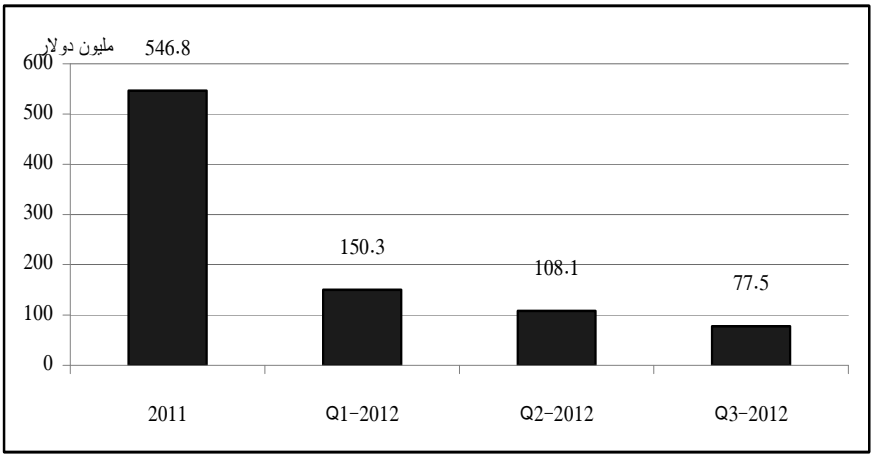

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير السنوية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

[16] بند صافي تراكم المتأخرات = المطلوبات لصالح السلطة الفلسطينية ناقص الالتزامات المستحقة عليها. ويعبر هذا البند عن السيولة لدى السلطة، حيث أن انخفاض قيمته تدل على تحسن وضع السيولة والعكس صحيح.

وما زال بند المتأخرات يثقل كاهل السلطة الفلسطينية، ويشكل عقبة أمامها لسد فجوة التمويل بالاعتماد فقط على الايرادات المحلية من دون الحصول على دعم إضافي عاجل من المانحين الدوليين. ويحد تراكم المتأخرات من قدرة السلطة الفلسطينية على تخفيض دينها العام أو الحصول على مصادر تمويل أخرى نظراً لارتفاع المخاطر والتكاليف، ما يزيد من حدة الضغوط السلبية على أداء الموازنة.

3-5 الدين العام

شهد الدين العام خلال الربع الثالث من العام 2012 تراجعاً ملحوظاً بلغ نحو 5.8% مقارنة بالربع السابق، ليستقر عند حوالي 2.2 مليار دولار، توزع مناصفةً بين دين خارجي ودين محلي. وقد توزع الدين الخارجي بين مؤسسات مالية عربية بنسبة 57.3%، ومؤسسات دولية وإقليمية بنحو 31.1%، وقروض ثنائية بنسبة 11.6%. أما الدين المحلي فقد كان في أغلبه مستحقاً للجهاز المصرفي علماً أن نحو 14.8% منه جاء لتغطية مستحقات تخص هيئة البترول (انظر الجدول 3-6). تجدر الإشارة إلى أن خدمة الدين العام لهذا الربع قد بلغت حوالي 10.4 مليون دولار مقارنة بحوالي 5 ملايين دولار للربع السابق. وقد بلغت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي الاسمي نحو 21.9% خلال الربع الثالث مقابل 22.2% خلال الربع الثاني و19.7% في الربع المناظر من العام السابق.

جدول 3-6: الدين العام خلال الربع الثالث 2012

(مليون دولار)

البيـــان	2011				2012		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الاول	الربع الثاني	الربع الثالث
أ- الدين المحلي	**839.6**	**907.2**	**827.6**	**1,100.5**	**1,101.7**	**1,213.4**	**1,106.4**
قروض البنوك	345.1	402.6	376.9	508.1	481.4	546.1	569.9
تسهيلات بنكية	390.7	362.2	302.7	441.0	448.0	482.6	364.0
قروض هيئة البترول	95.0	133.2	139.3	142.8	164.1	176.4	164.2
قروض مؤسسات عامة أخرى	8.8	9.2	8.7	8.6	8.2	8.3	8.3
ب- الدين الخارجي	**1,043.3**	**1,045.6**	**1,116.2**	**1,114.5**	**1,126.7**	**1,126.0**	**1,096.9**
مؤسسات مالية عربية	539.4	539.2	617.3	617.2	630.7	629.1	628.3
صندوق الأقصى	*444.1*	*444.1*	*522.7*	*522.4*	*522.4*	*522.5*	*522.5*
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	*42.6*	*42.1*	*42.4*	*43.3*	*56.3*	*56.4*	*56.2*
البنك الاسلامي للتنمية	*52.7*	*53.0*	*52.2*	*51.5*	*52.0*	*50.2*	*49.6*
مؤسسات مالية إقليمية ودولية	348.3	346.6	342.4	341.9	338.1	341.2	341.4
البنك الدولي	*302.9*	*301.0*	*298.0*	*297.0*	*295.0*	*293.5*	*291.8*
بنك الاستثمار الأوروبي	*23.4*	*23.4*	*22.1*	*22.6*	*20.7*	*25.3*	*27.1*
الصندوق الدولي للتطوير الزراعي	*3.4*	*3.5*	*3.4*	*3.3*	*3.3*	*3.2*	*3.2*
الأوبك	*18.6*	*18.7*	*18.9*	*19.0*	*19.1*	*19.2*	*19.3*
قروض ثنائية	155.6	159.8	156.5	155.4	157.9	155.7	127.2
مجموع الدين العام	**1,882.9**	**1,952.8**	**1,943.8**	**2,215.0**	**2,228.4**	**2,339.4**	**2,203.3**
الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي (%)[17]	**20.3**	**19.1**	**19.7**	**22.7**	**22.5**	**22.2**	**21.9**

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير السنوية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

[17] نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي خلال الربع احتسبت على أنها رصيد الدين القائم بنهاية الربع مقسوماً على (الناتج المحلي الاجمالي الربعي × 4).

صندوق 2: خسائر الخزينة على معبر الكرامة... أكثر من 8 مليون دولار في عامين!

أعلنت إدارة العلاقات العامة والاعلام في الشرطة الفلسطينية أن عدد المسافرين عبر معبر الكرامة (جسر الملك حسين/ اللنبي) بلغ مليون وثلاثمائة ألف شخص خلال العام 2012. وذكر البيان أن حركة المسافرين خلال العام ارتفعت بمقدار 6% مقارنة بالعام الذي سبقه. ولقد بلغ عد المغادرين 662,906 شخص في حين كان عدد القادمين 630,136 شخص[18].

من المعلوم أن المغادرين عبر الجسر يدفعون رسوم مغادرة. كما أن توزيع رسوم المغادرة بين الطرف الفلسطيني والاسرائيلي يحكمه اتفاق قديم تم بين سلطات الحدود الاسرائيلية والفلسطينية. وينص هذا الاتفاق على أن يقوم الطرف الفلسطيني بتحصيل رسوم المغادرة من الفلسطينين وتحويل هذه الرسوم بكاملها إلى الطرف الاسرائيلي. ومن ثم تقوم اسرائيل بإعادة 46% من المبلغ إلى الفلسطينيين والاحتفاظ بالباقي، أي بمقدار 54%[19].

بلغت قيمة رسوم المغادرة 26 دولاراً للشخص عند توقيع الاتفاق المذكور أعلاه، أي أن حصة الطرف الفلسطيني كانت 12 دولار مقابل 14 دولار للطرف الاسرائيلي. وعلى الرغم من أن الرسم ازداد بشكل حاد، منذ توقيع الاتفاق في أواسط التسعينات من القرن الماضي، إلا أن اسرائيل ما زالت تحول إلى السلطة مبلغ 12 دولار فقط عن كل مسافر مغادر. ويبلغ رسم المغادرة الآن نحو 40 دولاراً لكل مسافر، أي أن حصة الطرف الفلسطيني يجب أن تبلغ 18.5 دولاراً عن كل مسافر. أي أن الطرف الفلسطيني يخسر مبلغ 6.5 دولارات لقاء كل مغادر.

قدّرت دراسة لمعهد "ماس" أن خسارة الطرف الفلسطيني من رسوم المغادرة في العام 2011 بلغت نحو 4.1 مليون دولار[20]. وباستخدام أرقام أعداد المغادرين المذكورة أعلاه فإن خسارة الطرف الفلسطيني بلغت 4.3 مليون دولار في العام 2012، أي بزيادة بمقدار 5% عن خسائر العام الماضي.

ومن المهم أن نشير أن حملة الجنسيات الأجنبية الذين يغادرون أراضي الضفة الغربية عبر جسر اللنبي، يدفعون أيضاً رسم مغادرة يعـــادل ما يدفعه الفلسطينيون. ولكن هذه الرسوم تذهب بكاملها إلى الطرف الاسرائيلي.

4- القطاع المصرفي[21]

شهد الربع الثالث من العام 2012 ارتفاعاً في مجموع صافي موجودات/مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بنسبة 2.7% مقارنة مع نهاية الربع الثاني من نفس العام، وبنسبة 4.9% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. وفيما يلي تلخيص لأهم التغيرات التي طرأت على البنود الرئيسة لجانبي الميزانية المجمعة للمصارف خلال الربع الثالث من العام 2012.

جانب الأصول:

- زيادة بند النقدية بنسبة 29.2%.
- تراجع صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 0.7% .
- نمو الأرصدة الخارجية للمصارف بنسبة 10% .
- انخفاض أرصدة المصارف لدى سلطة النقد بنسبة 2.6%.
- انخفاض أرصدة المصارف داخل فلسطين بنسبة 13.5%.
- ارتفاع مجموع صافي الاستثمارات بنسبة 0.4%.

18 http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=145714

19 World Bank (2012). Stagnation or Revival? Palestinian Economic Prospects. Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee. March 21st, 2012.

20 الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس". 2013.

21 بيانات أولية قابلة للتعديل.

جانب الخصوم:

- ارتفاع إجمالي الودائع بنحو 2.8%.
- ارتفاع ودائع الجمهور (العملاء) بنحو 4.2%.
- انخفاض أرصدة سلطة النقد لدى المصارف بنسبة 32.6%.
- ارتفاع صافي حقوق الملكية بنسبة 2.3%

عدد المصارف والفروع

يتكون الجهاز المصرفي الفلسطيني من 18 مصرفاً لها 233 فرعاً ومكتباً، بزيادة 6 فروع جديدة خلال الربع الثالث. يعمل في الأراضي الفلسطينية 8 مصارف محلية (من بينها مصرفان إسلاميَّان) لها 122 فرع، و10 مصارف وافدة بواقع 111 فرع. ويبين الجدول 4-1 الانتشار المصرفي في الأراضي الفلسطينية حتى نهاية الربع الثالث من العام 2012 .

جدول 4-1: الانتشار المصرفي في الأراضي الفلسطينية

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
عدد فروع ومكاتب المصارف	191	42	233
عدد أجهزة الصراف الآلي	365	55	420
عدد بطاقات ATM	83,317	25,839	109,156
عدد بطاقات الائتمان	41,660	14,254	55,914

جدول 4-2: الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية للفترة من الربع الثاني 2011- الربع الثاني 2012

(مليون دولار)

البيان	2011			2012		
بيان الميزانية	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
مجموع صافي الأصول[1]	**8,837.2**	**8,860.5**	**9,110.3**	**9,151.1**	**9,045.4**	**9,293.6**
التسهيلات الائتمانية المباشرة	3,434.8	3,215.2	3,482.8	3,594.5	3,783.6	3,756.4
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	3,502.2	3,722.2	3,743.7	3,600.3	3,264.8	3,390.9
- أرصدة لدى سلطة النقد	947.6	927.9	940.9	925.3	963.6	938.8
- الأرصدة لدى المصارف في فلسطين	291.8	259.3	335.3	337.9	340.4	294.6
- أرصدة المصارف في الخارج	2262.8	2535.0	2467.5	2337.0	1960.9	2,157.5
محفظة الأوراق المالية	582.0	629.5	826.3	829.7	820.2	748.3
النقدية والمعادن الثمينة	539.6	545.4	496.7	518.5	602.8	778.7
الأصول الثابتة	152.9	163.3	171.3	175.1	176.6	178.2
الاستثمارات	311.5	310.2	137.4	141.4	144.1	144.7
القبولات المصرفية	5.4	5.2	5.9	6.1	6.4	4.7
الأصول الأخرى	308.7	269.5	246.2	285.6	246.9	291.7
مجموع صافي المطلوبات[2]	**8,837.2**	**8,860.5**	**9,110.3**	**9,151.1**	**9,045.4**	**9,293.6**
إجمالي ودائع الجمهور	6,950.3	6,820.5	6,972.5	7,045.4	6,911.5	7,200.8
حقوق الملكية	1,131.7	1,156.3	1,182.0	1,232.3	1,212.4	1,240.0
أرصدة سلطة النقد والمصارف	452.8	474.8	646.5	530.5	582.0	501.4
مخصص ضرائب وأخرى	167.1	173.8	171.1	186.7	185.6	202.5
المطلوبات الأخرى	117.5	217.4	122.0	141.8	142.3	139.8
القبولات المنفذة والقائمة	17.8	17.7	16.2	14.5	11.6	9.1

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

(1)، (2) تمثل إجمالي الأصول/المطلوبات مطروحاً منها المخصصات.

4-1 التطورات الرئيسة في الميزانية المجمعة للمصارف

يلخص الجدول 4-2 البنود الرئيسة للميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، والتي شهدت تطورات في جانبي الأصول والخصوم على النحو التالي:

1. جانب الأصول (الموجودات)

ارتفع صافي الموجودات بقيمة 248.2 مليون دولار وبنسبة 2.7% خلال الربع الثالث من العام 2012 مقارنة مع الربع الثاني من نفس العام. وعند المقارنة مع الربع المناظر من العام 2011 يلاحظ ارتفاع الموجودات بنحو 4.9% وهو ما يعادل 433.1 مليون دولار. وبالنظر إلى البنود الرئيسة لموجودات المصارف، نجد أن إجمالي الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف ارتفعت بنسبة 3.9% وبقيمة 126.1 مليون دولار بين الربعين الثاني والثالث 2012. كما ارتفع بند النقدية بنحو 29.2% وبقيمة 175.9 مليون دولار، نتيجة لارتفاع النقدية لدى مكاتب وفروع المصارف في غزة بنحو 61.9% وهو ما يعادل 47.6 مليون دولار. كما ارتفع هذا البند في مكاتب وفروع الضفة الغربية بنحو 24.3% وبقيمة 128.3 مليون دولار. كذلك ارتفع بند الاستثمارات بنحو 0.4%، نتيجة للزيادة الطفيفة في استثمارات حصص الأقلية بنحو 0.6%.

في المقابل تراجع صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بقيمة 27.2 مليون دولار، بالاضافة إلى تراجع محفظة الأوراق المالية بنحو 72 مليون دولار.

✧ **التسهيلات الائتمانية المباشرة**

شكلت التسهيلات الائتمانية المباشرة ما نسبته 40.4% من مجموع صافي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، منخفضة بنحو 1.4 نقطة مئوية عن أهميتها النسبية في الربع السابق وذلك لصالح أرصدة المصارف الخارجية. ويتضح أن الانخفاض يعود إلى تراجع التسهيلات الممنوحة للسلطة الفلسطينية خلال الربع الثالث بنحو 88.3 مليون دولار مقارنة بالربع السابق من العام، إضافة إلى تراجع تسهيلات الجاري مدين الممنوحة للفلسطينيين المقيمين بحوالي 16.3 مليون دولار. وتوزعت التسهيلات الائتمانية المباشرة بين قروض بنسبة 74.1%، وجاري مدين بنسبة 25.6%، وتمويل تأجيري بنحو 0.3%.

جدول 4-3: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة
للفترة من الربع الأول 2011- الربع الثالث 2012

	2011				2012		
	الربع الأول	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثانى	الربع الثالث
حسب الجهة المستفيدة							
قطاع عام	916.7	1,118.1	856.4	1,108.9	1,121.0	1,203.4	1,114.9
قطاع خاص مقيم	2,116.8	2,256.2	2,303.8	2,318.2	2,419.0	2,526.2	2,589.2
قطاع خاص غير مقيم	61.3	60.5	55.0	55.7	54.5	54.0	52.3
حسب نوع التسهيل							
قروض	2,169.7	2,316.2	2,347.1	2,496.0	2,526.1	2,665.1	2,785.0
جاري مدين	918.2	1,111.1	860.6	978.8	1,060.2	1,110.0	961.9
تمويل تأجيري	6.9	7.5	7.5	8.0	8.2	8.5	9.5
حسب نوع العملة							
دولار أمريكي	1,873.3	2,011.5	2,009.8	2,206.7	2209.2	2,236.0	2,233.2
دينار أردني	320.5	454.0	419.5	404.9	427.8	538.0	539.5
شيكل إسرائيلى	879.8	948.6	764.4	851.2	935.0	985.5	949.1
عملات أخرى	21.2	20.7	21.5	20.0	22.5	24.1	34.6

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

من ناحية ثانية، ارتفعت حصة قطاع غزة من التسهيلات المباشرة خلال الربع الثالث بنحو 1.2 نقطة مئوية، لتصبح 10.9% من مجموع صافي التسهيلات. وهكذا استمر استحواذ الضفة الغربية (بما فيها التسهيلات للقطاع العام وغير المقيمين) على الجزء الأكبر من التسهيلات، حيث بلغ نصيبها نحو 89.1%. وفيما يتعلق بتوزيع التسهيلات الائتمانية ما بين القطاعين العام والخاص يلاحظ استقرار حصة كل منهما عند 29.7% و70.3% على التوالي (انظر الجدول 4-3). كما توزعت التسهيلات الائتمانية بحسب نوع العملة بنسب متفاوتة مع استمرار سيطرة الدولار الأمريكي على النصيب الأكبر منها وبنسبة 59.4%.

يشير الجدول 4-4 إلى استمرار هيمنة قطاع العقارات والإنشاءات على الحصة الأكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص وبنسبة 21.4%، توزعت بين الإنشاءات بنحو 157 مليون دولار، والعقارات بهدف السكن وتحسين ظروف المسكن على 341 مليون دولار، وللعقارات التجارية والاستثمارية نحو 83.6 مليون دولار. أما قطاع التجارة العامة بشقيها الخارجية والداخلية فقد استحوذ على نحو 20.8% من إجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص، وكان نصيب التجارة الداخلية 457.9 مليون دولار والخارجية 105.2 مليون دولار. تليها القروض الاستهلاكية بنسبة 20.2%، ثم قطاع الخدمات بنسبة 9.6% بحيث شكلت الخدمات العامة (الاتصالات، والصحة، والتعليم، والمرافق العامة، وأصحاب المهن) الجزء الأكبر من هذه التسهيلات بنسبة 92.8%، بينما كانت النسبة الباقية من تسهيلات القطاع من نصيب الخدمات المالية.

جدول 4-4: حصص القطاعات الاقتصادية المختلفة من رصيد التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص للفترة من الربع الأول 2011 وحتى الربع الثالث 2012 (%)

القطاع الاقتصادي	2011				2012		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
العقارات والإنشاءات	16.4	16.2	16.5	16.6	21.4	21.3	21.4
تطوير الأراضي	3.7	1.2	0.9	1.0	1.0	1.0	1.2
التعدين والصناعة	12.8	12.4	12.0	12.3	10.5	10.4	8.9
التجارة الداخلية والخارجية	19.1	20.9	20.5	20.0	21.2	21.0	20.8
الزراعة والثروة الحيوانية	2.2	1.3	1.3	1.4	1.8	1.2	1.2
السياحة والفنادق والمطاعم	2.4	2.1	2.1	2.0	2.1	2.1	2.0
النقل والمواصلات	1	1	1.1	1.0	0.8	0.9	0.8
الخدمات	20.5	16.1	15.6	12.0	11.3	10.5	9.6
تمويل الاستثمار بالأسهم والأدوات المالية	2.4	2.9	2.8	2.7	2.6	2.1	2.4
تمويل شراء السيارات	4.3	4.1	4.7	4.8	4.0	4.1	4.3
تمويل السلع الاستهلاكية	7.7	13.9	15.1	17.0	16.5	18.8	20.2
أخرى في القطاع الخاص	7.5	7.9	7.4	9.2	6.7	6.6	7.1
مجموع التسهيلات (مليون دولار)	**2,238.4**	**2,381.6**	**2,428.2**	**2,451.9**	**2,536.1**	**2,644.6**	**2,713.7**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

✧ **الأرصدة لدى سلطة النقد وفي المصارف**

- **أرصدة المصارف لدى سلطة النقد الفلسطينية**

شكلت أرصدة المصارف لدى سلطة النقد ما نسبته 10.1% من مجموع صافي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام، وبقيمة بلغت نحو 938.8 مليون دولار. توزعت هذه الأرصدة بين احتياطيات إلزامية بنسبة 70.2%، وحسابات جارية بنسبة 10%، وحسابات أخرى بنسبة 19.8%.

- **أرصدة المصارف الخارجية**

شكّلت أرصدة المصارف الخارجية ما نسبته 23.2% من مجموع صافي موجودات المصارف وبقيمة بلغت 2,157.5 مليون دولار. ويمثل هذا ارتفاعاً بنحو 1.5 نقطة مئوية مقارنة مع نسبتها في الربع السابق. وهذا الارتفاع يتوافق مع الانخفاض المتحقق في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع صافي موجودات المصارف بحوالي 1.4 نقطة مئوية خلال نفس فترة المقارنة. وقد توزعت هذه الأرصدة الخارجية كأرصدة لدى البنوك الأخرى خارج فلسطين بنسبة 64.3% وبقيمة 1,387 مليون دولار، والنسبة الباقية تمثل الأرصدة لدى مكاتب المصرف خارج فلسطين.

- **الأرصدة لدى المصارف في فلسطين**

شكلت أرصدة المصارف في فلسطين نحو 3.2% من مجموع صافي الموجودات وبقيمة بلغت 294.6 مليون دولار خلال الربع الثالث من العام، وهي تقل بحوالي 45.8 مليون دولار وبنسبة 13.5% عن الربع السابق. كما شكلت هذه الأرصدة ما نسبته 8.7% من مجموع الأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والمصارف.

2. جانب المطلوبات

يتكون جانب المطلوبات في الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بشكل رئيس من إجمالي ودائع الجمهور التي شكّلت ما نسبته 77.5% من إجمالي المطلوبات. وبلغت ودائع الجمهور نهاية الربع الثالث من العام 2012 حوالي 7,200.8 مليون دولار، مسجلة نمواً بنحو 4.2% عن الربع السابق، وبنسبة 5.6% عن الربع المناظر من عام 2011. ويأتي بند صافي حقوق الملكية في الترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية في جانب المطلوبات وبنسبة 13.3%، مرتفعاً بنحو 2.3% عن الربع السابق ليبلغ 1,240 مليون دولار، نتيجة لزيادة أرباح السنة الجارية بنحو 29.7 مليون دولار.

تجدر الإشارة إلى أن ودائع الجمهور توزعت فيما بين الودائع الجارية (تحت الطلب) بنسبته 40.2%، والودائع الآجلة 30.1%، أما ودائع التوفير فشكلت نحو 29.7% (انظر الشكل 4-1). أما بالنسبة لتوزيع ودائع الجمهور حسب العملات فقد استمرت سيطرة الدولار الأمريكي على إجمالي ودائع الجمهور (38.7%)، ومن ثم عملة الشيكل (32.0%)، ثم تلاها الدينار الأردني بنسبة 24.7% (انظر الشكل 4-2).

جدول 4-5: توزيع ودائع الجمهور للفترة من الربع الأول 2011-الربع الثالث 2012

(مليون دولار)

	2011				2012		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
حسب الجهة المودعة							
قطاع عام	695.0	556.3	522.8	584.5	566.1	515.9	566.4
قطاع خاص مقيم	6,053.0	6,204.3	6,095.6	6,192.3	6,276.1	6,180.6	6,409.2
قطاع خاص غير مقيم	180.7	189.8	202.1	195.7	203.2	215.0	225.2
حسب نوع الوديعة							
ودائع جارية	2,762.3	2,755.8	2,736.8	2,773.0	2,746.1	2,691.0	2,894.8
ودائع أجلة	2,273.2	2,219.6	2,134.5	2,172.4	2,200.9	2,122.4	2,167.6
ودائع توفير	1,893.2	1,975.0	1,949.2	2,027.1	2,098.4	2,098.1	2,138.4
حسب نوع عملة الإيداع							
دولار أمريكي (مليون)	2,936.6	2,882.5	2,704.9	2,115.8	2,740.8	2,709.1	2,789.0
دينار أردني (مليون)	1,849.3	1,844.0	1,799.2	1,801.4	1,849.8	1,795.1	1,781.4
شيكل إسرائيلي (مليون)	1,812.8	1,900.8	1,988.8	2,718.5	2,093.4	2,088.9	2,306.3
عملات أخرى (مليون)	330.0	323.1	327.6	336.8	361.4	318.4	324.1
المجموع (مليون دولار)	**6,928.7**	**6,950.4**	**6,820.5**	**6,972.5**	**7,045.4**	**6,911.5**	**7,200.8**

شكل 4-1: توزيع ودائع الجمهور بحسب نوع الوديعة نهاية الربع الثالث 2012

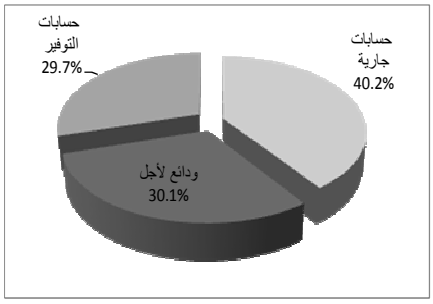

شكل 4-2: توزيع ودائع الجمهور حسب نوع عملة الإيداع نهاية الربع الثالث 2012

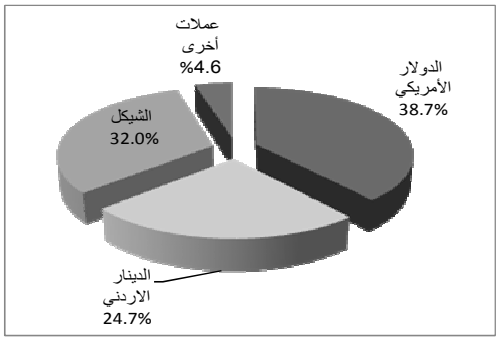

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

4-2 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي

يتضح من الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية أن الربع الثالث من العام 2012 شهد انخفاضاً في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى ودائع الجمهور بنحو 2.1 نقطة مئوية مقارنة بالربع السابق. ويبدو أن هذا بالأساس نتيجة تراجع التسهيلات الائتمانية إلى الحكومة أساساً. ذلك لأن نسبة التسهيلات الائتمانية/ودائع القطاع الخاص شهدت تحسناً طفيفاً بين الربعين الثاني والثالث (بمقدار نصف نقطة مئوية تقريباً)، وبمقدار 3.4 نقاط مئوية بين الربع الثالث 2011 والربع الثالث 2012.

وشهدت نسبة الأرصدة الخارجية إلى إجمالي الودائع نموا بنحو 1.1 نقطة مئوية مقارنة مع الربع السابق، حيث ارتفعت أرصدة المصارف الخارجية بين الربعين بنسبة 10%. وعند مقارنة هذه النسبة مع الربع المناظر يلاحظ أن هناك تراجعاً بنحو 6.8 نقطة مئوية على خلفية تراجع أرصدة المصارف في الخارج خلال هذه الفترة بما يقارب 15% مع استمرار النمو في إجمالي الودائع.

جدول 4-6: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي للفترة من الربع الأول 2011 - الربع الثاني 2012

(نسبة مئوية)

المؤشر	2011				2012		
	الربع 1	الربع 2	الربع 3	الربع 4	الربع 1	الربع 2	الربع 3
التسهيلات الائتمانية/الودائع غير المصرفية	44.7	49.4	47.1	50.0	51.0	54.7	52.6
تسهيلات القطاع الخاص الائتمانية/ودائع القطاع الخاص	34.9	36.2	37.5	37.3	38.3	40.5	40.9
الأرصدة الخارجية/إجمالي الودائع	33.9	31.0	34.8	32.4	33.2	26.2	28.0
ودائع العملاء/إجمالي الموجودات	79.4	78.7	77.0	76.5	77.0	76.4	77.5

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

✧ **أرباح المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية**

بلغ صافي دخل المصارف (أي صافي الأرباح مطروحاً منها النفقات) العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام 2012 حوالي 29.7 مليون دولار. يوضح الجدول 4-7 مصادر الأرباح. كما بلغ صافي دخل المصارف التراكمية منذ بداية العام وحتى نهاية الربع الثالث من العام حوالي 91.1 مليون دولار.

جدول 4-7: صافي دخل المصارف خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2012

مليون دولار

مصدر الربح/ الخسارة	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	التراكمي
صافي الأرباح	**101.2**	**102.1**	**107.2**	**310.5**
الفوائد	73.5	77.3	76.9	227.7
العمولات	19.2	17.7	18.8	55.7
أوراق الدين المالية والاستثمارات	1.8	0.1	3.0	4.9
عمليات تبديل وتقييم العملات الأجنبية	5.2	5.7	6.7	17.6
عمليات التحوط والمتاجرة (المشتقات)	0.05	0.03	0.4	0.48
الدخول التشغيلية الأخرى	1.4	1.3	1.4	4.1
النفقات	**63.2**	**78.7**	**77.5**	**219.4**
النفقات التشغيلية	54.7	57.5	56.7	168.9
المخصصات	3.1	7.6	8.7	19.4
الضريبة	5.4	13.6	12.1	31.1
صافي الدخل*	**38.0**	**23.4**	**29.7**	**91.1**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

* صافي الدخل= صافي الأرباح – النفقات

4-3 حركة المقاصة

أظهرت البيانات الواردة من غرفتي المقاصة التابعة لسلطة النقد في كل من رام الله وغزة نمواً في عدد الشيكات المقدمة للتقاص مع نهاية الربع الثالث من العام 2012، لتصل إلى 1,102,004 شيكاً بقيمة 2,297.6 مليون دولار. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 6.1% في العدد مقابل انخفاض بنسبة 3% في القيمة مقارنة مع الربع السابق. كما يلاحظ أيضاً ارتفاع في عدد الشيكات المعادة (127 ألف شيك بقيمة 158 مليون دولار)، جراء التأخير في صرف رواتب الموظفين الحكوميين نتيجة للأزمة المالية التي تواجهها الحكومة الفلسطينية.

جدول 4-8: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة منها للفترة من الربع الأول 2011- الربع الثالث 2012

الفترة		الشيكات المقدمة للتقاص		الشيكات المعادة	
		العدد (شيك)	القيمة (مليون$)	العدد(شيك)	القيمة(مليون$)
2011	الربع الأول	981,188	2,882.7	106,141	167.2
	الربع الثاني	1,001,249	3,059.2	115,883	175.6
	الربع الثالث	1,010,402	3,055.7	134,574	213.2
	الربع الرابع	1,055,827	2,870.8	131,518	202.1
2012	الربع الأول	1,009,857	2,604.4	119,019	180.3
	الربع الثاني	1,038,177	2,370.1	111,283	161.6
	الربع الثالث	1,102,004	2,297.6	127,175	157.8

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- النشرة الإحصائية الشهرية

✧ الحوالات الخارجية

تشير البيانات إلى أن الحوالات الخارجية الصادرة والواردة من وإلى الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام انخفضت قيمتها بنسبة 10.7% عن الربع السابق، لتبلغ 2.5 مليار دولار مع نهاية الربع الثالث (44% صادر، 56% وارد). وقد حصلت إسرائيل على 25.3% من إجمالي عدد الحوالات الصادرة المنفذة، و55.1% من قيمتها، مقابل

22.7% من الحوالات الواردة قد جاء من إسرائيل 22.7%، وهي تعادل 59.4% من القيمة الإجمالية لهذه الحوالات.

✧ **نظام "براق"**

تستخدم سلطة النقد الفلسطينية نظام التسويات الإجمالي الفوري (Real Time Gross Settlement System: RTGS) "براق " لتسوية كافة عمليات الدفع والتقاص بين المصارف الأعضاء بشكل فوري بعد إطلاق العمل به في تشرين الثاني من العام 2010، وتكمن أهمية هذا النظام في أنه يسهم بشكل كبير في تعزيز الاستقرار المالي في الأراضي الفلسطينية كونه يقلل من مخاطر تحويل الأموال بين المصارف. ومن الجدير ذكره أن هذا النظام يعتبر الأول على المستوى العالمي القادر على تسوية المدفوعات بأكثر من عملة واحدة في نفس الوقت

وقد بلغت قيمة العمليات المنفذة باستخدام نظام "براق" منذ بداية العام 2012 حتى نهاية الربع الثالث حوالي 4,767.3 مليون دولار (بمعدل شهري بلغ 529.7 مليون دولار). إذ بلغت عمليات التحويل الداخلية فيما بين البنوك (Interbank transfers) حوالي 1,955.1 مليون دولار (شكّلت الحوالات البنكية منها ما نسبته 48%، والحوالات الشخصية 52%). أما عمليات التحويل الخارجية (Cross-Border Transfer) فقد بلغت 2,217.5 مليون دولار، في حين شكلت العمليات البنكية الأخرى ما يقارب 594.7 مليون دولار وهي تشمل عمليات الاحتياطي الإلزامي وعمليات تسوية المقاصة وعمليات أخرى.

4-4 مؤسسات الإقراض المتخصصة والصرافين

بلغ عدد المؤسسات المرخصة التي تزاول مهنة الإقراض المتخصص 11 مؤسسة مع نهاية الربع الثالث من العام، بمحفظة ائتمانية بلغت حوالي 83.5 مليون دولار. من ناحية أخرى، تخضع مؤسسات الإقراض المتخصصة لرقابة وإشراف سلطة النقد الفلسطينية بموجب القرار الرئاسي رقم (132) لسنة 2011، الذي يعمل على ضبط وتنظيم أوضاع مؤسسات الإقراض المتخصصة وتفعيل دورها كقناة تمويلية رئيسة إلى جانب المصارف، وخصوصاً في مجال تمويل المشاريع الصغيرة.

بلغ عدد الصرافين المرخصين 275 صراف حتى نهاية الربع الثالث من العام 2012، منهم 233 في الضفة الغربية و42 في قطاع غزة. ويحمل 97 منهم الصفة القانونية للشركة، و178 الصفة القانونية للفرد. تخضع محال وشركات الصرافة المنتشرة في الأراضي الفلسطينية لرقابة وإشراف سلطة النقد الفلسطينية، وتشمل أعمال الصرافة على العديد من النشاطات التي تساعد في تخفيف العبء عن الجهاز المصرفي، وزيادة الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني، وتسهيل التعامل مع العملات الأجنبية المختلفة.

5-4 بورصة فلسطين

سيتم التطرق إلى ثلاث مجموعات من المؤشرات المالية التي ترصد واقع بورصة فلسطين والتطورات الحاصلة فيه:

✧ مؤشرات السوق المالي:

- الرسملة السوقية[22]: بلغت نسبة الرسملة السوقية في بورصة فلسطين في العام 2011 نحو 32% مقارنة بـــ 29% في العام 2010.
- عدد الشركات المدرجة: بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الثالث، 48 شركة. وتتوزع الشركات المدرجة على كل من قطاع البنوك والخدمات المالية (9 شركات)، قطاع الصناعة (11 شركات)، قطاع التأمين (7 شركات)، قطاع الاستثمار (8 شركات) وقطاع الخدمات (13 شركة). وتجدر الإشارة هنا أنه تم إدراج وبدء تداول أسهم شركة جديدة في بورصة فلسطين في شهر تموز في قطاع الخدمات، وهي شركة بال عقار لتطوير وإدارة وتشغيل العقارات (PALAQAR).

✧ مؤشرات السيولة:

- قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي: بلغت هذه النسبة في بورصة فلسطين للربع الثالث من العام 2012 نحو 1.8% مقارنة مع 4.3% خلال الربع الثاني من العام 2012.

[22] يستخدم هذا المؤشر لقياس أهمية ودور السوق المالي في الاقتصاد ويُحسب من خلال قسمة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وتجدر الملاحظة أن هذه النسبة تحسب للسنة ككل وليس لأرباعها.

- نسبة الدوران[23]: بلغت هذه النسبة في الربع الثالث من العام 2012 نحو 1.17%، مقارنة مع 2.8% خلال الربع السابق. وعلى صعيد القطاعات، بلغ معدل دوران أسهم قطاع الاستثمار 1.51%، قطاع البنوك والخدمات المالية 1.35%، وقطاع الصناعة 1.09%، قطاع الخدمات 1.01% وقطاع التأمين 0.98%.

✧ درجة التركيز[24]:

حيث حظيت الشركات الخمس الأولى على حوالي 79% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في الربع الثالث العام 2012. وهذه الشركات هي الاتصالات الفلسطينية (40%)، بنك فلسطين (22%)، فلسطين للتنمية والاستثمار – باديكو (12%)، بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة (2%) وشركة موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات (2%).

بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الثالث من العام 2012 حوالي 2.7 مليار دولار، وهي نفس قيمة نهاية الربع السابق تقريباً. أما على صعيد القطاعات، فما زال قطاع الخدمات يستحوذ على الحصة الكبرى من إجمالي القيمة السوقية بنسبة 51%، يليه قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 24% (انظر شكل 3-4).

شكل 3-4: قيمة الأسهم المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاع في الربع الثالث 2012 (مليون دولار)

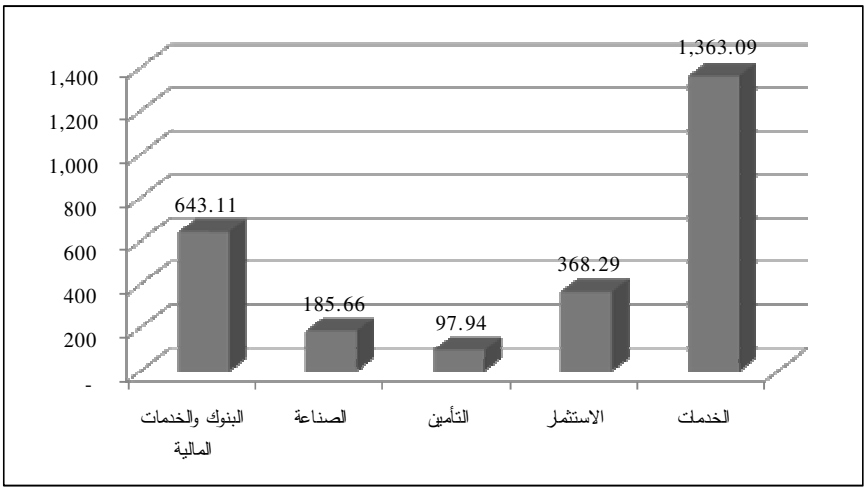

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

تدل مؤشرات السوق المالي بشكل عام إلى انخفاض ملموس في نشاط بورصة فلسطين خلال الربع الثالث من العام 2012، حيث انخفضت أعداد الأسهم المتداولة إلى 18.1 مليون سهم فقط وبنسبة 55% مقارنة مع الربع السابق.

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة نحو 31.1 مليون دولار في الربع الثالث من العام 2012، بانخفاض مقداره 58% عن الربع السابق (انظر شكل 4-4).

[23] يعكس هذا المؤشر درجة سيولة السوق المالية أي السرعة التي يمكن أن تباع بها الأسهم.

[24] يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى تأثير عدد من الشركات على التغيير في أسعار الأسهم. ويقاس المؤشر بحساب حصة أكبر 5 أو 10 شركات من حيث قيمة الأسهم المتداولة.

شكل 4-4: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين
خلال أشهر الربع الثاني والثالث 2012 (مليون دولار)

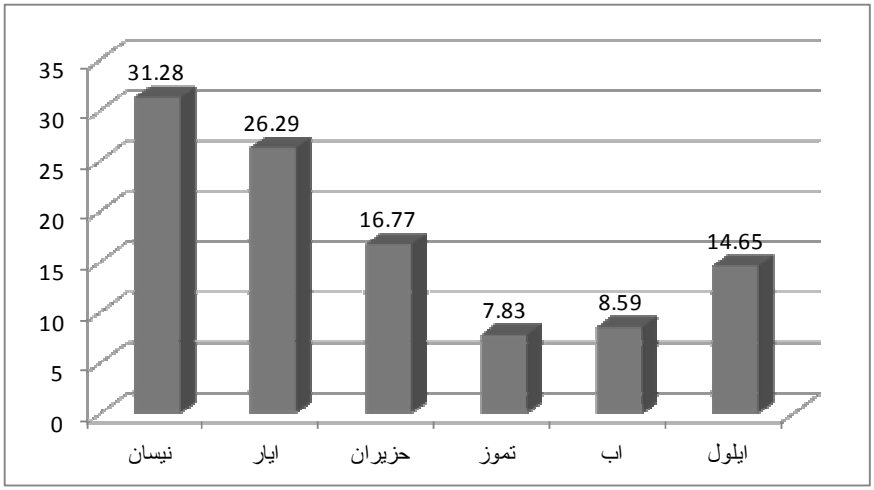

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

أما فيما يتعلق بقيمة الأسهم المتداولة حسب القطاعات، فقد استحوذ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر منها في الربع الثالث من العام 2012، بنسبة 44%، يليه قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 28% (انظر شكل 4-5).

شكل 4-5: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين حسب القطاع
خلال الربع الثالث، 2012 (مليون دولار)

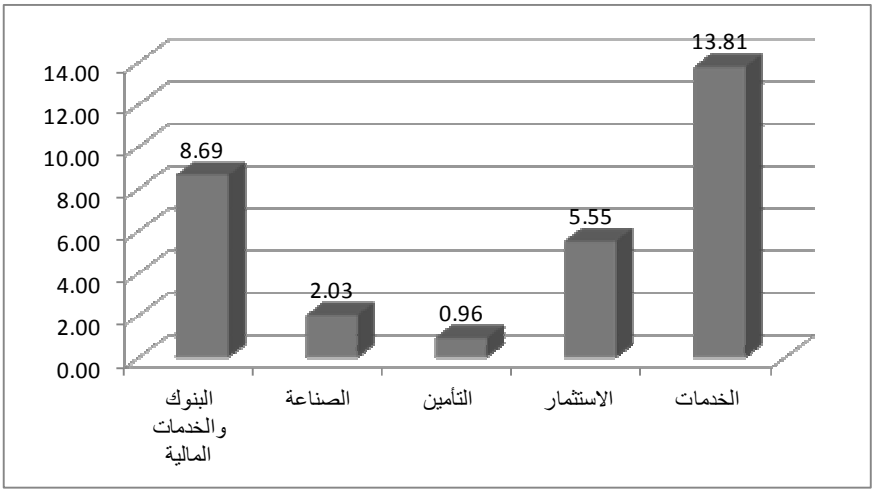

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

مؤشر القدس

أغلق مؤشر القدس في نهاية الربع الثالث من العام 2012 عند 445.76 نقطة، متقدماً بـــ 1.76 نقطة عن إغلاق الربع السابق (انظر شكل 4-6)، ولكن عند مقارنته مع إغلاق الربع المناظر من العام السابق نجد أنه قد تراجع بـــ 42.44 نقطة. وقد يعود هذا التراجع الكبير في مؤشر القدس خلال هذه الفترة إلى الوضع الاقتصادي والسياسي القائم في الأراضي الفلسطينية في الأشهر الأخيرة، بالإضافة إلى الأزمة المالية الصعبة التي تمر بها السلطة الفلسطينية، والذي أدى إلى عزوف رجال الأعمال عن الاستثمار في الأراضي الفلسطينية.

شكل 4-6: مؤشر القدس لأشهر الربع الثاني والثالث، 2012

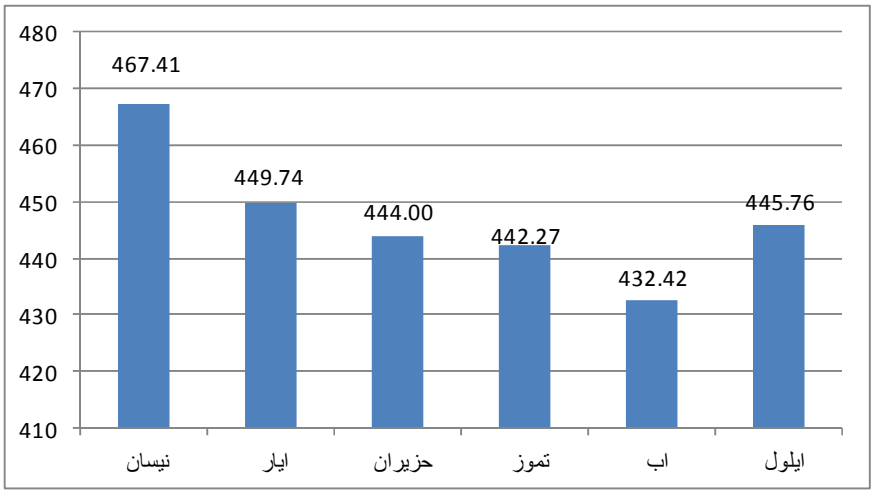

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

صندوق 3: تطور سياسة سعر الصرف في اسرائيل تحولات الشيكل والدولار

لا تخفى أهمية تحولات سعر صرف الشيكل مع العملات الأخرى على الاقتصاد الفلسطيني، إذ أن هذه التحولات تؤثر بشكل مباشر على أسعار الواردات، وعلى تنافسية الصادرات. كما أنها تؤثر بشكل مباشر على مستويات حياة قطاع كبير نسبياً من الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم بالعملات الأجنبية (الدولار بشكل خاص). هذا فضلاً عن تأثير تحولات سعر الصرف على موازنة الحكومة نظراً لأن المساعدات الأجنبية تأتي بالدولار أو اليورو في حين يتم الإنفاق بالشيكل.

وسعر الصرف مهم للغاية بالطبع للاقتصاد الاسرائيلي. إذ أن اقتصاد اسرائيل اقتصاد صغير نسبياً ومفتوح تبلغ حصة الصادرات فيه نحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي.

سوف نسعى في هذا الصندوق إلى إلقاء نظرة سريعة على التحول في سياسات سعر الصرف في اسرائيل وعلى تحولات سعر صرف الشيكل مع الدولار خلال السنوات القليلة الماضية، مع التركيز على التحولات التي طرأت على هذا السعر خلال العام المنصرم بشكل خاص.

نشير في البداية إلى أن سعر الصرف يعرّف بأنه سعر العملة الأجنبية (الدولار) بالعملة المحلية (الشيكل)، أي 1 دولار = 3.6 شيكل مثلاً. وعلى ضوء هذا التعريف فإن ارتفاع سعر الصرف (من 3.6 إلى 4.0 شيكل على سبيل المثال) يعني انخفاضاً في قيمة الشيكل، والعكس بالعكس.

تبنى بنك اسرائيل (البنك المركزي الاسرائيلي) سياسة الطوفان شبه الحر للشيكل منذ العام 2002. أي أن سعر الصرف كان يتحدد منذ ذاك التاريخ بالقوى الحرة للعرض والطلب على الشيكل. يوضح الشكل 1 أن الشيكل وصل إلى أحد أدنى المستويات التاريخية التي وصلها في مطلع العام 2006. وجاء هذا نتيجة تحرير السوق المالية في ذلك العام وهروب كميات ضخمة من رؤوس الأموال إلى الخارج.

طرأ في العام 2008 تحول مهم في سياسة بنك اسرائيل. إذ مع اندلاع الأزمة المالية العالمية والاستقرار النسبي في الاقتصاد الاسرائيلي مقارنة بالاقتصاديات الغربية، حدث تدفق كبير لرؤوس الأموال قصيرة الأمد إلى اسرائيل، مما انعكس في ارتفاع حاد في قيمة الشيكل (انخفاض في سعر الصرف). وهذا الأمر ذاته شهدته عملات الاقتصاديات الصاعدة الأخرى. ولقد بلغ الارتفاع في قيمة الشيكل نحو 20% خلال العام 2008 (وصل سعر الصرف إلى 3.2 شيكل للدولار، انظر الشكل 1).

شكل 1: سعر صرف الشيكل تجاه الدولار (2006-2012)

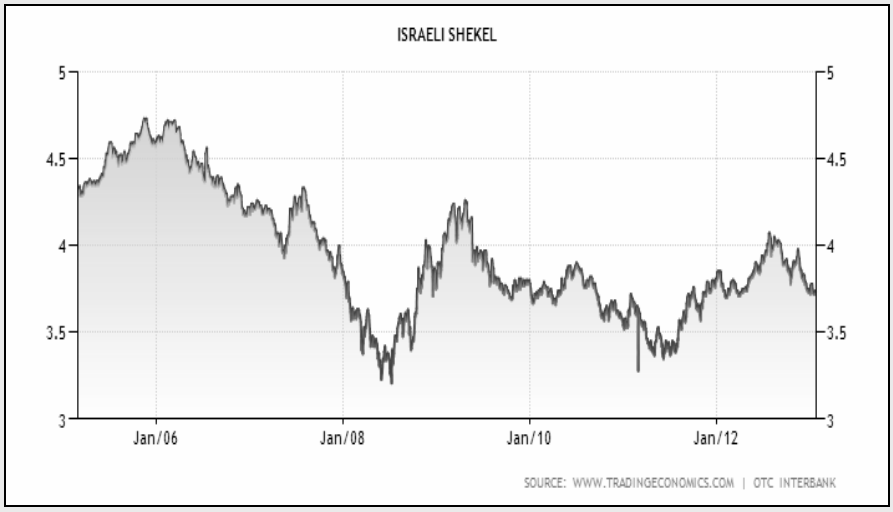

المصدر: http://www.tradingeconomics.com/israel/currency

ولمواجهة هذا الوضع الطارئ تخلى بنك اسرائيل في العام 2009 عن سياسة عدم التدخل التي اتبعها خلال العقد الماضي وبدأ بالتدخل المباشر في سوق القطع الأجنبي. وكان البنك يقوم بشراء نحو 100 مليون دولار من السوق كل يوم[25]. ومع حلول الربع الأخير من ذلك العام بدأت ملامح سياسة سعر الصرف الجديدة لبنك اسرائيل تتضح: التدخل المباشر في السوق لضمان أن يظل سعر الصرف الحقيقي للشيكل قريباً قدر الإمكان من سعر الصرف الحقيقي التوازني، أي مع سعر الصرف الذي يتوافق مع "الحقائق الأساسية" في الاقتصاد الاسرائيلي (أي مع ما يعرف باسم Economic Fundamentals)، مثل ظروف البطالة وميزان المدفوعات والتضخم[26].

وكمثال على هذه السياسة الجديدة القرار المستغرب الذي قام به بنك اسرائيل عندما قرر رفع سعر الفائدة بشكل متدرج من نصف بالمائة في نيسان 2009 إلى 2% في نهاية العام 2010. وكان هذا القرار مستغرباً لأن أسعار الفائدة في السوق الأمريكية والأسواق الأوروبية كانت في أدنى مستوياتها تاريخياً. ولكن القرار جاء على ضوء "الحقائق الأساسية"، إذ أن النمو الحاد نسبياً كان يهدد باندلاع التضخم وهو أمر كان، وما زال، بنك اسرائيل يخشاه جدياً. أدى قرار رفع سعر الفائدة إلى تدفق رؤوس أموال إلى اسرائيل وإلى ضغوط قوية على سعر الصرف. ولموازنة هذه الضغوط تابع بنك اسرائيل عمليات التدخل وشراء العملة الأجنبية. وانعكس هذا في ارتفاع الاحتياطي الاجنبي لدى بنك اسرائيل من 28 مليار دولار في العام 2008 إلى 71 مليار دولار في نهاية العام 2010. وهكذا عاد الشيكل إلى ما يعتقد أنه مستواه التوازني مع نهاية ذلك العام.

يساعد التحليل السابق على فهم تحولات سعر صرف الشيكل في السنتين الأخيرتين: بنك اسرائيل كان يتدخل بشكل نشط في السوق لضمان أن يقترب سعر الصرف الحقيقي (أي بعد أخذ التضخم بالاعتبار) من السعر التوازني. والسعر التوازني هو الذي يضمن دعم النمو من جهة (التنافسية في الأسواق الخارجية وسعر الفائدة المتهاود) والسيطرة على التضخم من جهة ثانية.

تحولات سعر الصرف في 2012

يوضح الشكل 2 أن قيمة الشيكل تجاه الدولار ارتفعت في مطلع العام 2012، ويعود هذا حسب رأي بعض الخبراء إلى ضعف الدولار خلال تلك الفترة وإلى انخفاض جاذبية السوق الأمريكية كملجأ آمن للودائع[27]. ومع مطلع شهر نيسان ابتدأت قيمة الشيكل بالهبوط، ويعود هذا إلى التقرير السنوي الذي أصدره بنك اسرائيل في 28 آذار والذي لم يقدم توقعات وردية للاقتصاد الاسرائيلي، خصوصاً بالعلاقة مع البطالة[28]. واستمر الهبوط خلال الأشهر الثلاثة اللاحقة بسبب ضعف الطلب على الصادرات الاسرائيلية حسب تحليل مجلة وول ستريت[29].

25 Eckstein Z and A. Friedman:The Equilibrium Exchange Rate for Israel. BIS Papers, No. 57. http://www.bis.org/publ/bppdf/bispap57n.pdf
26 Ibid.
27 http://www.globes.co.il/serveen/globes/docview.asp?did=1000722488&fid=1725
http://www.investing.com/currencies/usd-all-advanced-chart
28 http://www.mfa.gov.il/MFA/IsraeliEconomy/Economic_News/Bank-of-Israel-Annual-Report-2011-28-Mar-2012
29 http://online.wsj.com/article/SB10001424052702304870304577488870685494742.html

والملفت للنظر حدوث حركة معاكسة قوية نسبياً رفعت من قيمة الشيكل في الأسبوع الأخير من شهر حزيران، بالتزامن مع زيارة "ميت رومني"، المرشّح للرئاسة الأمريكية[30].

شكل 2: سعر صرف الشيكل تجاه الدولار (2012)

المصدر: http://www.tradingeconomics.com/israel/currency

استعاد الشيكل بعضاً من قوته خلال شهر أيلول، بسبب حصول اسرائيل على تصنيف A1 لقدراتها الائتمانية من قبل مؤسسة Moody. ولكن قيمة الشيكل عادت وهبطت في تشرين الأول بسبب قرار بنك اسرائيل تخفيض سعر الفائدة من جهة وتوقع الضربة الجوية لايران من جهة أخرى. في تشرين الثاني تحسن الشيكل بسبب ضعف الدولار على أبواب الانتخابات الرئاسية في أمريكا. وهناك من ادعى بأن التحسن جاء أيضاً بسبب نجاح اسرائيل في اغتيال القائد العسكري لحركة حماس[31].

من الملفت للنظر أن الانتخابات الاسرائيلية في منتصف شهر كانون ثاني 2013 لم تعكس نفسها بشكل جلي على سعر صرف الشيكل خلال الشهر الأخير من العام 2012. وربما يعود هذا إلى أن كافة التحليلات لم تكن تتوقع أية مفاجآت في نتائج هذه الانتخابات. ولقد تابع بنك اسرائيل تدخله النشط في سوق العملات خلال العام 2012. وارتفعت قيمة احتياطات العملة الأجنبية خلال السنة بمقدار 991 مليون دولار، وبلغت قيمتها في نهاية العام 75.8 مليار دولار[32].

30 http://www.cbsnews.com/8301-18563_162-57481859/romney-visits-israel/
31 http://www.bloomberg.com/news/2012-11-06/dollar-is-near-8-week-high-against-euro-before-u-s-poll-results.html
32 الصفحة الالكترونية "لبنك اسرائيل".

5- مؤشرات الاستثمار

5-1 تسجيل الشركات

تقوم وزارة الاقتصاد بتسجيل الشركات في الأراضي الفلسطينية بموجب قانونين مختلفين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة[33]. يتناول هذا العدد من المراقب الشركات الجديدة المسجلة خلال الربع الثالث من العام 2012 في الضفة الغربية فقط وذلك لعدم توفر بيانات عن تسجيل الشركات في قطاع غزة.

بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من هذا العام 228 شركة، وهذا العدد أقل بنسبة 18% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 21% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق (انظر جدول 5-1).

بلغت قيمة إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الثالث من العام 2012 حوالي 454.5 مليون دينار أردني[34]، مقابل 37.3 مليون دينار فقط في الربع السابق. ويعود هذه الارتفاع الكبير في قيمة رأس المال المسجل إلى تسجيل ثلاث شركات أجنبية عالمية هي؛ شركة روش فاينانس المحدودة (برأس مال مقداره 300 مليون دينار)، وشركة إف. هوفمان لا روش المحدودة (برأس مال مقداره 110 مليون دينار)، إضافة إلى شركة داي نيبون كونستركشن (برأس مال مقداره 18 مليون دينار). وتمثل هذه الشركات الثلاث نحو 94% من إجمالي رأس المال المسجّل في الربع الثالث.

جدول 5-1: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الأعوام (2008-2012)

الربع	العام 2008	العام 2009	العام 2010	العام 2011	العام 2012
الربع الأول	247	454	334	389	319
الربع الثاني	334	412	428	373	278
الربع الثالث	315	349	164	287	228
الربع الرابع	287	438	290	337	
المجموع	**1,183**	**1,653**	**1,216**	**1,386**	

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2012.

أما فيما يتعلق بتوزيع رؤوس أموال الشركات حسب الأنشطة الاقتصادية[35]، فقد استحوذ قطاع التجارة على النسبة الأكبر من رؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية في الربع الثالث من العام 2012، بنسبة 33% (8.7 مليون دينار أردني)، يليه قطاع الخدمات الذي استحوذ على 22% (5.9 مليون دينار أردني) من إجمالي قيمة رأس المال المسجل، ويأتي في المركز الثالث والرابع كلاً من قطاعي الإنشاءات والصناعة بنسب 21% و 15% على التوالي (5.6 و4.1 مليون دينار) (انظر شكل 5-1).

أخذت الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام 2012 الأشكال القانونية التالية: شركات عادية عامة (89 شركة)، شركات مساهمة خصوصية (135 شركة)، وشركات مساهمة خصوصية أجنبية (4 شركات). واستحوذت شركات المساهمة الخصوصية والشركات العادية العامة على 3.3% و2.5% من إجمالي قيمة رأس المال المسجل، بينما استحوذت شركات المساهمة الأجنبية على 94.2% من الإجمالي (انظر جدول 5-2).

[33] يطبق قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964 في الضفة الغربية، بينما يطبق قانون الشركات رقم (18) للعام 1929 في قطاع غزة.

[34] تم تسجيل الشركات في الربع الثالث من العام 2012 بأربع عملات وهي: الدينار الأردني، الدولار الأمريكي، الفرنك السويسري، الين الياباني. وتم اعتماد أسعار الصرف حسب المعدل الربعي لأسعار صرف الدينار الأردني مقابل كل من هذه العملات والذي بلغ (0.70562) ،(0.73341)، (0.00897) على التوالي.

[35] تم استثناء شركات المساهمة الأجنبية؛ شركة روش فاينانس المحدودة، شركة إف. هوفمان لا روش المحدودة و شركة داي نيبون كونستركشن وذلك لضخامة رأس المال المسجل لهذه الشركات.

شكل 5-1: التوزيع النسبي لرأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثالث، 2012

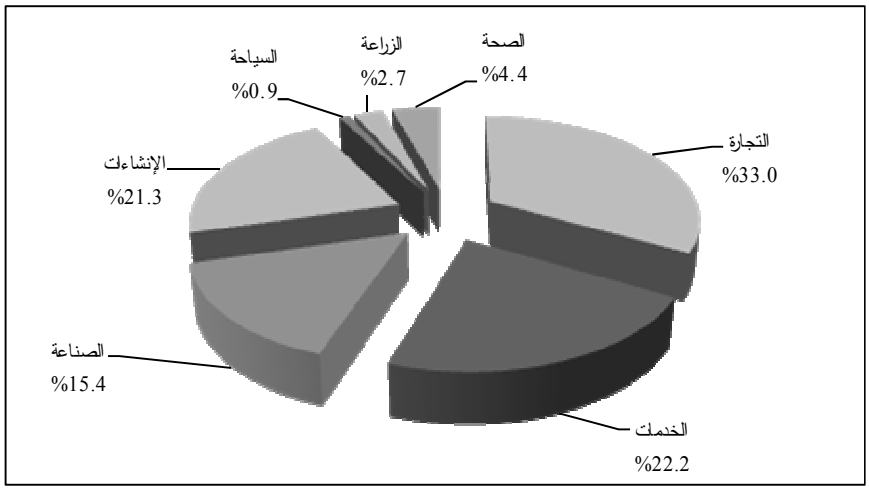

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2012.

جدول 5-2: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية حسب الكيان القانوني خلال أرباع العام 2011 والربع الأول والثاني 2012

(مليون دينار)

السنة	الكيان القانونى				المجموع
	عادية عامة	مساهمة خصوصية	مساهمة عامة	مساهمة خصوصية أجنبية	
الربع الأول 2011	19.505	61.200	0	0.070	80.775
الربع الثاني 2011	20.306	32.259	0	0.920	53.486
الربع الثالث 2011	17.936	20.610	0	0.360	38.906
الربع الرابع 2011	16.402	21.176	0	9.496	47.074
2011	**74.149**	**135.254**	**0**	**10.846**	**220.249**
الربع الأول 2012	15.514	35.488	5.000	30.110	86.112
الربع الثانى 2012	17.580	17.594	0	2.123	37.296
الربع الثالث	**11.281**	**15.050**	**0**	**428.127**	**454.458**

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2012.

5-2 رخص الأبنية

عدد رخص الأبنية الصادرة خلال فترة زمنية معينة هو مؤشر مهم على النشاط الاستثماري بشكل عام والاستثمار في قطاع الاسكان بشكل خاص. من المهم أن نشير إلى أن عدد الرخص الصادرة لا تشمل جميع أنشطة البناء في قطاع الإنشاءات. إذ أن جزءاً من أنشطة البناء، خاصة في المناطق الريفية لا يتم تسجيلها واستصدار رخص لبنائها. كما يجب ملاحظة أن هناك تحول موسمي في عدد الرخص خلال أرباع السنة المختلفة، إذ يزداد نشاط البناء والتشييد خلال الربعين الثاني والثالث (خلال فصل الصيف)، في حين يتراجع خلال الربعين الأول والرابع. لذلك فإن المقارنة بين أرباع السنة المتناظرة أكثر دلالة من الأرباع المتلاحقة.

تشير الأرقام إلى انخفاض عدد رخص البناء في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث من عام 2012 مقارنة بالربع الثاني من عام 2012 بنسبة 18.8%، فيما ارتفعت بنسبة 30.6% مقارنة بالربع الثالث من عام 2011. بلغ مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال الربع الثالث من عام

2012 نحو 805.9 ألف متر مربع مرتفعاً بنسبة 4.1% بالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2011. كما بلغ عدد الوحدات السكنية المرخصة (الجديدة والقائمة منها) خلال الربع الثالث من عام 2012 إلى 3,648 وحدة سكنية مقارنة مع 2,971 وحدة سكنية خلال الربع الثالث من عام 2011.

جدول 5-3: عدد رخص الأبنية الصادرة في الأراضي الفلسطينية, 2011-2012

المؤشر	2011	2012	
	الربع الثالث	الربع الثانى	الربع الثالث
مجموع الرخص الصادرة	**1,717**	**2,190**	**1,778**
مبنى سكني	1,499	1,930	1,624
مبنى غير سكني	218	260	154
مجموع المساحات المرخصة (ألف م^2)	**774.3**	**870.1**	**805.9**
عدد الوحدات الجديدة	2403	3,006	3107
مساحة الوحدات الجديدة (ألف م^2)	431.0	518.6	529.6
عدد الوحدات القائمة	568	643	541
مساحة الوحدات القائمة (ألف م^2)	100.5	106.3	92.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013). إحصاءات رخص الأبنية، رام الله – فلسطين.

5-3 استيراد الإسمنت

شهد الربع الثالث من العام 2012 انخفاضا في كمية الإسمنت الوارد إلى قطاع غزة بمقدار 2.7% مقارنة مع الربع السابق، وانخفاضاً نسبته 14.3% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. أما في الضفة الغربية، انخفضت كمية الاسمنت المستوردة بنحو 14.5% بين الربعين الثاني والثالث من العام 2012، وانخفاض بنحو 5.3% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011 (انظر الجدول 5-4).

جدول 5-4: كمية الإسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأعوام 2009-2012 (ألف طن)

الفترة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الاراضى الفلسطينية
العام 2009	1,230	0	1,230
الربع الأول 2010	301.6	0	301.6
الربع الثانى 2010	381.5	0.6	382.1
الربع الثالث 2010	312.9	1.0	313.9
الربع الرابع 2010	344.1	2.7	346.8
العام 2010	1,340.1	4.3	1,344.4
الربع الأول 2011	296.8	2.6	299.4
الربع الثانى 2011	381.4	11.4	392.8
الربع الثالث 2011	294.7	15.3	310.0
الربع الرابع 2011	308.8	15.3	324.1
العام 2011	1,281.7	44.6	1,326.3
الربع الأول 2012	254.3	12.6	266.9
الربع الثانى 2012	341.9	13.5	355.4
الربع الثالث 2012	292.4	13.1	305.5

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني- سجلات ادارية، 2012. رام الله- فلسطين.

5-4 تسجيل السيارات

يرصد هذا القسم أعداد السيارات المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية والمستوردة من اسرائيل والخارج، بهدف إعطاء مؤشر على الحالة الاقتصادية للسكان من جهة، ودرجة الموثوقية والتفاؤل بالظروف الاقتصادية في المستقبل من جهة أخرى. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات ونظراً لأن شرائها يتم غالباً عبر الاقتراض من المصارف، فإن هذا المؤشر يعبر عن مدى الثقة في استمرار الاحتفاظ بالوظائف والقدرة على دفع الالتزامات.

بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سُجلت لأول مرة في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام الماضي 3,283 سيارة. ويمثل هذا انخفاضاً بنحو 10% مقارنة مع الربع الذي سبقه وانخفاضاً بنحو 35% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. ويلاحظ أن نحو 44% من السيارات المسجلة خلال الربع الثالث هي سيارات مستعملة ومستوردة من الخارج، مقابل 36% سيارات جديدة مستوردة من الخارج، و20% سيارات مستعملة مستوردة من السوق الإسرائيلي.

جدول 5-5: عدد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية

	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل)	المجموع
الربع الثالث 2011	**1,285**	**3,249**	**487**	**5,021**
الربع الأول 2012	**1,050**	**2,080**	**612**	**3,742**
الربع الثاني 2012	**1,359**	**1,588**	**681**	**3,628**
تموز	419	469	236	1,124
آب	365	529	205	1,099
أيلول	398	442	220	1,060
الربع الثالث 2012	**1,182**	**1,440**	**661**	**3,283**

المصدر: دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

5-5 النشاط الفندقي

بلغ عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية 92 فندقاً في نهاية الربع الثالث من العام 2012 مقارنة مع 98 فندقاً في نهاية الربع الثاني من العام 2012. وقد بلغ عدد النزلاء في فنادق الضفة الغربية خلال الربع الثالث 2012 ما مجموعه 146,451 نزيلاً، منهم 19.3% من النزلاء الفلسطينيين، و31.9% من دول الإتحاد الأوروبي. وبالمقارنة مع الربع الثالث من العام 2011 يتبين أن هناك ارتفاعاً في عدد النزلاء بنسبة 39.2%، في حين انخفض بنسبة 7% مقارنة مع الربع الثاني 2012 (انظر الجدول 5-6).

بلغ عدد ليالي المبيت في فنادق الضفة الغربية 309,963 ليلة خلال الربع الثالث 2012، توزعت بين 16% للنزلاء الفلسطينيين، و38% للقادمين من الإتحاد الأوروبي 38.2%، بينما بلغت نسبة ليالي المبيت للنزلاء القادمين من الولايات المتحدة وكندا 7%. وبمقارنة عدد ليالي المبيت مع الربع الثالث من العام 2011، يتبين أن هناك ارتفاعاً بعدد ليالي المبيت خلال الربع الثالث 2012 بنسبة 23.4%، في حين سجل عدد ليالي المبيت انخفاضاً بالمقارنة مع الربع السابق بنسبة 16.4%. بلغ معدل مدة الإقامة خلال الربع الثالث في فنادق الضفة الغربية 2.1 ليلة لكل نزيل.

بلغ متوسط إشغال الغرف في الفنادق العاملة في الضفة الغربية 1,487.6 غرفة فندقية، بنسبة 28.3% من الغرف المتاحة خلال الربع الثالث 2012 (انظر شكل 5-2). تركز النزلاء في فنادق جنوب الضفة الغربية، حيث وصلت نسبتهم إلى 48.4% من مجموع النزلاء، يليها فنادق القدس ووسط الضفة الغربية بنسبة 28.9% و16.8% على التوالي، أما نسبة نزلاء الفنادق في شمال الضفة الغربية فقد بلغ 5.9%.

جدول 5-6: أبرز المؤشرات الفندقية في الضفة الغربية خلال الربعين الثاني والثالث 2012، والربع الثالث 2011

المؤشر	الربع الثالث 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2011
عدد الفنادق العاملة كما في نهاية الربع	92	86	85
متوسط عدد العاملين خلال الربع	2,446	2,471	2,118
عدد النزلاء	146,451	605,715	105,202
عدد ليالي المبيت	309,963	829,037	251,236
متوسط إشغال الغرف	1,487.6	1,707.6	1219.3
متوسط إشغال الأسرة	3,36.9	4,0249	2730.8
نسبة إشغال الغرف %	28.3	19.7	24.7
نسبة إشغال الأسرة %	27.8	25.7	25.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية.

شكل 5-2: نسبة إشغال الغرف الفندقية في الأرباع الثالثة من الأعوام 2008-2012

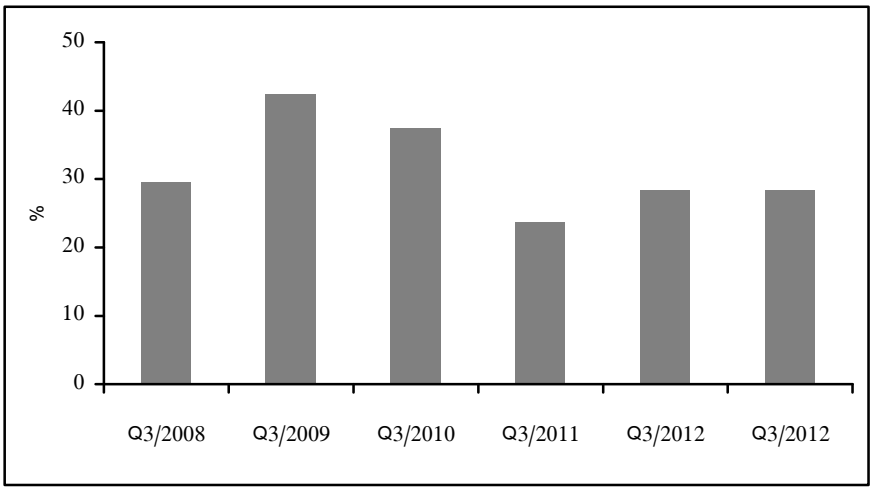

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية.

صندوق 4: عدالة توزيع الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية

قام معهد ماس بإجراء تحليل لبيانات التعداد الزراعي الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2010. وتناولت إحدى الدراسات التحليلية البيانات المتعلقة بتوزيع الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية[36]. ويستفاد من التحليل أن المساحة الإجمالية للحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية بلغ 1.2 مليون دونم، وأن عدد الحيازات الزراعية بلغ 97 ألف حيازة. وفي حين كانت 80% من مساحة الأراضي الزراعية موجودة في حيازات تزيد مساحة كل منها على 10 دونم، فإن 72% من عدد الحيازات هي حيازات تقل مساحة كل منها عن 10 دونم. وهذا يعني أن 28% فقط من عدد الحيازات تغطي نحو 80% من إجمالي مساحة الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية.

استخدم التحليل ثلاثة مؤشرات/مقاييس للتدليل على صغر مساحة أغلب الحيازات الزراعية من جهة، وعلى اللاعدالة في توزيع المساحات بين الحيازات.

[36] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينية، 2012. مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي 2010، تفتت الحيازات الزراعية وأثر ذلك على الإنتاج والإنتاجية. رام الله-فلسطين.

مقاييس التشتت والتركز

بلغ متوسط مساحة الحيازة الزراعية في الأراضي الفلسطينية نحو 12.4 دونم للحيازة الواحدة، في حين بلغ وسيط الحيازة (أي المساحة الفعلية لمعظم الحيازات) 4.5 دونم فقط. ويدل ابتعاد الوسيط عن المتوسط وارتفاع الانحراف المعياري للمتوسط والذي بلغ ثلاثة أضعاف المتوسط على عدم التوازن في توزيع المساحة بين الحيازات. وتوصل التحليل إلى أن أعلى درجة من لا عدالة التوزيع في الأراضي الفلسطينية يوجد في وسط الضفة الغربية (متوسط مساحة 13.6 دونم مع انحراف معياري يبلغ 3.4 أضعاف المتوسط)، بالمقابل فإن أقل لا عدالة موجود في قطاع غزة (متوسط 5.9 دونم بانحراف معياري أقل من ثلاثة أضعاف المتوسط). وعلى سبيل المقارنة؛ بلغ متوسط مساحة الحيازة الواحدة في الأردن، 40 دونماً بناءً على نتائج التعداد الزراعي لعام 2007 (الريماوي، 2009)، أي نحو 3.2 أضعاف المتوسط في الأراضي الفلسطينية، وهذا يدل على صغر مساحة أغلب الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية.

منحنى لورنس ومعامل جيني

معامل جيني هو مقياس لعدالة التوزيع: إذا كانت كل 10% من الحيازات تغطي 10% تماماً من إجمالي مساحة الأرض الزراعية فإن عدالة التوزيع تكون مطلقة وقيمة معامل جيني تساوي صفر. أما إذا كانت 10% من الحيازات تملك 100% من المساحة فإن اللاعدالة تكون مطلقة أيضاً، وقيمة معامل جيني تساوي الواحد. قيمة معامل جيني الفعلية تتراوح بين الصفر والواحد. معامل جيني يقيس المساحة المحصورة بين منحنى توزيع الملكيات الفعلي وبين الخط القطري (انظر الشكل 1). وكلما ابتعد منحنى التوزيع الفعلي عن الخط القطري، كلما كانت لا عدالة التوزيع أكبر. النقاط المختلفة على المنحني تعكس التوزيع الفعلي. على سبيل المثال النقطة (*) تسجل أن 80% من الحائزين يملكون فقط 28% من إجمالي المساحة (العدالة المطلقة تقتضي ان تكون هذه 80% أيضاً، أي أن تكون النقطة على الخط القطري). وهكذا مع بقية النقاط على المنحني. توصل التحليل إلى أن قيمة معامل جيني لتوزيع المساحة على الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية بلغت 0.6، وهي قيمة مرتفعة وتدل على عدم توازن كبير نسبياً في توزيع الحيازات. ولكن، وعلى الرغم من الارتفاع هذا إلا أن عدالة توزيع الحيازات في الأراضي الفلسطينية ما تزال أفضل نسبياً منها في الأردن مثلا، حيث بلغ معامل جيني نحو 0.68 هناك على أساس التعداد الزراعي للعام 2007 (الريماوي، 2009)[37]. من ناحية أخرى أظهر التحليل أن توزيع المساحة على الحيازات الزراعية في محافظة خانيونس هو الأكثر عدالة الأراضي الفلسطينية في حين كان التوزيع في محافظة أريحا والأغوار الأقل عدالة.

شكل 1: منحنى لورنس: توزيع مساحة الحيازات الزراعية بين الحائزين في الأراضي الفلسطينية ، 2010

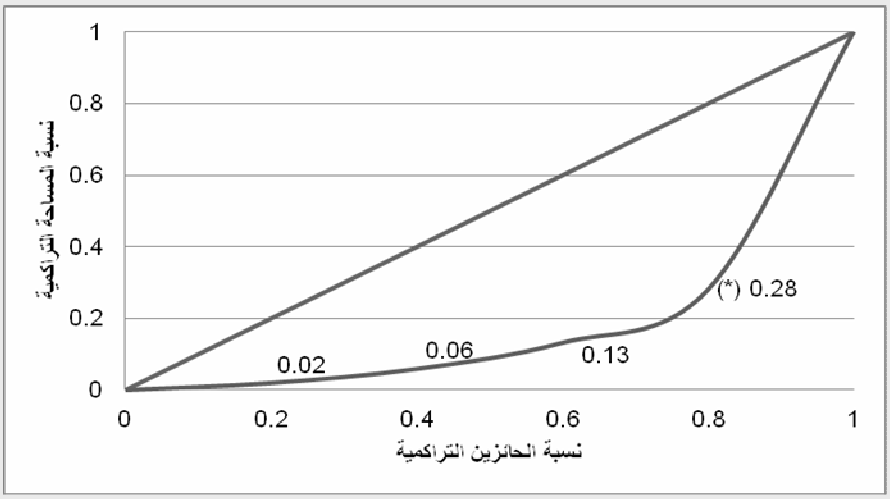

مساحة أصغر 40% من الحائزين مقابل مساحة أكبر 20% من الحائزين

المؤشر الثالث الذي يستخدمه التحليل للدلالة على عدالة التوزيع هو مقارنة نسبة المساحة لدى أصغر 40% من الحائزين مع نسبة المساحة عند أكبر 20% من الحائزين. بلغت هذه القيم على مستوى الأراضي الفلسطينية نحو 6% مقابل 72% على التوالي. ومما يدل على أن عدالة توزيع الحيازات في قطاع غزة أفضل من الضفة الغربية أن 9% من مساحة الحيازات تعود إلى أصغر 40% من الحائزين، مقابل 64% تعود إلى 20% من الحائزين في قطاع غزة.

[37] الريماوي، أ. (2009)، "هيكلية الحيازات الزراعية في الأردن: الخصائص العامة للحائز والحيازة الزراعية والعمالة الزراعية"، تحليل نتائج التعداد الزراعي 2007، دائرة الإحصاءات العامة، عمان، الأردن

6- الأسعار والقوة الشرائية

6-1 أسعار المستهلك

سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً بنسبة 1.25% خلال الربع الثالث من العام 2012 مقارنة بالربع الثاني من العام 2012. بينما سجلت ارتفاعاً بنسبة 3.12% خلال الربع الثالث مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. يلاحظ أن أبرز المجموعات التي أثرت على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الثالث هي أسعار المواد الغذائية والمشروبات المرطبة، إذ ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 1.76%. كما ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 2.56% مقارنة بالربع المناظر من العام 2011 (انظر جدول 6-1).

جدول 6-1: نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى المجموعات الرئيسية في الأراضي الفلسطينية (سنة الأساس 2004 = 100)

المجموعة	التغير فى الربع الثالث 2012 مقارنة بالثاني 2012	التغير فى الربع الثالث 2012 مقارنة بالثالث 2011
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	1.76	2.56
المشروبات الكحولية والتبغ	4.47	9.44
الأقمشة والملابس والأحذية	(0.50)	0.22
المسكن ومستلزماته	0.54	4.68
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	1.39	2.34
الخدمات الطبية	1.52	3.90
النقل والمواصلات	0.22	2.36
الاتصالات	(0.30)	(0.11)
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	0.64	1.61
خدمات التعليم	(0.03)	5.30
خدمات المطاعم والمقاهى والفنادق	0.24	2.41
سلع وخدمات متنوعة	1.11	4.82
الرقم القياسى العام لأسعار المستهلك	1.25	3.12

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

وعلى مستوى السلع الاستهلاكية، شهدت أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية تغيرات متفاوتة خلال الربع الثالث من العام 2012. يستعرض جدول 6-2 حركة أسعار بعض المجموعات السلعية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث مقارنة بالربع السابق. ارتفعت أسعار مجموعة الخضراوات الطازجة بنسبة 18.34%، حيث سجلت أسعار البندورة أعلى نسبة ارتفاع وصلت إلى 21.65% (وصل سعر البندورة بيوت بلاستيكية إلى 6.37 شيكل/1 كغم خلال شهر أيلول 2012 على سبيل المثال). وقد طرأ ارتفاع أيضاً على أسعار الطحين بنسبة 4.26% (وصل سعر طحين أبيض حيفا – زيرو – اسرائيلي الى 166.35 شيكل / 60 كغم خلال شهر أيلول 2012 على سبيل المثال). كما ارتفعت أسعار اللحوم الطازجة بنسبة 1.53% (وصل سعر لحم غنم مع العظم طازج محلي الى 69.06 شيكل/1 كغم خلال شهر آب 2012)، في المقابل انخفضت أسعار الدواجن الطازجة بمقدار 3.37% (وصل سعر الدجاج الطازج دون الريش – محلي الى 15.99شيكل/1 كغم خلال شهر تموز 2012)، كما انخفضت أسعار مجموعة المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات بمقدار 0.09% (وصل سعر بنزين 95 بدون رصاص – اسرائيلي الى 7.19 شيكل / 1 لتر خلال شهر تموز 2012) (انظر جدول 6-2).

جدول 6-2: حركة أسعار بعض المجموعات السلعية الأساسية
خلال الربع الثالث 2012 مقارنة بالربع السابق

السلع الاستهلاكية الأساسية	تغير أسعار الربع الثالث 2012 عن الربع الثاني 2012 (%)
المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات	(0.09)
أسعار الوقود المنزلي	0.92
الخضراوات الطازجة	18.34
اللحوم الطازجة	1.53
السكر	(2.21)
الأرز	(1.65)
الدواجن الطازجة	(3.37)
الطحين	4.26
منتجات الألبان والبيض	(2.28)
الفواكه الطازجة	(0.48)

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

6-2 أسعار المنتج والجملة

سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة، (وهو سعر البيع إلى تجار التجزئة أو إلى المنتجين في المجالات الصناعية أو التجارية إلى غيرهم من تجار الجملة؛ شاملة لضريبة القيمة المضافة وأجور النقل) ارتفاعاً بنسبة 2.43% خلال الربع الثالث من العام 2012 مقارنة بالربع الثاني من العام 2012. نتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار السلع الزراعية بنسبة 6.07% (وهي تشكل 29% من وزن سلة أسعار الجملة)، كما ارتفعت أسعار الصناعات التحويلية بنسبة 1.00% (وهي تشكل 70% من وزن سلة أسعار الجملة)، وارتفعت أسعار صيد الاسماك بنسبة 1.06%، بينما انخفضت أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بمقدار 0.07%. كما سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة ارتفاعاً بنسبة 1.1% بين الربع الثالث من العام 2012 والربع المناظر من العام السابق. كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة بنسبة 1.13%، وبنسبة 2.81% للسلع المحلية.

سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتج صافية من كافة الضرائب بما فيها ضريبة القيمة المضافة وتكاليف الشحن) ارتفاعاً بنسبة 2.34% خلال الربع الثالث من العام 2012 مقارنة بالربع الثاني من العام 2012. نتيجة لارتفاع أسعار السلع الزراعية بنسبة 4.91%، (وهي تشكّل 36% في سلة أسعار المنتج). كما سجلت أسعار سلع الصناعات التحويلية ارتفاعاً بنسبة 1.03% خلال الربع الثالث من العام 2012 بالمقارنة مع الربع الثاني، (وهي تشكّل 61.66% في سلة أسعار المنتج). بينما سجلت أسعار صيد الاسماك والجمبري انخفاضاً مقداره 9.37% (والتي تشكل 0.20% من سلة أسعار المنتج). في حين استقرت أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر خلال الربع الثالث من العام 2012 مقارنة مع الربع السابق من العام 2012 (والتي تشكل 2.13% من سلة أسعار المنتج). وتوزعت الأسباب وراء زيادة أسعار المنتج خلال الربع الثالث 2012 بالمقارنة مع الربع السابق على ارتفاع أسعار السلع المصدرة والسلع المنتجة محلياً بنسبة 0.03% و2.58%على التوالي.

6-3 أسعار تكاليف البناء والطرق

مؤشر أسعار تكاليف البناء هو رقم قياسي للتغيرات التي تطرأ على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في البناء. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام 2012 انخفاضاً مقداره 0.14% مقارنة مع الربع الثاني من العام 2012. ولا تتوفر بيانات من قطاع غزة عن تطور أسعار هذا المؤشر.

أما مؤشر أسعار تكاليف الطرق، وهو رقم قياسي للتغيرات الحاصلة على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في إنشاء الطرق في الضفة الغربية، فقد شهد خلال الربع الثالث من العام 2012 ارتفاعاً بنسبة 1.05% مقارنة بالربع الثاني من العام 2012. هنا أيضاً لا تتوفر معلومات عن تطور التكاليف في قطاع غزة (انظر جدول 6-3).

جدول 6-3: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار تكاليف البناء والطرق في الضفة الغربية (شهر الأساس كانون أول 2007 = 100)

الفترة الزمنية	الرقم القياسي		نسبة التغير الشهرية		نسبة التغير الربعية	
	تكاليف البناء	تكاليف الطرق	تكاليف البناء	تكاليف الطرق	تكاليف البناء	تكاليف الطرق
نيسان 2012	113.46	113.85	(0.05)	0.05		
أيار 2012	113.76	114.02	0.26	0.15		
حزيران 2012	113.39	114.00	(0.33)	(0.02)		
متوسط الربع الثاني 2012	**113.54**	**113.96**			**0.06**	**0.91**
تموز 2012	113.20	113.94	(0.17)	(0.05)		
آب 2012	113.34	115.14	0.13	1.05		
أيلول 2012	113.61	116.38	0.23	1.08		
متوسط الربع الثالث 2012	**113.38**	**115.16**			**(0.14)**	**1.05**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011.
* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

6-4 أسعار العملات والقوة الشرائية[38]

سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعاً خلال الربع الثالث من العام 2012 بنسبة 1.25% مقارنة بالربع الثاني من نفس العام وبالمقابل شهد هذا الربع تحسناً في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 4.15% (إلى 3.98 شيكل مقابل كل دولار) مما ساهم في تحسن القوة الشرائية للدولار بنحو 2.9% مقارنة بالربع السابق من نفس العام[39]، كما يتضح من الجدول 6-4.

جدول 6-4: معدل التغير في القوة الشرائية وفي أسعار صرف الدولار والدينار مقابل الشيكل-2012

البيـــان			دولار/شيكل			دينار/شيكل		
		معدل التضخم*	متوسط سعر الصرف	معدل التغير في سعر الصرف (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)	متوسط سعر الصرف	معدل التغير في سعر الصرف (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)
2011	**الربع الأول**	0.36	3.60	(0.50)	(0.86)	5.09	(0.20)	(0.56)
	الربع الثاني	(0.05)	3.44	(4.52)	(4.48)	4.85	(4.81)	(4.76)
	الربع الثالث	0.74	3.55	3.23	2.49	5.01	3.23	2.49
	الربع الرابع	1.20	3.65	2.76	1.56	5.14	2.76	1.56
2012	**الربع الأول**	1.10	3.77	3.42	2.32	5.32	3.42	2.32
	الربع الثانى	(0.45)	3.82	1.31	1.77	5.39	1.31	1.76
	الربع الثالث	1.25	3.98	4.15	2.90	5.61	4.16	2.91
	تموز	0.41	3.89	1.54	1.13	5.48	1.56	1.15
	أب	1.51	3.99	2.50	0.99	5.62	2.50	0.99
	أيلول	1.42	4.01	0.52	(0.90)	5.65	0.52	(0.90)

المصدر: احتسبت الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
* يمثل معدل التضخم التغير في القوة الشرائية للشيكل. الأرقام بين قوسين هي سالب.

[38] تعرّف القوة الشرائية على أنها " القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من نقود"، وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدل الاسعار وسعر صرف العملة، لذا فإن التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل يساوي (معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل) ناقص (معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك).

[39] تجدر الاشارة الى ان القوة الشرائية بالدينار الاردني قد سجلت تحسناً بنفس النسبة (2.9%) خلال نفس الفترة وذلك لارتباط الدينار الاردني والدولار الامريكي بسعر صرف ثابت.

وعند مقارنة سعر صرف كل من الدولار والدينار مقابل الشيكل بين الربعين المتناظرين، فإن تحسناً ملحوظاً قد طرأ بنحو 12.1% فيما يخص الدولار ونسبة مطابقة لعملة الدينار، في حين بلغ معدل التضخم نحو 3.1% لتكون المحصلة النهائية تحسن القوة الشرائية بين الربعين المتناظرين بنحو 9% لمن يتلقون أجورهم بعملتي الدولار والدينار في ظل ثبات الدخل.

صندوق 5: عجز الموازنة الإسرائيلية في 2012: ضعف العجز المتوقع!

أعلنت وزارة المالية الإسرائيلية في الأيام الأولى من العام الحالي، أرقام عجز الموازنة الحكومية خلال العام 2012. بلغت قيمة العجز 39 مليار شيكل، أي ما يعادل 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي. ويزيد هذا العجز بمقدار نقطتين كاملتين عن مقدار العجز الذي توقعته الحكومة مسبقا، والذي كان لا يزيد على 2% من الناتج المحلي الإجمالي[40].

تعود الزيادة الحادة في العجز إلى سياسة الإنفاق التوسعية، وغير المسؤولة، التي طبقتها الحكومة الإسرائيلية في السنة الفارطة. إذ سعت السياسة إلى "رشوة" المواطنين في سنة كانت الانتخابات البرلمانية متوقعة فيها في أي وقت[41]. ومن الأمثلة على سياسات الهدر التي تبنتها الحكومة التهمة التي وجهها رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق ايهود اولمرت بأن حكومة نتنياهو أنفقت 11 مليار شيكل على جهود الاستعداد لتوجيه ضربة عسكرية لإيران، وهو ما لم يحدث.

توقعت الحكومة أن تزيد إيرادات الضرائب بمقدار 8.8% خلال العام 2012، بحيث تصل إلى 232 مليار شيكل. كما توقعت أن تحدث هذه الزيادة بسبب من النمو الاقتصادي، أي دون الحاجة إلى رفع معدلات الضرائب. ولكن الإيراد الفعلي للضرائب لم يزد على 219 مليار، أي نحو 6% أقل من الايراد المخطط[42].

انعكست الزيادة في عجز الموازنة في زيادة الدين العام في إسرائيل. وتبلغ نسبة الدين العام الآن 74% من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من أن هذه النسبة ما تزال أقل من مثيلاتها في دول غربية متعددة، إلا أنها تعني أيضاً أن إسرائيل لم يعد بإمكانها التباهي بأدائها الاقتصادي المميز.

تواجه الموازنة الحكومية للعام الحالي 2013 معضلة صعبة نتجت جزئياً عن العجز في العام السابق. ذلك لأن الحد الأقصى المسموح به لزيادة الإنفاق العام خلال هذه السنة تبلغ 15 مليار شيكل فقط (نحو 3% من الموازنة)[43]. ولكن الحكومة الاسرائيلية أعطت تعهدات تشتمل على زيادة الإنفاق بمقدار 30 مليار شيكل. أي أن الحكومة عليها الآن تحصيل نحو 15 مليار إضافي (وهو أمر مستبعد بظل التراجع في النشاط الاقتصادي) أو تقليص الإنفاق في المجالات الأخرى (وهو أمر صعب أيضاً خصوصاً عند أخذ الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في العام الماضي على ارتفاع تكاليف الحياة بعين الاعتبار).

[40] الأرقام مأخوذة من الصفحة الالكترونية لوزارة المالية الإسرائيلية.

[41] انظر صحيفة هاآتس (14 كانون الثاني):"حكومة نتنياهو تضاعف عجز الموازنة لشراء أصوات الناخبين".

[42] هذا على الرغم من أن ضريبة القيمة المضافة ازدادت بمقدار نقطة مئوية كاملة (إلى 17%) منذ شهر أيلول 2012.

[43] حسب القاعدة المالية التي أقرها الكنيست في العام 2010: "Budgetary Expenditure Limitation Law".

7- التجارة الخارجية

7-1 الميزان التجاري

الميزان التجاري هو سجل لصادرات وواردات الأراضي الفلسطينية من السلع والخدمات. بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة[44] خلال الربع الثالث من عام 2012 حوالي 1,053 مليون دولار. وبلغت حصة اسرائيل حوالي 66% منها. يبين الجدول 7-1 أن قيمة الواردات السلعية المرصودة انخفضت بمقدار 5.1% خلال الربع الثالث من عام 2012 مقارنة مع الربع الثاني من عام 2012. بينما انخفضت بمقدار 3.6% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2011.

أما الصادرات السلعية المرصودة خلال الربع الثالث من عام 2012 فقد بلغت 178 مليون دولار، وبلغت حصة اسرائيل منها حوالي 159 مليون دولار (89% من الإجمالي). وانخفضت الصادرات بمقدار 13.3% مقارنة مع الربع الثالث من عام 2011. أي أن عجز الميزان التجاري السلعي وصل إلى 875 مليون دولار خلال الربع الثالث 2012 وهذا أقل بنسبة 5.3% مقارنة مع الربع الثاني من عام 2012. كما انخفض العجز بمقدار 1.4% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2011.

أما بالنسبة للتجارة بالخدمات مع إسرائيل، فقد بلغت قيمة الواردات منها 34.7 مليون دولار خلال الربع الثالث من عام 2012. في حين بلغت الصادرات حوالي 31.8 مليون دولار. وعلى ذلك وصل العجز في الميزان التجاري للخدمات مع إسرائيل إلى 2.9 مليون دولار في الربع الثالث من عام 2012 مقارنة مع عجز بقيمة 3.6 مليون دولار خلال الربع الثاني من عام 2012 (انظر جدول 7-1).

جدول 7-1: واردات وصادرات السلع والخدمات المرصودة
خلال أرباع العام 2011 والارباع الثلاث الأولى من عام 2012 (مليون دولار)**

المؤشر	الربع الاول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	اجمالي عام 2011	الربع الاول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012
واردات سلع	1,029.9	1,077.4	1,092.0	1,021.8	4,221.1	1,019.5	1,109.2	1,053.0
واردات خدمات*	27.1	28.8	26.9	17.4	100.2	33.8	36.4	34.7
صادرات سلع	162.2	161.3	205.3	190.8	719.6	182.5	185.2	178.0
صادرات خدمات*	32.6	39.6	38.2	37.5	147.9	32.1	32.8	31.8

المصدر: التجارة الخارجية المرصودة. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013).
* واردات وصادرات الخدمات من وإلى اسرائيل فقط.
** بيانات عام 2011 تم تعديلها بناء على تقرير التجارة الخارجية لعام 2011 والصادر في كانون اول 2012. بيانات عام 2012 كما وردت من المصادر الرسمية وهي عرضة للتعديل.

7-2 ميزان المدفوعات

يستفاد من أرقام ميزان المدفوعات الذي أعده الجهاز المركزي للاحصاء وسلطة النقد الفلسطينية أن العجز في ميزان الحساب الجاري (سلع، خدمات، دخل، تحويلات جارية) بلغ 672.6 مليون دولار أمريكي، أي نحو ربع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الربع الثالث من عام 2012. ويقل هذا بنسبة 15.2% عن العجز في الربع السابق. ويعزى انخفاض العجز في الميزان الجاري (بمقدار 121 مليون دولار) إلى انخفاض العجز في ميزان السلع والخدمات (بمقدار 12 مليون)، وزيادة صافي التحويلات الجارية للحكومة والقطاعات الأخرى (بمقدار 89.7 ملوين)، في حين ظل صافي تحويلات الدخل وتعويضات العمال ثابتاً تقريباً

[44] يقصد بالمرصودة أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط.

وعند مقارنة أرقام التجارة في الخدمات في الجدولين 7-1 و7-2 يتضح أن عجز التجارة بالخدمات مع اسرائيل بلغ نحو 3 مليون دولار خلال الربع الثالث، في حين بلغ العجز 84.2 مليون في التجارة الكلية بالخدمات. يجدر الانتباه إلى أن عجز الميزان التجاري السلعي بلغ 875 مليون فقط في الجدول 7-1، في حين بلغ 1,232 مليون في جدول ميزان المدفوعات خلال الربع الثالث. ويعزى هذا الفرق على أن الميزان التجاري يسجل فقط الصادرات والواردات "المرصودة"، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط، في حين يسجل ميزان المدفوعات تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. أيضاً استيراد وتصدير الخدمات من اسرائيل فقط مسجل في الميزان التجاري، في حين يسجل ميزان المدفوعات التجارة بالخدمات من مختلف المصادر. ومن الملفت للنظر أن عجز الميزان التجاري السلعي في ميزان المدفوعات يمثل 47% من الناتج المحلي، وهو بالطبع رقم مرتفع جداً.

سجّل حساب الدخل (تعويضات العاملين، ودخل الاستثمار) فائضاً مقداره 279.1 مليون دولار أمريكي. وتعويضات العاملين في إسرائيل هي السبب الرئيسي في فائض حساب الدخل إذ بلغت 247.8 مليون دولار، فيما بلغ دخل الاستثمار المقبوض من الخارج 32.1 مليون دولار (الفوائد المقبوضة على الودائع الفلسطينية في البنوك الخارجية). كما حقّق ميزان التحويلات الجارية فائضاً بلغت قيمته 364.5 مليون دولار بارتفاع بلغت نسبته 41.9% عن الربع السابق، وقد شكلت تحويلات الدول المانحة ما نسبته 27.4% من إجمالي التحويلات الجارية من الخارج.

جدول 7-2: ميزان المدفوعات الفلسطيني للربع الثالث 2011، والربع الثاني والثالث 2012 (مليون دولار)

البند	الربع الثالث 2011	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012
1. الميزان التجاري للسلع والخدمات*	**-1,218.4**	**-1,328.4**	**-1,316.2**
- صافي السلع	**-1,126.2**	**-1,237.5**	**-1,232.0**
- صافي الخدمات	**-92.2**	**-90.9**	**-84.2**
2. ميزان الدخل	**305.1**	**278.0**	**279.1**
- تعويضات العمال المقبوضة من الخارج	309.2	272.8	269.4
- دخل استثمار المقبوض من الخارج	22.7	30.2	32.1
- الدخل المدفوع للخارج	26.8	25.0	22.4
3. ميزان تحويلات الجارية	**505.2**	**256.8**	**364.5**
- تحويلات مقبوضة من الخارج (للقطاع الحكومة)	344.9	117.5	129.2
- تحويلات مقبوضة من الخارج (للقطاعات الأخرى)	231.4	211.3	308.8
- تحويلات مدفوعة للخارج	71.1	72.0	73.5
4. ميزان الحساب الجاري (1+2+3)	**-408.1**	**-793.6**	**-672.6**
5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي	**430.7**	**875.2**	**614.1**
- صافي التحويلات الرأسمالية	194.7	71.1	81.4
- صافي الحساب المالي	**236.0**	**804.1**	**532.7**
➢ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	**49.1**	**48.1**	**69.3**
➢ صافي استثمار الحافظة	**44.3**	**-8.7**	**22.6**
➢ صافي الاستثمارات أخرى	**38.6**	**784.4**	**478.0**
➢ التغير في الاصول الاحتياطية	**104.0**	**-19.7**	**-37.2**
6. صافي السهو والخطأ	-22.6	-81.5	58.4

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية 2012. النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني في الربع الثالث 2012.

* أرقام الصادرات والواردات السلعية والخدمية في ميزان المدفوعات تختلف عن الأرقام الواردة في الميزان التجاري نظراً لأن الأخير يسجل فقط الصادرات والواردات " المرصودة"، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط، في حين يسجل ميزان المدفوعات تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. أيضاً استيراد وتصدير الخدمات من اسرائيل فقط مسجل في الميزان التجاري، في حين يسجل ميزان المدفوعات التجارة بالخدمات من مختلف المصادر

صندوق 6: اسرائيل: هل هناك تحيز قومي في البيع والشراء؟

قام الباحث اساف زوسمان، من كلية الاقتصاد في الجامعة العبرية، بوضع دراسة ترمي إلى قياس درجة تأثير النزاعات القومية/العرقية (ethnic) على البنية القومية/العرقية للأسواق والنشاطات التجارية. وبشكل أكثر تحديداً، هدف البحث إلى قياس أثر النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي على العلاقات التجارية (عمليات البيع والشراء) بين الفلسطينيين (المقيمين داخل اسرائيل) واليهود[45].

ولتحقيق هدف الدراسة استخدم المؤلف سلسلة داتا فريدة من نوعها، تتمثل في أرقام كافة صفقات بيع وشراء سيارات الركاب المستعملة في اسرائيل خلال 12 سنة، بين الأعوام 1998 و2010. واستطاع الباحث تصنيف هذه الأرقام، التي بلغ عددها أكثر من 1,3 مليون صفقة، إلى عمليات بيع وشراء بين الفلسطينيين مع بعضهم البعض، وبين الإسرائيليين اليهود مع بعضهم البعض، وبين الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين. لا يخفى بالطبع دلالة وخصوصية صفقات بيع وشراء السيارات المستعملة. ذلك لأنها تفترض، وتتطلب، درجة عالية من الثقة والتقارب الاجتماعي والنفسي بين البائع والمشتري أكثر من غيرها من أنواع الصفقات.

أوضحت الأرقام أن هناك تمايزاً قومياً/عرقياً واضحاً في السوق الاسرائيلية. إذ أن 83% من السيارات المستعملة التي باعها الفلسطينيون في اسرائيل خلال فترة الدراسة قام بشرائها أشخاص فلسطينيون أيضاً. بالمقابل فإن 14% فقط من السيارات المستعملة التي باعها اليهود خلال الفترة قام بشرائها فلسطينيون.

ربط الباحث بين أرقام الصفقات هذه وبين مؤشرات تدلل على التحولات في حدة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي عبر السنوات، مثل ارتفاع عدد الضحايا من الطرفين وارتفاع أو انخفاض التأييد الشعبي لعملية السلام.

توصل التحليل إلى أن هناك علاقة راسخة (robust) وذات دلالة على أن درجة الفصل القومي/العرقي في السوق تعتمد على حدة الصراع القومي/العرقي. وتبدى هذا في نتائج رقمية متعددة منها مثلاً أن سقوط قتيل يهودي على يد الفلسطينيين يؤدي (خلال 7 أيام عقب الحادث) إلى انخفاض صفقات شراء الفلسطينيين للسيارات من اليهود بمقدار 2%. كما يؤدي هذا في الوقت ذاته إلى ارتفاع صفقات شراء الفلسطينيين للسيارات من الفلسطينيين أنفسهم بمقدار 0.9%.

ومن النتائج الملفتة للنظر في الدراسة أن الأثر الحديّ للضحية الفلسطينية في زيادة حدة الانفصال التجاري (أي في تقليص الصفقات بين الفلسطينيين واليهود) أضعف من الأثر الحديّ للضحية اليهودية.

[45] Asaf Zussman: Ethnic Conflict and Segregation in the Marketplace - Evidence from Israel

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2000- 2012

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
السكان في منتصف العام (ألف نسمة)												
الأراضي الفلسطينية	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25	4,048.4	4,170
الضفة الغربية	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4	2,513.3	2,580
قطاع غزة	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8	1,535.12	1,590
الحسابات القومية (مليون دولار)												
ن.م.ج **	4,146.7	3,810.8	3,301.4	3,800.5	4,198.4	4,559.5	4,322.3	4,554.1	4,878.3	5,239.3	5,724.5	6,421.4
ن.م.ج للفرد (دولار)**	1,460.1	1,303.5	1,097.2	1,227.3	1,317.0	1,387.2	1,275.4	1,303.2	1,356.3	1,415.2	1,502.1	1,635.2
الإنفاق الأسري**	3,981.3	3,884.5	3,589.7	4,088.9	4,400.3	4,467.5	4,197.5	4,591.2	4,851.9	5,229.4	5,204.0	5,713.0
الإنفاق الحكومي**	1,080.3	1,003.7	930.3	886.4	1,048.9	833.3	870.4	892.7	995.9	1,159.5	1,322.3	1,772.2
انفاق المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الاسر المعيشية**	135.1	164.1	184.3	200.4	152.3	196.7	189.0	185.9	290.9	305.5	270.2	264.3
التكوين الرأسمالي الإجمالي **	1,386.7	992.3	841.7	1,063.0	1,022.3	1,265.7	1,347.2	1,122.9	1,060.5	1,137.3	1,090.5	1,066.8
صافي الميزان التجاري السلعي **	(2,239.4)	(1,887.8)	(1,917.3)	(2,194.3)	(2,209.8)	(2,009)	(1,668.6)	(1,970.5)	(2,047.4)	(2,289.5)	(1,908.7)	(2,235.3)
الواردات السلعية **	2,748.3	2,225.9	2,235.5	2,561.4	2,622.1	2,466.5	2,203.8	2,508.3	2,642.4	2,881.3	2,604.0	3,091.6
الصادرات السلعية **	508.9	338.1	318.2	367.1	412.3	457.5	535.2	537.8	595.0	591.8	695.3	856.3
صافي الميزان التجاري الخدمي **	(197.3)	(346.0)	(327.3)	(243.9)	(215.6)	(194.7)	(613.2)	(268.1)	(273.5)	(302.9)	(253.8)	(159.6)
الواردات الخدمية **	386.6	424.6	390.1	305.0	287.1	334.9	707.0	430.5	471.5	533.8	422.4	378.6
الصادرات الخدمية **	189.3	78.6	62.8	61.1	71.5	140.2	93.8	162.4	198.0	230.9	168.6	219.0
الأسعار والتضخم												
متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	4.086	4.208	4.742	4.550	4.477	4.482	4.454	4.110	3.587	3.929	3.739	3.578
متوسط سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.061	5.542	5.275	5.050
معدل التضخم (%) ***	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75	3.75	2.88
سوق العمل												
عدد العاملين (ألف شخص)	600	505	477	564	578	603	636	690	667	718	745	837
نسبة المشاركة (%)	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.4	41.0	41.7	41.2	41.6	41.1	43

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل البطالة (%)	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.7	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9
الأوضاع الاجتماعية												
نسبة الفقر (%) ****	–	27.9	–	–	25.9	24.3	24.0	31.2	–	26.2	25.7	
نسبة الفقر المدقع (%)****	–	19.5	–	–	14.2	15.3	13.7	18.8	–	13.7	14.1	
المالية العامة (مليون دولار)												
صافي الإيرادات المحلية*****	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.4	1,900	2,176
النفقات الجارية وصافي الإقراض	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,920	2,983	2,952
النفقات التطويرية	469	340	252	395	0	287	281	310	غ.م	غ.م	275.1	296
فائض (عجز) الموازنة الجاري	(260)	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1,342)	(1,083)	(776)
إجمالي المنح والمساعدات	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	1,763	1,402	1,277	978
فائض (عجز) الموازنة الكلي	(219)	(313)	(259)	(268)	(125)	(275)	34	61	270.2	(144)	(80.9)	(94)
الدين العام	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	1,732	1,883	2,213
القطاع المصرفي (مليون دولار)												
موجودات/ مطلوبات المصارف	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893	8,590	9,110
حقوق الملكية	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910	1,096	1,182
ودائع الجمهور لدى المصارف	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111	6,802	6,973
التسهيلات الائتمانية	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109	2,825	3,483
عدد المصارف	21	21	20	20	20	20	21	21	21	20	18	18

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية. للحصول على سلسلة زمنية للأعوام ما قبل 2000، الرجاء الرجوع للعدد 23 من هذا المراقب. بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004=100) ونصيب الفرد منها للعام 2011 من واقع تقديرات النموذج الاقتصادي الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

** البيانات بالأسعار الثابتة. سنة الأساس هي سنة 2004.

*** حسب معدل التضخم بناء على مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سنة المقارنة مع متوسطها في السنة السابقة.

**** يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفقر المدقع: الاسرة المرجعية (5 افراد) التي يقل انفاقها على الحاجات الاساسية من مأكل وملبس ومسكن عن 1,783 شيكل (2010). أما الفقر: الاسرة المرجعية التي يقل انفاقها على الحاجات الاساسية المذكورة سابقاً والصحة والتعليم والمواصلات وغيرها عن 2,237 شيكل (2010).

***** يشكل إجمالي صافي الإيرادات مجموع الإيرادات الجارية بعد خصم الارجاعات الضريبية منها.

– الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

(-) البيانات غير متوفرة.

2013

Economic & Social Monitor

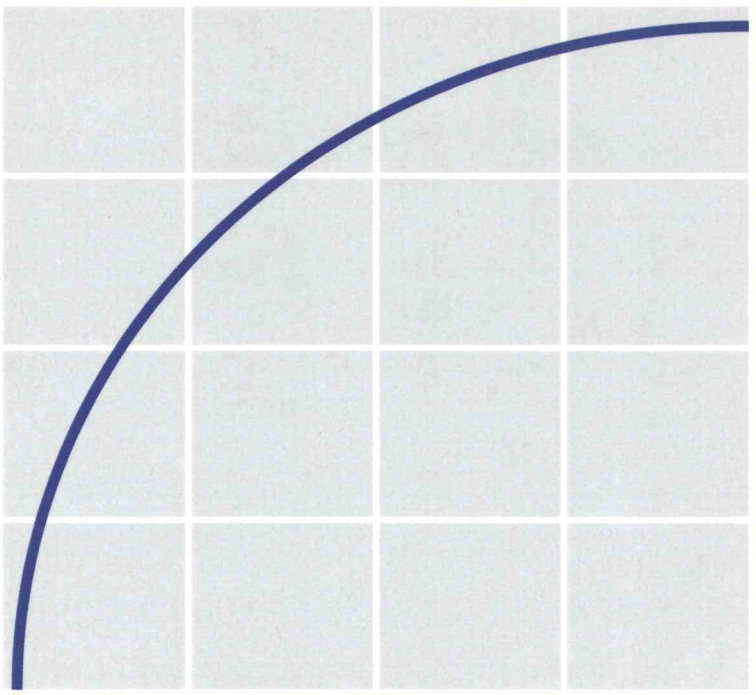

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)
Palestine Monetary Authority (PMA)

31

Palestine Monetary Authority (PMA)

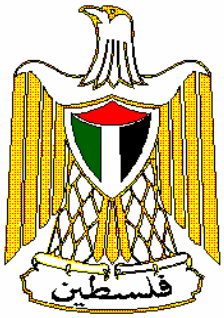

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

Quarterly
Economic and Social Monitor

Volume 31

January, 2013

This issue is based on contributions from researchers of:

Palestine Economic Policy Research Institute –MAS (General Coordinator: Haneen Ghazawneh)
The Palestinian Central Bureau of Statistics (Coordinator: Amina Khasib)
Palestine Monetary Authority (Coordinator: Shaker Sarsour)

Editor: Nu'man Kanafani

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute/MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

Copyright
© 2013 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah
Telephone:+972-2-298-7053/4
Fax:+972-2-298-7055
e-mail: info@mas.ps
website: www.mas.ps

© 2013 Palestinian Central Bureau of Statistics
P.O. Box 1647, Ramallah
Telephone:+972-2-2982700
Fax: +972-2-2982710
e-mail: diwan@pcbs.gov.ps
website: www.pcbs.gov.ps

© 2013 Palestine Monetary Authority
P.O. Box 452, Ramallah
Telephone:+972-2-2409920
Fax:+972-2-2409922
e-mail: info@pma.ps
website: www.pma.ps

To Order Copies
Contact the Administration on the above addresses.

This issue of the *Economic &Social Monitor* is supported by the Palestine Investment Fund (PIF)

صندوق الاستثمار الفلسطيني
PALESTINE INVESTMENT FUND

January, 2013

FOREWORD

This issue of the ***Economic and Social Monitor*** covers the most salient economic changes that occurred in the Palestinian territory during the third quarter of 2012 (July-September). Among the topics discussed are: developments in GDP, public finance, labor market, economic activity indicators, as well as prices and purchasing power during the third quarter of 2012. Furthermore, this issue includes a section on foreign trade and the balance of payments, as well as the usual sections on the Palestinian banking sector and the Palestinian Exchange.

The ***Economic and Social Monitor*** is a quarterly publication, and it monitors the economic developments during the 4 quarters of a year. It is worth mentioning that economic activity follows a seasonal trend; some activities flourish in certain quarters and shrink in others. Thus, comparing two consecutive quarters and failing to take into account the seasonal variations can lead to misleading conclusions. In order to avoid the misinterpretation of trends, comparisons should be made between analogous quarters of different years.

This issue of the ***Monitor*** includes six analytical boxes, each addressing a topical issue that affects the economic climate in the Palestinian territory, whether directly or indirectly. One of the boxes analyses the shifts in Bank of Israel exchange rate policy in recent years and the developments in the Dollar/NIS exchange rate, with a special focus on 2012. Exchange rates directly affect prices of imports as well as competitiveness of exports, and influence the standards of living of a large segment of employees who get paid in foreign currencies. Another box analyses the effect of wars and armed conflicts on the gender gap in life expectancy using recent life expectancy data from Palestine. Another box discusses the reasons behind the unexpected increase in the Israeli budget deficit during 2012, and the expectations for the 2013 deficit. Another box uses 3 indicators, inspired by the PCBS Agricultural census, in order to analyze the size and the distribution of agricultural holdings. It found that most holdings are very small, and that there is significant inequality in the distribution of the holdings. Another box reviews a study analyzing whether there is strong ethnic bias in the Israeli marketplaces. Finally, the last box quantifies the loss of the Palestinian treasury from failing to fully collect the fees at Al Karameh crossing.

We hope that this issue further strengthens the role of the ***Economic and Social Monitor*** as a reliable reference for new developments in the Palestinian economy. We also hope it will increase access to economic information and thus open the door for public discussions about the restrictions as well as the prospects of economic growth in the Palestinian territory.

Samir Abdullah	**Ola Awad**	**Jehad Alwazir**
Director General	*President of the*	*Governor*
Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)	*Palestinian Central Bureau Of Statistics (PCBS)*	*Palestine Monetary Authority (PMA)*

Contents

1. GDP **1**
Textbox 1: Impact of armed conflict on life expectancy at birth for males and females **4**

2. The Labor Market **6**
2.1 The labor force and participation rate 6
2.2 Unemployment 9
2.3 Unemployment among graduates of universities and institutes 11
2.4 Wages and working hours 12
2.5 Vacancy announcements 13

3. Public finance **14**
3.1 Revenues and grants 15
3.2 Public Expenditure 17
3.3 Financial Surplus / Deficit 18
3.4 Net accumulation of arrears and the surplus / deficit: cash basis vs. accrual basis 19
3.6 Public Debt 19
Textbox 2: In 2 years, PNA Treasury incurred a loss of more than $ 8 million at Al-Karameh/ Allenby Border Crossing! **20**

4. The Banking Sector **21**
4.1 Key developments in the consolidated balance sheet for banks 22
4.2 Performance indicators of the banking system 24
4.3 Clearing Houses Activity 25
4.4 Lending institutions and money changers 26
4.5 Palestine Stock Exchange 26
Textbox 3: Exchange rate policy of Bank of Israel and changes in $-NIS exchange rate in 2012 **29**

5. Investment Indicators **31**
5.1 Company Registration 31
5.2 Building License 33
5.3 Cement Import 33
5.4 Car Registration 33
5.5 Hotel activity 34
Textbox 4: Unequal distribution of agricultural holdings in the Palestinian Territory **35**

6. Prices and Purchasing Power **37**
6.1 Consumer prices 37
6.2 Producer Prices and Wholesale Prices 38
6.3 Construction and Road Costs Index 38
6.4 Prices and purchasing power 39
Box 5: Israel's 2012 budget deficit: double the government target! **39**

7. Foreign Trade **40**
7.1 Balance of Trade 40
7.2 Balance of Payments 41
Textbox 6: Is there ethnic bias at marketplace in Israel? **42**

Executive Summary

Gross Domestic Product: The Palestinian GDP scored a value of about 1,708 million dollar in the 3rd quarter of 2012. This represents a decrease of 2.7% compared with the previous quarter and an increase by 5.5% compared with its corresponding quarter in 2011. Conversely, GDP per capita decreased by 3.4% in the 3rd quarter of 2012 compared with the previous quarter but, increased by 2.4% with its corresponding quarter in 2011. On the other hand, expenditure on final consumption was about 2,223 million dollar in the 3rd quarter of 2012.

The Labor Market: The number of workers in the occupied Palestinian territory decreased from 877 thousand in the 2nd quarter of 2012 to 845 thousand in the 3rd quarter of 2012. The number of workers in 3rd quarter 2012 increased by 0.7% relative to 3rd quarter 2011. The unemployment rate increased to 24.3% in the 3rd quarter of 2012 compared with 20.9% in the previous quarter and 22.4% in the corresponding quarter 2011. On the other hand, the average daily wage of workers in the Gaza Strip increased by 2.7% to be NIS 66.1 in the 3rd quarter of 2012 compared with NIS 64.3 in the previous quarter. The vacancies advertised in the local newspapers, were distributed as follow: 43% for the NGOs, 40% for the private sector, and 17% for the public sector.

Public Finance: In the 3rd quarter of 2012 the domestic revenues increased by 48% compared with the previous quarter (to 742 million dollar). On the other hand, the current expenditures decreased by 3.6% (to 749 million dollar) during the same period. Thus, the pre-aid current budget deficit decreased by 87% (to 35 million dollar), whereas the total deficit (current and developmental) before foreign aid was 92 million dollar. After aid however, there was a surplus amounted 141 million dollar during the 3rd quarter of 2012.

The Banking Sector: The total direct credit facilities were 3,756 million dollar in the 3rd quarter of 2012. This accounted for 40.4% of the total net assets of banks operating in the occupied Palestinian territory. Loan facilities formed the largest proportion of total direct credit facilities (74%). On the other hand, the net banking income (net profits minus expenses) amounted 29.7 million dollars in the 3rd quarter of 2012.

On the other hand, the number of checks offered for clearance increased by 6.1% in number to be 1,102,004 checks in the 3rd quarter of 2012 compared with 2nd quarter 2012. However, their value decreased by 3% to be 2,297.6 million dollar in the same period.

Palestine Exchange: The number of shares traded in the market decreased by 55% to be 18.1 million share during the 3rd quarter of 2012 compared with the previous quarter. The value of shares during the 3rd quarter of 2012 was around 31.1 million dollar, a decrease of 58% from the previous quarter. Lastly, the Al-Quds index increased by 1.76 point at the end of the 3rd quarter of 2012 compared with the previous quarter.

Investment Indicators- The following four indicators serve as proxies to indicate the current investment climate in the occupied Palestinian Territory:

Company registration: The number of newly registered companies reached 228 in the West Bank in the 3rd quarter of 2012. This represents a decrease by 18% compared with the previous quarter and 21% with the corresponding quarter of 2011. The total capital of these companies in the 3rd quarter of 2012 was about 454.5 million JD compared with 37.3 million JD in the previous quarter.

Building Licenses and Cement Imports: The number of building licenses in the occupied Palestinian territory increased by 30.6% during the 3rd quarter of 2012 compared with the corresponding quarter of 2011. However, it decreased by 18.8% compared with the previous quarter. On the other hand, the total space of registered buildings increased during the 3rd quarter by 4.1% compared with the corresponding quarter of 2011. The quantity of cement imported into the Gaza Strip was 13.1 thousand tons during the 3rd quarter of 2012 compared with 15.3 thousand tons in the corresponding quarter of 2011. In the West

Bank, the quantity of imported cement was 292.4 thousand tons during the 3rd quarter of 2012 compared with 294.7 thousand tons in the corresponding quarter of 2011.

Car Registration: 3,283 new and used cars were registered in the West Bank during the 3rd quarter of 2012. This represents a decrease by 10% compared with the previous quarter, and also a 35% decrease compared with the corresponding quarter of 2011. The majority of registered cars were used and imported cars from abroad (44%).

Hotels and Occupancy: The number of hotels in the West Bank decreased from 98 hotels in the 2nd quarter of 2012 to 92 hotels at the end of the 3rd quarter of 2012. The total number of guests staying in hotels located in the West Bank was 146,451 in the 3rd quarter of 2012 (of which 19.3% are Palestinian guests and 31.9% from the European countries). This is an increase of 39.2% compared with the corresponding quarter of 2011.

Prices and Purchasing Power: The Consumer Price Index (CPI) increased by 1.25% during the 3rd quarter of 2012 compared with the previous quarter. The Wholesale Price Index increased by 2.43% during the same period. On the other hand, the Construction Price Index for residential and non-residential buildings in the West Bank decreased by 0.14% in the 3rd quarter of 2012 compared with the previous quarter.

Trade Balance: The total value of commodity imports recorded during the 3rd quarter of 2012 was about 1,053 million dollar. The share of Israel was 66% of the good's imports. The value of commodity exports recorded during the same period was about 178 million dollar, the share of Israel was 159 million dollar (89% of the total). Consequently, the commodity trade balance deficit during this period was recorded at 875 million dollar.

Balance of Payment: The current account deficit during the 3rd quarter of 2012 was 672.6 million dollar, an increase by 65% compared with the corresponding quarter of 2011. This deficit was funded from the financial and capital accounts, by 614.1 million dollar.

This Issue's Box Topics- There is six boxes in this issue, each discussing a different topical topic

Impact of Armed Conflict on the Gender Gap in Life Expectancy: the traditional point of view held that wars and armed conflicts reduce life expectancy for males and thus widen the life expectancy gap between males and females. Recent research, however, suggests the opposite; that wars and armed conflicts reduce the age gap between males and females not to increase it. This box presents the theoretical and practical arguments of these two points of view, and uses figures from the Palestinian reality to determine which of the two arguments is more applicable.

Developments of Exchange Rate Policy of the Bank of Israel, and the Dollar/NIS Exchange Rates in 2012: Exchange rates have a significant impact on the Palestinian economy. They directly affect the price of imports as well as the competitiveness of exports. Furthermore, the exchange rates directly affect the livelihoods of a significant slice of employees whose salaries are paid in foreign currencies. This box sheds light on the changes in exchange rate policies undertaken by the Bank of Israel, and also looks at the exchange rate trends (dollar/ILS) in the recent years, especially 2012.

Palestinian Treasury Losses at Al Karameh Crossing: Passengers travelling through the Allenby Bridge pay exit fees. The distribution of exit fees between the authorities of the Palestinian- Israeli border is determined by an old agreement between the two parties. This box quantifies the leakage from the Palestinian treasury due to the failure to collect the full quota of exit fees by the Palestinian. This loss is estimated at $8 million during the past two years only.

Gini Coefficient and Lorenz Curve for the Distribution of Agricultural Holdings in the Palestinian Territory: MAS has conducted a series of studies analyzing the agricultural census data collected by the Palestinian Central Bureau of Statistics in 2010. One of those studies, which dealt with the distribution of agricultural holdings in the Palestinian territories, has shown that 72% of the total

agricultural holdings have an area of less than 10 dunmns each. This box reviews three indicators to demonstrate the small size of most of the agricultural holdings on the one hand, and the inequality in the distribution of land areas among the holdings.

Israel's 2012 Budget Deficit: Double the Projected Deficit: The Israeli budget deficit amounted to NIS 39 billion during the past year, which is equivalent to 4.2% of GDP. This deficit is two percentage points higher than the government had anticipated. This box discusses the reasons behind the increase in the deficit, as well as the expectations of the budget for the current year, 2013.

The Ethnic Bias at Israel's Marketplaces: An Israeli researcher from the Hebrew University conducted a unique study that aimed to discover whether there is a strong in-group bias in the sale and purchase transactions in Israel (whether Jews and Palestinians in Israel prefer to buy and sell to people of their same ethnic background). The study found a significant in-group bias that intensified with the occurrence of military operations and the incidence of casualties on both sides.

1. GDP

GDP quarterly data show a 2.7% decline in the third quarter 2012 compared to the previous quarter- largely induced by a 9% fall in the share of the construction sector (from 273 to 248.3 million dollar) and an 18.7% decline in the contribution of the agricultural sector (from 90.3 to 73.4 million dollar). However, given that GDP is impacted by seasonal changes, economists appear in favor of drawing comparisons between corresponding rather than successive quarters. As such, there was a 5.5% rise in the third quarter compared to the corresponding quarter of 2011. This growth is real (at constant prices), i.e., the nominal increase minus the impact of price inflation. On the other hand, the per capita GDP was down by 3.4% in Q3 2012 compared to the previous quarter, while it grew by 2.4% compared to the corresponding quarter of the previous year (see Table 1-1).

Table 1-1: GDP in the Palestinian Territory (constant prices, base year 2004)

Economic activity	2011				2012		
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
GDP ($ millions)	**1,527.2**	**1,629.1**	**1,618.6**	**1,646.5**	**1,601.7**	**1,754.5**	**1,707.9**
West Bank*	1,133.6	1,205.3	1,195.2	1,230.6	1,187.8	1,283.8	1,256.1
Gaza	393.6	423.8	423.4	415.9	413.9	470.7	451.8
GDP per capita (US $)	**393.3**	**416.5**	**410.7**	**414.7**	**400.2**	**435.3**	**420.5**
West Bank*	489.8	517.3	509.6	520.9	499.4	536.1	521.0
Gaza	**250.9**	**267.9**	**265.4**	**258.6**	**255.0**	**287.5**	**273.6**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) 2012, National Accounts Statistics, 2011-2012 Ramallah - Palestine.
Data of Qs 1 and 2, 2012 are preliminary and subject to further revision.
Data of Q3 2012 are preliminary and subject to revision.
* Data do not include that part of Jerusalem governorate which was forcefully annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

As for the structure of GDP, the following elements are in evidence (see Table 1-2):

- A 15.7% decline in the agriculture sector contribution compared to the previous quarter; and a decline of 8.5% compared to the corresponding quarter of 2011.
- A 2.5% rise in the contribution of the sector of industry, electricity and water compared to the previous quarter; and a growth of 3.4% compared to the corresponding quarter 2011.
- A 7% drop in the contribution of the construction sector compared to the previous quarters; but a growth of 0.7% compared with the corresponding quarter of 2011.
- A 1% decline in the relative contribution of the services sector compared to the previous quarter; but a rise of 1.6% compared with the corresponding quarter of 2011.

Table 1.2: % Distribution of the shares of economic sectors in GDP in the OPT * (constant prices, base year 2004)

Economic Activity	2011				2012		
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Agriculture and fishing	**6.0**	**5.8**	**4.7**	**7.3**	**4.4**	**5.1**	**4.3**
Mining, manufacturing, water and electricity	**12.5**	**12.6**	**11.7**	**11.4**	**11.8**	**11.8**	**12.1**
Mining and quarrying	0.9	0.6	0.8	0.8	0.8	0.7	0.7
Manufacturing	10.1	10.5	9.4	9.0	9.4	9.6	9.8
Electricity, gas, steam and air conditioning	1.4	1.4	1.4	1.4	1.5	1.4	1.5
Water supply, sanitation activities and waste management & treatment	0.1	0.1	0.1	0.2	0.1	0.1	0.1

Economic Activity	2011				2012		
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Construction	**12.7**	**14.6**	**14.4**	**14.1**	**12.9**	**15.6**	**14.5**
Wholesale &retail and repair of vehicles and motorcycles	**13.7**	**13.8**	**14.6**	**14.3**	**14.4**	**14.0**	**13.9**
Transport and storage	**1.9**	**1.8**	**1.9**	**1.9**	**2.0**	**1.9**	**1.8**
Financial and insurance activities	**3.4**	**3.2**	**3.2**	**3.2**	**3.3**	**3.1**	**3.2**
Information and communication	**6.7**	**6.8**	**7.2**	**6.8**	**7.0**	**6.7**	**7.1**
Services	**19.1**	**18.6**	**18.6**	**18.6**	**20.6**	**19.1**	**18.9**
Accommodation and food services	0.6	0.6	0.6	0.8	0.6	0.7	0.7
Real Estate and Renting	4.0	3.6	3.7	3.5	4.3	3.6	4.0
Professional, scientific and technical activities	1.1	1.1	1.0	1.0	1.1	1.0	0.9
Administrative services and support services	0.5	0.5	0.5	0.5	0.6	0.5	0.7
Education	7.3	7.3	7.5	7.4	8.0	7.8	7.1
Health and social work	3.4	3.4	3.3	3.4	3.7	3.5	3.3
Arts, recreation and leisure	0.6	0.6	0.5	0.5	0.6	0.5	0.6
Other services	1.6	1.5	1.5	1.5	1.7	1.5	1.6
Public administration and defense	**13.2**	**12.5**	**12.6**	**11.9**	**12.1**	**11.6**	**12.2**
Home Services	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.0**	**0.1**	**0.1**	**0.1**
Less: brokerage and clearing	-2.5	-2.4	-2.4	-2.4	-2.5	-2.3	-2.4
Plus: custom duties	5.7	5.5	5.7	5.5	6.0	5.3	6.1
Plus: Net value added tax on imports	7.5	7.1	7.7	7.4	7.9	8.0	8.2
Total (%)	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) 2012, National Accounts Statistics, 2011-2012 Ramallah - Palestine.
Data of Qs 1 and 2, 2012 are preliminary and subject to further revision.
Data of Q3 2012 are preliminary and subject to revision.
* Data do not include that part of Jerusalem governorate which was forcefully annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

Table 1-3 shows the value of spending on major items of GDP in Q3 2012. The table features the basic equation in the national accounts: Private consumption + investment + government consumption + exports - imports = GDP (GDP = C + I + G + X - M).

Figures for the third quarter 2012 are as follows ($ millions):

	$ millions
Household Consumption	1,679.7
+ Government consumption	486.1
+ Consumption of not-for-profit organizations that serve households	57.2
+ Investment (capital formation)	264.9
+ Exports	279.5
- Imports	1,059.5
= GDP	1,707.9

Table 1-3: GDP and its expenditure in the Palestinian Territory *
(Constant prices, base year 2004)

(million dollars)

Item	2011				2012		
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Final consumption expenditure	**1,999.0**	**1,892.1**	**1,944.9**	**1,913.5**	**2,125.5**	**2,213.6**	**2,223.0**
Household final consumption expenditure	1,486.2	1,381.3	1,453.2	1,392.3	1,602.5	1,602.6	1,679.7
Government final consumption expenditure	451.0	445.9	430.9	444.4	464.1	541.9	486.1
Final consumption expenditure of not-for-profit organizations that serve households	61.8	64.9	60.8	76.8	58.9	69.1	57.2
Gross capital formation	**264.1**	**309.5**	**254.0**	**239.2**	**232.0**	**297.4**	**264.9**
Gross fixed capital formation	302.3	366.8	309.5	308.5	292.7	386.1	341.6
- buildings	232.5	307.4	255.4	255.5	237.6	325.1	282.0
- non-buildings	69.8	59.4	54.1	53.0	55.1	61.0	59.6
Changes in inventories	-38.2	-57.3	-55.5	-69.3	-60.7	-88.7	-76.7
Net precious property	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Net exports of **commodity** and **services**	**-735.9**	**-572.5**	**-580.3**	**-506.2**	**-755.8**	**-756.5**	**-780.0**
Exports	236.2	259.7	277.8	301.6	223.7	302.9	279.5
- commodity	187.2	210.0	223.7	235.4	145.4	222.1	193.1
- services	49.0	49.7	54.1	66.2	78.3	80.8	86.4
Imports	972.1	832.2	858.1	807.8	979.5	1,059.4	1,059.5
- commodity	892.8	741.7	751.6	705.5	846.6	916.8	919.1
- services	79.3	90.5	106.5	102.3	132.9	142.6	140.4
GDP	**1,527.2**	**1,629.1**	**1,618.6**	**1,646.5**	**1,601.7**	**1,754.5**	**1,707.9**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) 2012, National Accounts Statistics, 2011-2012 Ramallah - Palestine.
Data of Qs 1 and 2, 2012 are preliminary and subject to further revision.
Data of Q3 2012 are preliminary and subject to revision.
* Data do not include that part of Jerusalem governorate which was forcefully annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

Several points can be concluded from the Table:

- The final consumption expenditure in the Palestinian Territory during Q3 2012 outweighed gross domestic product by 30%- suggesting that the Palestinian economy consumes more than it produces- a deficit that is balanced by import.
- The distribution of final consumption expenditure was as follows: $1,679.7 billion (75.5%) for household consumption, $486.1 million (21.9%) for government final consumption expenditure and $57.2 million (2.6%) for final consumption expenditure of non-profit organizations that serve households.
- The final consumption of households increased by 4.8% compared to the previous quarter. This coincided with a decline of about 10.3% in government final consumption expenditure and a drop of 17.2% in final consumption expenditure of non-profit organizations during the same period.
- The gross capital formation fell by 11% compared to the previous quarter; but rose by 4.3% compared to the corresponding quarter of 2011.
- The exports of goods and services declined by 7.7% compared to the previous quarter.

Textbox 1: Impact of armed conflict on life expectancy at birth for males and females

There is a relationship between life expectancy and the overall quality of health services and economic and social conditions in a given country. Life expectancy is the expected (in the statistical sense) number of years of life remaining at a given age. This indicator is closely linked to mortality rate in different age groups in a given country.

Life expectancy at birth is a frequently utilized and analyzed component of demographic data for the countries of the world. It represents the average life span of a newborn and is an indicator of the overall health of a country. Life expectancy can fall due to problems like famine, war, disease and poor health. Improvements in health and welfare increase life expectancy. A quick overview of life expectancy in different regions of the world provokes several notes:

1. During the Roman Empire, Romans had an approximate life expectancy of 22 to 25 years. In 1900, the world life expectancy was approximately 30 years and in 1985 it was about 62 years. Life expectancy rose rapidly in the twentieth century due to improvements in public health, nutrition and medicine. Life expectancy for women rose in the period between 1970 and 2010 by 12 years[1].
2. Life expectancy in the developed countries is higher than in developing countries: 78.5 years in the United States and 83.9 years in Japan, while it is 67.1 in India and 74.8 in China[2].
3. Life expectancy in most developed countries has stagnated and settled on about 85 years- due to aging rather than diseases that can be treated.
4. Life expectancy for women worldwide is higher than for men. For males, it is 65.6; for females it is 69.7. The reasons for the difference between male and female life expectancy are not fully understood. While some scholars believe that women are biologically superior to men and thus live longer, others argue that men are employed in harder and more hazardous occupations[3].

Armed conflicts and their impact on life expectancy differences between men and women
Traditional literature suggests that the wars and armed conflicts reduce life expectancy for men and increase the gap between the average life expectancy between men and women, more likely because it is men who are mobilized for wars, and eventually it is men who get killed in wars. World War I, for example, had increased the gap in France from 4 years in 1913 to 25 years in 1915. World War II increased the gap in this country from 6 years in 1939 to 16.4 years in 1940[4].

However, there have recently been different studies which suggest that wars and armed conflicts reduce this age gap rather than widen it. Proponents of this perspective argue that the age gap between males and females decreases because females are more affected by civil wars than males. The proponents of this approach give three reasons to explain this argument[5]:

1. The impact of economic destruction: civil wars and armed conflicts undermine agricultural systems, infrastructure and medical facilities. This raises the prices of medical services and reduces income at the same time. This deterioration affects women more because they are more vulnerable to food shortages owing to the dominance of men on the distribution of food resources.
2. The impact of displacement: armed conflicts and civil wars force people to move to camps where infectious diseases are rampant. Women make up the vast majority of the displaced population, which raises mortality rates among them due to the deteriorating health care services and severe overcrowding.
3. The impact of sexual violence: In times of armed conflicts and wars, women are subject to rape and sexual slavery, which engenders vaginal injuries that make women more vulnerable to sexually transmitted diseases. This eventually increases the mortality rate among them.

The different timelines of these two approaches can explain this controversy. In the short run, most combatants in armed conflicts are men, so naturally they are the most direct victims of war. However, armed conflicts have medium and long-term indirect consequences on women (economic, agricultural, public health provision and infrastructure). These consequences reduce the gap between life expectancy of males and females. Besides, the extent of the impact of indirect factors on females depends on the degree of gender discrimination in the community: the less the discrimination, the more equally-distributed the consequences.

---

1 The Economist Dec. 15, 2012.
2 CIA- The World Fact Book
3 Across the world, better-off people in the higher social classes tend to live longer than the poor. One factor behind low life expectancy for the poor is the nature of their work: they work in hard jobs. Another factor is that the rich enjoy better health services. However, the differences in lifestyle and nutrition are now the most important factors in explaining the gap. The longevity gap between the rich and the poor has widened by about a year in Britain since the early 1980s. In America the gap may have risen by almost five years since the 1970s. www.economist.com/longevity12
4 http://epc2008.princeton.edu/papers/80229
5 http://www.humansecuritygateway.com/documents/LSE_UnequalBurdenWar_EffectArmedConflictGenderGapLifeExpectancy.pdf

Life expectancy gap in Palestine

Using figures drawn from the World Bank Database for the World Development Indicators (WDI & GDF), we will now try to shed light on the life expectancy gap between males and females in the OPT[6].

Figure 1: Male and Female life expectancy in the Palestinian territory: 1990-2010

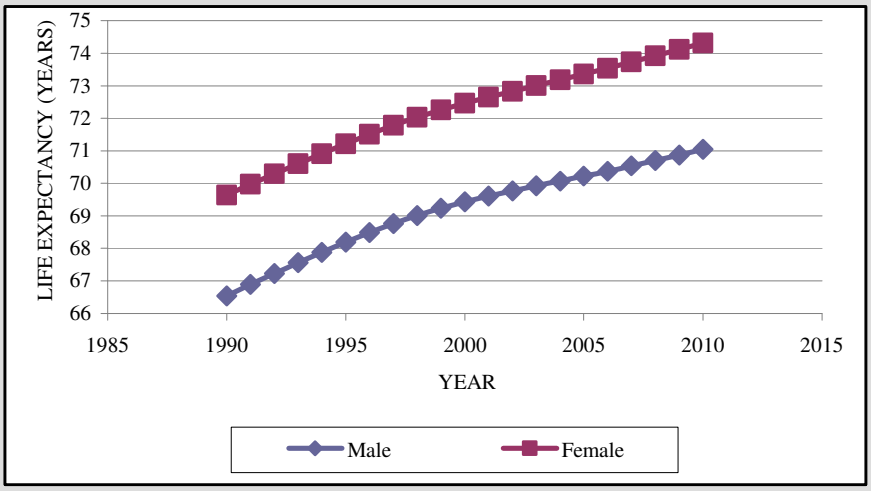

Figure 1 shows that life expectancy for females in the Palestinian territory is higher than that for males (as shown in the curve realization). As we noted before, this is a global phenomenon. The Figure also indicates an upward trend in the two curves- suggesting a general improvement in the health and nutritional status. The average life expectancy in 2010 in the Palestinian territory was 71.1 years for males and 74.3 years for females (close to the average life expectancy in Egypt in the same year: 71.3 years for males and 75.2 years for females). While females in Egypt live longer than males by 3.9 years, their Palestinian counterparts live 3.2 years longer than males.

To find out whether the gap in life expectancy between males and females in the Palestinian territory is growing or shrinking, we will examine the shift in the percentage of average female life expectancy divided by the average life expectancy for males. This percentage is more than 1 because women live longer than men. When this percentage increases, the age increases in favor of women. When it goes down, the gap diminishes all for men.

Figure 2 displays the changes of life expectancy between males and females in the Palestinian territory (ratio of female/male life expectancy is on the vertical line). The gap decreased between 1990 and 2000- suggesting that the average age for men was increasing faster than for females during that period. However, between 2000 and 2010, the gap widened, though it has remained unchanged since 2004. Though the widening and narrowing of the gap were marginal, such changes still need to be explained. It is important to note that due to the inaccuracy of figures and the dearth of data prior to 1990, it is difficult to provide explanations and definitive conclusions about changes in the gap. However, we will try to explain the changes in life expectancy guided by the theoretical framework proposed previously.

Data do not cover the period before 1990- the year which marks the end of the first intifada which claimed the lives of 2000 and left 120 thousand wounded (most of the victims were males)[7]. Thus the decline in the age gap between 1990 and 2000 might be a result of the decline in male mortality rate and to the indirect consequences of the uprising, which could have impacted women more than men, thus narrowing the life expectancy gap between males and females.

The year 2000 marked the start of the second intifada- bringing about some change in the life expectancy of males and females. Between 2000 and 2008, 5,901 Palestinians were killed (including 330 females)[8]. Obviously, the short-term direct effects of the second intifada owing to the rising mortality rates among young males had increased the life expectancy gap between males and females.

---

6 We have not used data from the Palestinian Central Bureau of Statistics because it uses decadal figures and estimates according to its expectations.

7 http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/nakba_61.pdf

8 http://www.btselem.org/arabic/statistics/first_intifada_tables

Figure 2: Change in male and female life expectancy gap in the Palestinian territory: 1990-2010

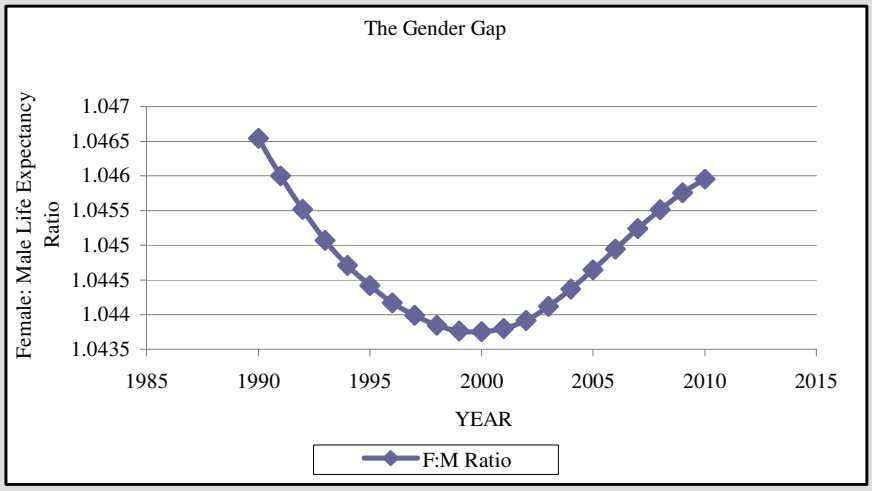

2. The Labor Market

2.1 The labor force and participation rate

During the third quarter 2012, participation rate (i.e. the ratio of workers and the unemployed to those of working age) in the West Bank and Gaza Strip stood at 43.4% compared with 43.6% in the previous quarter- declining by 0.2 percentage points from the corresponding quarter of 2011. Table 2-1 shows an ongoing disparity between the West Bank and Gaza Strip in the participation rate (45.2% in the West Bank and 40.4% in the Gaza Strip). This disparity is particularly occasioned by the low rate of female participation in Gaza compared to the West Bank (15.2% compared to 18.2%).

Table 2-1: Percentage of labor force participation for individuals 15 years and above in the West Bank and the Gaza Strip by Region and Sex between Q1 2011 and Q3 2012 (%)

Region & Sex	Q1 2011	Q2 2011	Q3 2011	Q4 2011	2011	Q1 2012	Q2 2012	Q3 2012
Males & Females								
West Bank	43.2	45.3	46.2	47.3	45.5	45.4	45.4	45.2
Gaza	37.0	38.1	39.0	**39.5**	38.4	39.9	40.3	40.4
West Bank & Gaza	**41.0**	**42.7**	**43.6**	**44.4**	**43.0**	**43.4**	**43.6**	**43.4**
Males								
West Bank	69.0	71.2	73.1	72.2	71.4	70.8	71.5	71.4
Gaza	62.5	64.0	64.3	64.8	63.9	65.5	65.1	65.0
West Bank & Gaza	**66.7**	**68.6**	**70.0**	**69.5**	**68.7**	**68.9**	**69.2**	**69.1**
Females								
West Bank	16.7	18.8	18.6	21.6	19.0	19.3	18.6	18.2
Gaza	11.0	11.6	13.2	13.6	12.4	13.7	14.9	15.2
West Bank & Gaza	**14.7**	**16.2**	**16.7**	**18.7**	**16.6**	**17.3**	**17.3**	**17.1**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, from Q1 2011 to Q3 2012.

Table 2-2: Individuals 15 years and above, working in the Palestinian Territory- By Place of Work, Q1 2011 – Q3 2012

Place of Work	Q1 2011	Q2 2011	Q3 2011	Q4 2011	2011	Q1 2012	Q2 2012	Q3 2012
Manpower (in thousands)	2,432	2,455	2,477	2,500	2,465	2,523	2,546	2,569
Workforce (in thousands)	997	1,048	1,108	1,111	591,0	1,095	1,109	1,116
No. of workers (in thousands)	780	852	839	878	838	834	877	845
West Bank (%)	61.2	60.7	59.7	62.1	61.4	60.9	60.5	59.4
Gaza Strip (%)	28.8	29.4	29.9	28.3	28.8	29.9	30.3	30.2
Israel & the settlements (%)	10.0	9.9	10.4	9.6	9.8	9.2	9.2	10.4

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, from Q1 2011 to Q3 2012.

Quarterly data show a 3.8% decline in the number of workers in the West Bank and the Gaza Strip– from 877 thousand in the second quarter of 2012 to 845 thousand in the third quarter 2012, particularly induced by a drop in the number of unpaid family members (see Table 2-4). Compared to the corresponding quarter of 2011, the workforce increased by 6000 in Q3 2012. Distribution of workers in the third quarter 2012 by place of work was as follows: 59.4% in the West Bank, 30.2% in Gaza and 10.4% in Israel and the settlements (see Table 2-2).

Table 2-3: Percentage of workers 15 years and above in the Palestinian Territory- By Region and Sector, Q1 2011 – Q3 2012 (%)

Sector	Q1 2011	Q2 2011	Q3 2011	Q4 2011	2011	Q1 2012	Q2 2012	Q3 2012
OPT								
Public sector	22.9	21.6	22.8	22.6	22.2	23.1	21.9	22.9
Private sector	63.3	64.8	63.1	64.8	64.5	64.2	65.6	63.6
Other sectors	3.8	3.7	3.7	3.0	3.5	3.5	3.3	3.1
Israel & the Settlements	10.0	9.9	10.4	9.6	9.8	9.2	9.2	10.4
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
West Bank								
Public sector	15.4	14.5	15.9	15.9	15.2	16.3	14.9	16.3
Private sector	68.2	69.1	67.0	68.9	68.9	68.5	70.0	66.9
Other sectors	2.4	2.4	2.3	1.8	2.1	2.0	2.0	1.9
Israel & the Settlements	14	14.0	14.8	13.4	13.8	13.2	13.1	14.9
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
Gaza								
Public sector	48.0	41.7	38.6	38.8	39.4	39.1	37.9	38.0
Private sector	44.3	51.3	54.6	54.1	53.8	54.0	55.7	56.0
Other sectors	7.7	7.0	6.8	7.1	6.8	6.9	6.4	6.0
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, from Q1 2011 to Q3 2012.

Table 2-3 reveals that Q3 2012 saw a 9% increase in the number of employees in the public sector in the West Bank compared to the previous quarter despite the financial crisis the government is going through. The Table also reveals that the private sector was the main employer of the Palestinian labor in the West Bank during Q3 2012- absorbing 66.9% of the total employees. In the same period, the public sector remained the main employer in the Gaza Strip, employing more than 33% of the labor force.

With regard to the employment status of workers, the data show a drop in the share of unpaid family members in the third quarter 2012 compared to the previous quarter (see Table 2-4). In Gaza, the share of self-employed was down by 15.4% from the previous quarter.

According to quarterly data, during the third quarter of 2012, there was a slight change in the distribution of employees by economic activity compared to the 2011 corresponding quarter (see Table 2-5). The only exception was in the share of the construction sector-growing from 13.9% to 15.3% between the corresponding quarters. Likewise, the share of the services sector in the Palestinian Territory rose from 34.9% in the second quarter 2012 to 36.4% in the third quarter 2012.

Table 2-4: Percentage distribution of workers in the Palestinian Territory- by Employment Status and Region (2011- Q3 2012) %

Region and Employment Status	Q1 2011	Q2 2011	Q3 2011	Q4 2011	2011	Q1 2012	Q2 2012	Q3 2012
West Bank								
Employer	8.0	7.6	7.4	6.5	7.4	7.6	7.2	7.5
Self-employed	18.9	19.0	18.8	18.8	18.9	19.7	19.0	18.2
Wage earner	66.7	64.7	64.0	61.3	64.1	63.2	63.1	65.0
Unpaid family member	6.4	8.7	9.8	13.4	9.6	9.5	10.7	9.3
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
Gaza								
Employer	3.0	3.0	5.7	3.7	3.9	2.9	3.2	5.0
Self-employed	18.7	20.3	15.8	16.3	17.7	16.5	15.5	17.9
Wage earner	73.9	70.3	71.8	75.1	72.7	74.4	74.2	70.7
Unpaid family member	4.4	6.4	6.7	4.9	5.7	6.2	7.1	6.4
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
OPT								
Employer	6.6	6.3	6.9	5.7	6.4	6.2	6.0	6.7
Self-employed	18.8	19.4	17.9	18.1	18.6	18.8	18.0	18.1
Wage earner	68.8	66.4	66.4	65.2	66.6	66.5	66.5	66.8
Unpaid family member	5.8	7.9	8.8	11.0	8.4	8.5	9.5	8.4
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, from Q1 2011 to Q3 2012.

Table 2-5: Percentage distribution of workers in the Palestinian Territory by Economic Activity and Region (2011- Q3 2012) %

Economic Activity and Region	Q1 2011	Q2 2011	Q3 2011	Q4 2011	2011	Q1 2012	Q2 2012	Q3 2012
OPT								
Agriculture, fishing and forestry	10.6	11.5	10.9	14.4	11.9	10.5	12.7	10.3
Quarries and manufacturing	11.5	12.3	12.1	11.3	11.8	12.2	11.7	11.3
Building and construction	13.8	14.5	13.9	13.3	13.9	13.5	14.7	15.3
Trade, restaurants and hotels	20.0	20.4	21.0	19.6	20.3	20.1	19.7	19.9
Transport, storage and communications	6.4	6.1	6.0	6.0	6.1	6.6	6.3	6.8
Services and others	37.7	35.2	36.1	35.4	36.0	37.1	34.9	36.4
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
West Bank								
Agriculture, fishing and forestry	10.6	12.3	11.5	16.4	12.8	11.4	14.4	11.4

Economic Activity and Region	Q1 2011	Q2 2011	Q3 2011	Q4 2011	2011	Q1 2012	Q2 2012	Q3 2012
Quarries and manufacturing	14.1	15.0	14.7	13.6	14.4	14.9	14.4	14.1
Building and construction	17.4	18.0	17.3	15.8	17.1	16.4	17.4	18.0
Trade, restaurants and hotels	21.3	20.9	21.9	20.1	21.0	21.4	20.4	20.9
Transport, storage and communications	5.9	5.6	5.4	5.2	5.5	5.6	5.9	5.7
Services and others	30.7	28.2	29.2	28.9	29.2	30.3	27.5	29.9
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
Gaza								
Agriculture, fishing and forestry	10.5	9.5	9.3	9.1	9.6	8.4	8.9	7.8
Quarries and manufacturing	5.0	5.7	5.8	5.5	5.5	5.9	5.4	4.6
Building and construction	4.9	6.2	6.0	6.8	6.0	6.7	8.7	9.0
Trade, restaurants and hotels	16.8	19.4	18.8	18.5	18.4	16.9	18.1	17.6
Transport, storage and communications	7.6	7.2	7.3	8.1	7.6	8.9	7.3	9.3
Services and others	55.2	52.0	52.8	52.0	52.9	53.2	51.6	51.7
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, from Q1 2011 to Q3 2012.

2.2 Unemployment

The unemployment rate in Q3 2012 stood at 24.3% (20.4% in the West Bank and 31.9% in the Gaza Strip)– up by 3 percentage points from the previous quarter and by 2 percentage points from the corresponding quarter of 2011. This rise resulted from an increase of 3 percentage points in the unemployment rate in the West Bank and an increase of 4 percentage points in Gaza compared to the previous quarter (see Table 2-6).

Table 2-6: Unemployment rate among individuals participating in the labor force (15 years and above) in the Palestinian Territory- by Region and Sex: 2011- Q3 2012 (%)

Region & Sex	Q1 2011	Q2 2011	Q3 2011	Q4 2011	2011	Q1 2012	Q2 2012	Q3 2012
OPT								
Males	20.5	16.4	20.5	19.3	19.2	22.0	18.8	20.7
Females	27.3	28.6	30.5	27.2	28.4	31.5	29.5	39.0
Total	**21.7**	**18.7**	**22.4**	**21.0**	**20.9**	**23.9**	**20.9**	**24.3**
West Bank								
Males	16.3	13.4	18.3	15.5	15.9	18.6	16.1	17.9
Females	21.8	23.3	25.3	20.3	22.6	25.5	21.4	30.1
Total	**17.4**	**15.4**	**19.7**	**16.6**	**17.3**	**20.1**	**17.1**	**20.4**
Gaza								
Males	28.9	22.4	24.9	27.0	25.8	28.4	24.1	26.0
Females	42.1	43.6	43.4	46.4	44.0	46.5	47.2	57.7
Total	**30.8**	**25.6**	**28.0**	**30.3**	**28.7**	**31.5**	**28.4**	**31.9**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, from Q1 2011 to Q3 2012.

Features of unemployment in the Palestinian Territory during Q3, 2012

- Unemployment in the oPt is high among young people: with 42.2% among young people aged 15-24 years (73.8% among young females and 36.3% among young males). This suggests that a large proportion of the unemployed are new entrants to the labor market (see Table 2-7).

Table 2-7: Unemployment rate among individuals participating in the labor force (15 years and over) in the Palestinian Territory- by Sex and Age Group (2011 – Q3 2012) (%)

Age Group	Q1 2011	Q2 2011	Q3 2011	Q4 2011	2011	Q1 2012	Q2 2012	Q3 2012
Males & Females								
15-24	38.2	30.3	37.9	36.4	35.7	40.4	34.3	42.2
25-34	22.5	20.6	22.5	21.5	21.7	24.8	23.9	25.6
35-44	12.2	10.2	14.2	11.2	12.0	13.7	10.5	12.5
45-54	13.6	12.1	12.8	13.3	13.0	14.5	12.2	13.6
55+	10.0	9.8	8.1	8.2	8.9	10.9	7.7	8.1
Total	**21.7**	**18.7**	**22.4**	**21.0**	**20.9**	**23.9**	**20.9**	**24.3**
Males								
15-24	35.3	26.4	34.0	32.8	32.3	36.9	30.5	36.3
25-34	19.6	16.0	17.7	17.0	17.5	20.2	18.9	18.6
35-44	12.3	9.6	14.8	11.9	12.2	13.9	10.5	11.4
45-54	15.6	13.3	14.6	16.1	14.9	16.0	13.7	15.2
55+	10.9	11.3	9.6	9.7	10.4	13.2	9.5	9.2
Total	**20.5**	**16.4**	**20.5**	**19.3**	**19.2**	**22.0**	**18.8**	**20.7**
Females								
15-24	53.8	51.0	58.1	51.5	53.5	58.1	56.1	73.8
25-34	33.8	37.3	40.0	36.7	37.0	40.2	41.0	48.1
35-44	11.9	12.9	11.4	8.6	11.0	12.8	10.6	17.0
45-54	3.1	6.9	5.1	2.0	4.2	7.1	5.7	6.3
55+	4.5	3.0	0.9	1.4	2.3	0.7	1.3	2.7
Total	**27.3**	**28.6**	**30.5**	**27.2**	**28.4**	**31.5**	**29.5**	**39.0**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, from Q1 2011 to Q3 2012.

- Unemployment is concentrated among the most educated females: the unemployment rate among females with 13 years of schooling and over was 50.9% during the third quarter 2012 compared to a very low unemployment rate among uneducated female population who have recently entered the labor market (see Table 2-8). The picture is completely reversed for males: the more the years of education, the less the unemployment rate.

Table 2-8: Unemployment rate among individuals participating in the labor force (15 years and over) in the Palestinian Territory- by Sex and Years of Schooling 2011 – Q3 2012 (%)

Years of schooling	Q1 2011	Q2 2011	Q3 2011	Q4 2011	2011	Q1 2012	Q2 2012	Q3 2012
Males & Females								
0	15.5	11.9	10.4	10.4	11.8	4.6	7.9	12.0
1-6	23.1	16.5	20.3	19.1	19.8	24.8	18.5	18.8
7-9	22.6	17.8	21.5	20.0	20.4	23.1	19.6	22.5
10-12	20.5	16.1	20.4	19.8	19.2	22.1	18.2	21.4
+13	22.1	22.8	26.0	23.7	23.7	26.2	25.5	29.8
Total	**21.7**	**18.7**	**22.4**	**21.0**	**20.9**	**23.9**	**20.9**	**24.3**
Males								

Years of schooling	Q1 2011	Q2 2011	Q3 2011	Q4 2011	2011	Q1 2012	Q2 2012	Q3 2012
0	23.4	18.5	19.9	20.4	20.6	6.9	17.6	22.4
1-6	25.6	18.4	22.7	22.2	22.2	27.6	21.5	21.3
7-9	23.4	18.6	22.2	21.6	21.5	24.6	20.8	23.6
10-12	20.6	16.4	21.0	20.6	19.7	22.5	18.9	21.5
+13	15.1	13.1	17.2	14.0	14.9	16.6	15.6	16.9
Total	**20.5**	**16.4**	**20.5**	**19.3**	**19.2**	**22.0**	**18.8**	**20.7**
females								
0	4.1	5.1	1.8	-	2.4	2.2	1.3	1.2
1-6	2.2	4.3	3.6	1.5	2.9	4.2	1.9	1.8
7-9	9.9	7.4	12.2	6.1	8.6	6.9	6.9	8.9
10-12	19.5	12.6	14.0	12.9	14.5	19.0	11.4	20.8
+13	34.9	39.2	41.0	39.5	38.8	42.0	42.6	50.9
Total	**27.3**	**28.6**	**30.5**	**27.2**	**28.4**	**31.5**	**29.5**	**39.0**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, from Q1 2011 to Q3 2012.

2.3 Unemployment among graduates of universities and institutes

Table 2-9 sheds light on the rates of unemployment among individuals with intermediate diploma and higher– by major. The unemployment rate among this group rose to 32%, up from 27.2% in Q 2 2012 and 27.3% from the corresponding quarter of 2011. The table indicates that, with 11.4%, the unemployment rate among those who obtained a degree in law was the lowest (i.e. for every one hundred graduates, there were 12 without a job). On the other hand, the unemployment rate among those who obtained a degree in educational sciences and teacher preparation was the highest (about 48.6%) during the third quarter 2012.

Table 2.9: Unemployed graduates (with an intermediate diploma and above) by Major: Q3 2011- Q3 2012 (%)

Major	Q3 2011	Q2 2012	Q3 2012
Educational sciences & preparation of teachers	42.0	39.3	48.6
Humanities	26.1	29.5	36.5
Social and behavioral sciences	27.8	29.2	34.6
Journalism and media	36.8	41.2	38.9
Business and administration	26.8	25.9	31.4
Law	20.7	22.9	11.4
Natural sciences	16.9	17.5	26.2
Math and statistics	26.3	25.5	29.8
Computer	39.2	29.0	31.0
Engineering and engineering professions	26.5	23.3	25.6
Architecture and construction	21.8	11.9	12.2
Health	19.5	19.7	22.0
Personal services	19.4	17.3	34.3
Others	19.0	24.9	29.9
Total	**27.3**	**27.2**	**32.0**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, Q3 2011- Q3 2012.

2.4 Wages and working hours

The average daily wage of West Bank workers remained unchanged during the 2012 Q3 compared to the previous quarter. However, it saw a 3.8% rise from the corresponding quarter. The average wage of Gaza's workers rose by 2.7% from the previous quarter and 11% from the corresponding quarter. Likewise, the average daily wage of those working in Israel and the settlements saw a growth of 2.5% compared to the previous quarter and 1.7% compared to the corresponding quarter of 2011.

Table 2-10: Average weekly working hours, monthly working days and daily wages (in NIS) of known-wage workers in the oPt- by Place of work: from Q3 2011 to Q3 2012 (%)

Place of work	Average weekly hours	Average monthly working days	Average daily wage	Median daily wage
2011Q3				
West Bank	43.4	22.6	84.3	76.9
Gaza Strip	38.2	23.4	59.3	46.2
Israel and Settlements	38.8	21.2	164.5	153.8
Total	**41.2**	**22.5**	**92.6**	**76.9**
Q4 2011				
West Bank	43.7	22.5	85.7	76.9
Gaza Strip	36.9	23.3	60.6	50.0
Israel and Settlements	40.1	21.3	159.6	153.8
Total	**41.4**	**22.5**	**91.1**	**76.9**
Q1 2012				
West Bank	43.0	22.4	85.4	76.9
Gaza Strip	36.9	23.5	63.9	50.0
Israel and Settlements	41.2	20.7	162.0	153.8
Total	**41.1**	**22.4**	**90.9**	**76.9**
Q2 2012				
West Bank	43.8	22.3	87.4	76.9
Gaza Strip	37.8	23.6	64.3	50.0
Israel and Settlements	41.8	20.3	163.2	153.8
Total	**41.9**	**22.3**	**92.1**	**76.9**
Q3 2012				
West Bank	43.1	22.2	87.5	76.9
Gaza Strip	37.8	24.3	66.1	53.8
Israel and Settlements	39.7	20.5	167.4	153.8
Total	**41.1**	**22.5**	**96.0**	**80.0**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, from Q1 2011 to Q3 2012.

The gap between average wages in the West Bank and Gaza is still relatively large (the average wage of Gaza's workers represents only 75.5% of the average wage in the West Bank). The median daily wage in Gaza (the pay received by half of the employees) reflects a greater disparity between wages in the Gaza Strip and the West Bank, where the median daily wage in Gaza is only 70% of the median daily wage in the West Bank. This continued disparity mirrors the demand for labor in light of the Israeli blockade placed on Gaza enclave. On the other hand, the weekly working hours during the third quarter 2012 hovered around the rates reported in previous quarters and years. However, there was a slight drop in the weekly working hours in the West Bank, Israel and the settlements (see Table 2-10).

2.5 Vacancy announcements[9]

The number of vacancies posted in the third quarter 2012 was about 952, a 12% drop from the previous quarter, and a 20% decline from the corresponding quarter of 2011 (see Table 2-11). It is worth noting that in the third quarter of 2012, there were 69 announcements with no specific number of vacant posts. In addition, the posted vacancies do not necessarily cover all available job opportunities, though all government jobs, as per law, must be advertised[10].

With 414 vacancy announcements, the NGO sector accounted for the largest share of job vacancies advertised in this quarter (43%). The shares of the private sector and the public sector were 40% (371 jobs) and 17% (167 jobs), respectively. The shares of the public sector and the NGO sector in the total vacancies advertised grew by 48% and 12%, respectively, while that of the private sector declined by 21% compared with the second quarter of the same year (see table 2-11).

Table 2-11: Number of vacancies advertised in daily newspapers in the oPt during Q2 & Q3 2012, and Q3 2011

	Q3 2011	Q2 2012	Q3 2012			
			July	August	September	Total
By Sector						
Private sector	514	533	121	125	125	**371**
Public sector	123	128	78	66	23	**167**
NGOs	556	422	175	123	116	**414**
By Region						
Northern West Bank	176	160	39	27	23	**89**
Central West Bank	753	703	252	187	168	**607**
Southern West Bank	161	125	49	74	42	**165**
Gaze Strip	103	95	34	26	31	**91**
By Degree						
MA and above	68	107	32	17	14	**63**
BA	887	698	264	200	188	**652**
Intermediate Diploma	98	88	41	51	18	**110**
Below Diploma	140	190	37	46	44	**127**
Total						
	1,193	1,083	374	314	264	**952**

Source: MAS collected job advertisements from daily newspapers (Al-Quds, Al-ayyam and Al-Hayah) as well as from the website www.jobs.ps

With respect to the distribution of posted vacancies by region, data show that the central West Bank accounted for the majority of vacancies advertised (64%). The shares of both Southern and Northern West Bank governorates were 17% and 9%, respectively. The Gaza Strip's contribution was only 10%. As for the distribution of vacancies by the required degree, the BA degree was the most needed (68%) (see Table 2-11).

With a percentage of 33%, the demand for administrative and economic sciences had the largest share of advertised vacancies. Meanwhile, the demand for humanities and social sciences; applied sciences; other specializations and professions; and medical sciences posted 23%, 21%, 13% and 10%, respectively. The NGO sector claimed the majority (96%) of vacancies advertised in the Gaza Strip (see Table 2-12).

[9] MAS collected job advertisements from daily newspapers (Al-Quds, Al-ayyam and Al-Hayah) as well as from the website www.jobs.ps

[10] Article (19) of the Civil Service Law No. (4) of 1998 states that the government departments shall announce job vacancies in which appointment is made by the competent authority within two weeks of vacancy in at least two daily newspapers. The announcement shall contain detailed information about the job and conditions to be met.

Table 2-12: Number of vacancies advertised in daily newspapers in the oPt- by Major, Sector and Region— Q3 2012

Major	West Bank			Gaza			Total
	Public sector	Private sector	Civil sector	Public sector	Private sector	Civil sector	
Medical sciences	18	29	44	0	0	2	93
Humanities and social sciences	32	50	103	0	0	36	221
Applied sciences	54	79	45	2	1	15	196
Administrative and economic sciences	50	109	122	0	1	32	314
Other (craftsmen, maintenance, secretarial work, etc.)	11	102	13	0	0	2	128
Total	**165**	**369**	**327**	**2**	**2**	**87**	**952**

Source: MAS collected job advertisements from daily newspapers (Al-Quds, Al-ayyam and Al-Hayah) as well as from the website www.jobs.ps

3. Public finance[11]

Financial data indicate a decline in the financial position of the Palestinian Authority during Q3 2012. This most prominently figured in the inability of the PNA to meet its obligations, especially the delay of paying public servants' salaries. However, soon the PNA could pay these salaries in installments after receiving a bailout from Saudi Arabia and the United Arab Emirates, as well as receiving payments in advance from the clearing account. Meanwhile, people took to the streets to protest the rise in prices (particularly fuel prices) and VAT. To preempt further deterioration of the public order, the government had taken a series of procedures, most importantly freezing the increase of fuel prices, raising VAT by only 1/2 a percentage point instead of 1 percentage point and tightening control on prices. The government also took austerity measures that targeted governmental institutions (with the exception of health, education and social affairs).

Below are the most prominent developments in this quarter compared with the previous quarter (The figures below reflect the budget on the cash basis rather than the accrual basis; i.e., the cash basis figures do not take into account the unpaid obligations accumulated on the PNA):

- The total public revenues and grants (net) grew by 29% (to 947.3 million dollars) as a result of receiving 191 million dollars in advance from the clearing account.
- The total public expenditure declined by 2.7% (to 805.9 million dollars) due to a drop in non-wage expenditures following the government's austerity measures.
- The current deficit dropped by 1.4% of GDP ($35.2 million) compared to 10.6% in Q2.
- The public debt outstanding balance saw a decline of 6% (standing at 2,203.3 billion dollars).

When compared to the corresponding quarter of the previous year, we can notice that the total revenues an grants had a decline of 5.7%, echoing a decline of about 50% in the grants and aid and a rise of 5.4% in public expenditure. This, in turn, led to a decline in total surplus (after grants and aid) to $141.5 million compared to $240.4 in the corresponding quarter.

[11] Data for financial operations are in NIS. The NIS monthly exchange rate was taken from the source. The shekels were converted to dollars, and then the monthly totals for each quarter were calculated accordingly. Data for the third quarter 2012 are preliminary- issued by the Palestinian Ministry of Finance- and are subject to updating and revision. Figures in brackets are of a negative value.

Table 3-1: Summary of the financial position of the PNA: Q3 2102 (cash basis)

(million dollars)

Item	2011				2012		
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Public revenues and grants (net)	**796.9**	**683.4**	**1,005.0**	**668.3**	**770.8**	**734.5**	**947.3**
Total domestic revenues (net)	**580.6**	**536.1**	**545.2**	**514.2**	**559.6**	**496.8**	**714.1**
Domestic revenues	**591.5**	**538.7**	**545.2**	**514.2**	**559.8**	**501.3**	**742.0**
Tax revenues	134.8	121.6	102.5	123.3	153.5	99.8	106.8
Non-tax revenues	44.4	68.4	66.1	41.2	48.6	48.2	80.6
Clearing revenues*	412.3	348.8	376.6	349.7	357.7	353.2	554.6
Tax returns	10.9	2.6	-	-	0.2	4.5	27.9
External grants and aid	**216.3**	**147.3**	**459.8**	**154.1**	**211.2**	**237.7**	**233.2**
For budget support	191.1	122.0	362.9	132.6	197.0	204.5	181.1
To support developmental projects	25.2	25.2	96.9	21.5	14.2	33.2	52.1
Total public expenditure	**793.5**	**889.5**	**764.6**	**809.2**	**717.7**	**828.3**	**805.9**
Current expenditure, including:	**730.4**	**780.0**	**715.5**	**734.8**	**675.3**	**777.5**	**749.3**
Wages and salaries	427.2	448.8	409.4	393.6	403.0	420.4	410.2
Non-wage expenses	270.1	301.5	277.8	293.4	233.0	324.3	284.6
Net lending	33.1	29.8	28.3	47.9	39.3	32.9	54.4
Development expenses	**63.2**	**109.4**	**49.1**	**74.4**	**42.4**	**50.8**	**56.6**
Treasury-funded	38.0	84.2	(47.7)	52.9	28.1	17.6	4.5
Donor-funded	25.2	25.2	96.9	21.5	14.2	33.2	52.1
Current deficit / surplus	**(149.8)**	**(243.9)**	**(170.3)**	**(220.6)**	**(115.7)**	**(280.7)**	**(35.2)**
Total deficit / surplus (before grants and aid)	**(213.0)**	**(353.4)**	**(219.4)**	**(295.0)**	**(158.1)**	**(331.5)**	**(91.8)**
Total deficit / surplus (after grants and aid)	**3.3**	**(206.1)**	**240.4**	**(140.9)**	**53.1**	**(93.8)**	**141.4**
Financing	**(3.3)**	**206.1**	**(240.4)**	**140.9**	**(53.1)**	**93.8**	**(141.4)**
Net financing from local banks	**13.1**	**183.4**	**(229.7)**	**134.2**	**(56.7)**	**94.8**	**(157.0)**
The remaining balance	**(16.5)**	**22.8**	**(10.6)**	**6.7**	**3.6**	**(1.0)**	**15.6**

Source: Data available in the financial reports published by the Palestinian Ministry of Finance (cash basis), Table (3).

***** Clearance revenues include $ 191 million in advance cash payments that took place in July and September.

Table 3-1 summarizes the financial developments in the PNA budget in accordance with the cash basis during Q3 2012:

3.1 Revenues and grants

During the third quarter 2012, public expenditure stood at about $974.3 million, up by 29% from the previous quarter. This was a result of a growth in domestic revenues.

With respect to the components of domestic revenues, data indicate that clearance revenues accounted for the lion's share (75%). Tax revenues and non-tax revenues represented 14% and 11%, respectively.

In the third quarter 2012, clearance revenues grew by 57% over the second quarter- totaling $554.6 million. Compared to the corresponding quarter of 2011, these revenues saw an increase of 47.3%[12]. This was a result of receiving additional cash payments from the clearing account in July and September. In general, the share of clearance revenues in net domestic revenues has been growing since 2010: the monthly clearance revenue rose from $105 million to $121 million during 2012. This improvement was spurred by a package of administrative measures which were coordinated with the Israeli side in 2011 in order to improve methods of collecting clearing revenues[13].

[12] Clearance revenues are collected in NIS, and therefore the nominal value of the item calculated in dollars is significantly affected by fluctuations in the exchange rate of the dollar against the shekel. Thus, when considering the developments on the clearance revenues collected in NIS, we notice that the real change was 65%.

[13] These measures included a set of understandings that involved, among other things, 1. the estimation of clearing according to the Israeli database on trade between Israel and the West Bank and Gaza; and 2. settling electricity bills due to the Israel Electric Corporation after coordination with the Palestinian Finance Ministry rather than directly deducting these dues from clearing revenues.

Figure 3-1: Structure of domestic revenues

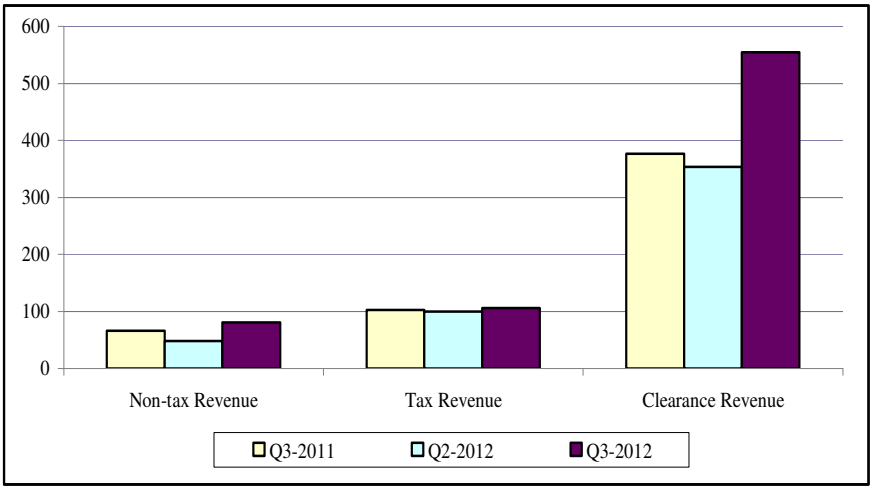

Source: Data available in the financial reports published by the Palestinian Ministry of Finance

Tax revenue grew to $106.8 million, up by 7% from the previous quarter and 4.2% from the corresponding quarter. Likewise, with a total of $80.6 million, non-tax revenues saw a significant growth, up from $48.2 million in the previous quarter. This improvement came as a result of plentiful returns flowing to the PNA coffers from telecommunications companies.

Clearing Revenues (accrual basis)

Table 3-2 below shows that during the third quarter 2012, clearance revenues totaled $363.7 million, declining by 1.6 and 4% from the previous quarter and the corresponding quarter, respectively. The three major components in the clearance revenues (VAT, customs and fuel) had relatively equal shares (with the customs component claiming a slightly higher proportion).

Table 3-2: Clearance Revenues (Accrual basis) *

($ millions)

Item	2011				2012		
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Clearing revenue	**329.6**	**365.4**	**379.0**	**351.3**	**357.2**	**369.7**	**363.7**
Customs	115.9	130.0	132.6	126.2	123.8	124.0	131.1
Value added	104.1	118.0	119.2	112.0	119.6	127.5	114.5
Fuel	109.9	115.6	119.2	112.7	112.0	117.8	116.9
Purchase tax	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Income tax	0.6	0.0	7.0	0.5	0.6	0.8	0.0
Other	-0.8	1.8	1.1	-0.1	1.2	-0.5	1.2

Source: Tables of financial operations, details of revenue, expenditure and funding sources (accrual basis), Ministry of Finance.

* Accrual basis is used because the data in its tables are the only source that contains all components of clearing.

On the other hand, with about $233.2 million, the amount of international grants and assistance (allocated to support the budget and development projects) during Q3 2012 remained unchanged compared to the previous quarter, but declined by about 50% compared to the corresponding quarter. About 77.6% of this aid was appropriated to the PNA budget.

Table 3-3: Indicators of grants and foreign aid to the Palestinian Authority– Q3 2012

Item	2011				2012		
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Total domestic revenues ($ millions)	**580.6**	**536.1**	**545.2**	**514.2**	**559.6**	**496.8**	**714.1**
As % to total revenues and grants	72.9	78.5	54.2	76.9	72.6	67.6	75.4
As % to current expenditure	79.5	68.7	76.2	70.0	82.9	63.9	95.2
As % to GDP	25.1	21	22.1	21.1	22.6	18.8	28.3
Foreign revenues (grants and donations) ($ millions)	**216.3**	**147.3**	**459.8**	**154.1**	**211.2**	**237.7**	**233.2**
As % to total revenues and grants	27.1	21.5	45.8	23.1	27.4	32.4	24.6
As % to current expenditure	29.6	18.9	64.3	21	31.3	30.6	31.1
As % to GDP	9.3	5.8	18.6	6.3	8.5	9	9.3
GDP* ($ millions)	**2314.5**	**2550.9**	**2467.6**	**2442.3**	**2473.6**	**2638.1**	**2520**

Source: Table (3-1)
*Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, Quarterly Bulletin of National Accounts, 2012.

This aid was a contribution from the Palestinian European mechanism PEGASE (9.8% or $17.7 million), the World Bank (21.4% or $38.7 million), and Arab states (68.8%). The developmental support totaled about $52.1 million, representing 22.3% of total aid and grants (see Table 3-4).

Table 3-4: Grants and foreign aid to the Palestinian Authority– Q3 2012

(million dollars)

Item	2011				2012		
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Budget support	**191.1**	**122.0**	**362.9**	**132.6**	**197.0**	**204.5**	**181.1**
Arab grants	52.9	26.0	207.3	0.0	30.1	69.4	124.7
International grants	138.1	96.1	155.6	132.6	166.9	135.1	56.4
Developmental funding	**25.1**	**25.2**	**96.9**	**21.4**	**14.3**	**33.2**	**52.1**
Total foreign aid	**216.2**	**147.3**	**459.8**	**154.1**	**211.3**	**237.7**	**233.2**

Source: Table (7) - Table of external support.

3.2 Public Expenditure

During Q3 2012, public expenditure (current and development) stood at $806 million (32% of GDP)- declining by 2.7% from the previous quarter due to a drop in current expenditure (particularly non-wage payments) following the austerity measures the PNA took in the face of the financial crisis.

The item of 'wages and salaries' is the largest component of current expenditure. During this quarter, the actual amounts paid as wages and salaries totaled $410 million, which is $30 million below the actual value of the bill (the same deficit the treasury sustained in the previous quarter)[14].

Net lending[15] totaled 54.4 million, up from $32.9 million in the previous quarter of the year. Obviously, the relative weight of this item of current spending is on the decline as it dropped since early 2008 from about 14% to about 6% in 2012. Similarly, development expenditure rose to $56.6 million compared with $50.8 million during the previous quarter. The grants and foreign aid financed the bulk of this item ($52.1 million).

[14] The cash shortage in paying the actual wage bill totaled $ 26.6 million on average for each quarter of 2011.

[15] The item 'net lending' refers to the amounts that are transferred directly to Gaza Electricity Distribution Corporation and to pay dues owed by local government bodies, or indirectly via the amounts that are deducted from clearing revenue and transferred to utility companies in Israel.

Table 3-5: Indicators of public expenditure- Q3, 2012

Item	2011				2012		
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Current expenditure (million dollars)	**730.4**	**780.0**	**715.5**	**734.8**	**675.3**	**777.5**	**749.3**
As % to total public expenditure	92.0	87.7	93.6	90.8	94.1	93.9	93.0
As % to GDP	31.6	30.6	29	30.1	27.3	29.5	29.7
Development expenses (million dollars)	**63.2**	**109.4**	**49.1**	**74.4**	**42.4**	**50.8**	**56.6**
As % to total public expenditure	8.0	12.3	6.4	9.2	5.9	6.1	7.0
As % to GDP	2.7	4.3	2	3	1.7	1.9	2.2

Source: Table (3-1)

Figure 3-2: Structure of current expenditure

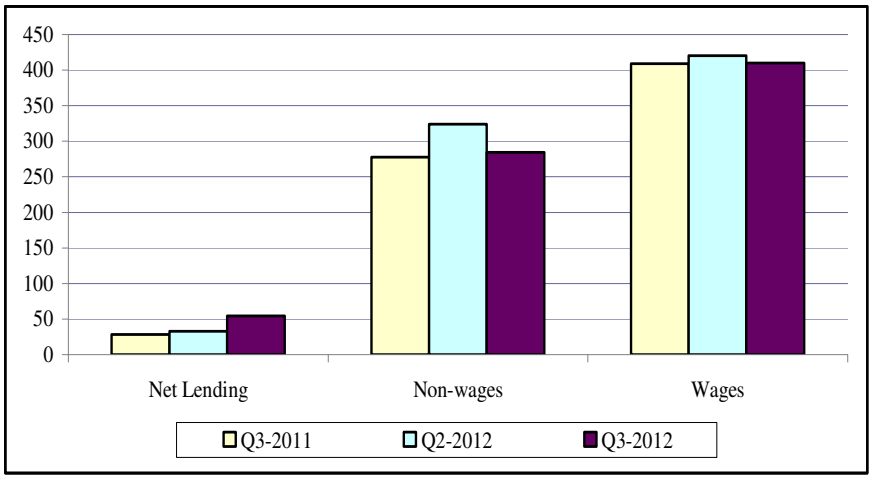

Source: Data published in the financial reports of the Palestinian Ministry of Finance

3.3 Financial Surplus / Deficit

During the third quarter 2012, the decline in current expenditure and the improvement in net gross domestic revenues reduced the current deficit (now standing at $35.2 million compared with $280.7 million during the previous quarter and $170.3 million in the corresponding quarter of the previous year). This deficit represented about 1.4% of GDP, compared with 10.6% in the second quarter 2012. All these figures, however, are calculated on a cash basis rather than an accrual basis which mirrors the financial position of the PNA more accurately (see next paragraph).

Figure 3-3: Indicators of the fiscal deficit as % to nominal GDP

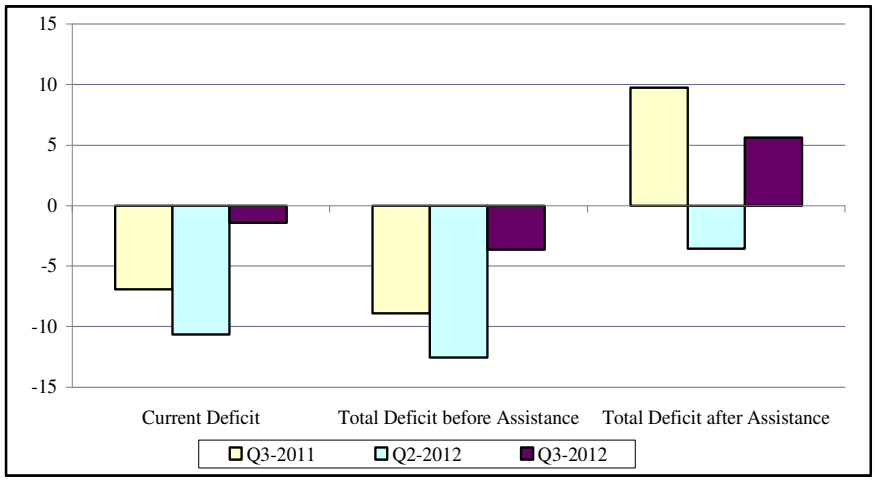

Source: Table (3-1)

The total deficit before grants and aid totaled $152.5 million- representing 3.6% of GDP (compared with 12.6% in the previous quarter). On the other hand, the budget balance (after grants and aid) posted a surplus of about $141.4 million compared with a deficit of $93.8 million in the previous quarter and a surplus of $240.4 million in the corresponding quarter.

3.4 Net accumulation of arrears and the surplus / deficit: cash basis vs. accrual basis[16]

The PNA's net accumulation of arrears in Q3 2012 totaled 85.5 $ million. These arrears involved obligations owed to the private sector ($46.4 million); arrears of wages and salaries ($30.6 million); and liabilities of development expenditure ($8.5 million). The PNA claims, on the other hand, totaled $8 million, which brought the PNA's liabilities down to $77.5 million. Adding the net accumulation of arrears ($77.5 million) to the current deficit on a cash basis ($35.2 million) results in a current deficit of $112.7 million on an accrual basis.

The PNA's accumulation of arrears suggests that, without seeking grants from international donors, the PNA will always sustain difficulties in bridging the financial gap through local revenues. This will eventually curtail the PNA's ability to reduce its public debt or obtain other sources of funding due to the high risks and costs, thus exacerbating the negative pressure on the budget performance.

Figure 3-4: Quarterly developments in the net accumulation of arrears

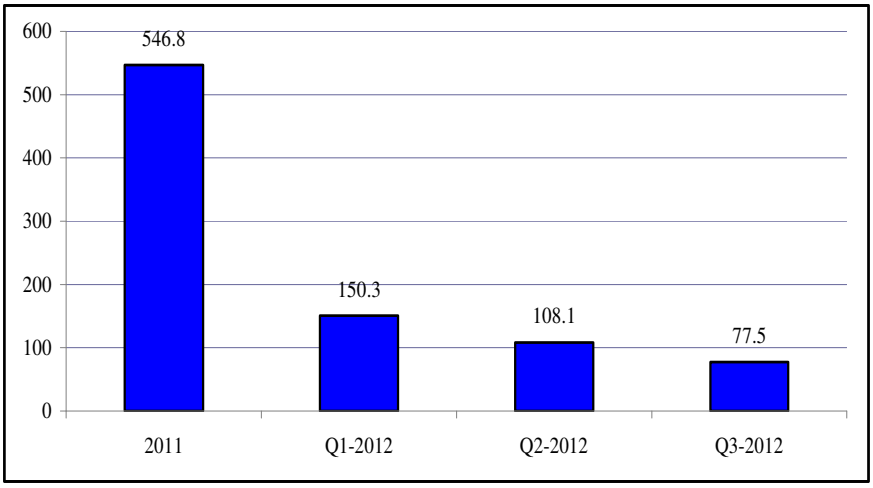

Source: Data published in the financial reports of the Palestinian Ministry of Finance

3.6 Public Debt

Public debt in the oPt in Q3 212 fell by 5.8% from the previous quarter, bringing the figure down to $2.2 billion, distributed evenly between the external debt and the domestic debt. Arab financial institutions claimed 57.3% of external debt, international and regional institutions accounted for 31.1%, while the bilateral loans represented 11.6%. On the other hand, the larger part of domestic debt is owed to the banking system (with about 14.8% of the total domestic debt owed to the banking system was in the form of liabilities owed by the Petroleum Authority) (see Table 3-6). The public debt service totaled $10.4 million compared to $5 million in the previous quarter. On the other hand, the ratio of public debt-gross domestic product during the third quarter 2012 was 21.9% compared to 22.2% in the previous quarter and 19.7% in the corresponding quarter 2011.

[16] Net accumulation of arrears = liabilities due for the PNA minus arrears owed by the PNA. This item represents the liquidity of the PNA, whereby a lower value indicates improved liquidity status and vice versa.

Table 3-6: Public Debt- Q3 2012

($ millions)

Item	2011				2012		
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
a. Domestic debt	**839.6**	**907.2**	**827.6**	**1,100.5**	**1,101.7**	**1,213.4**	**1,106.4**
Bank loans	345.1	402.6	376.9	508.1	481.4	546.1	569.9
Bank facilities	390.7	362.2	302.7	441.0	448.0	482.6	364.0
Petroleum Authority loans	95.0	133.2	139.3	142.8	164.1	176.4	164.2
Other public institutions loans	8.8	9.2	8.7	8.6	8.2	8.3	8.3
b. External debt	**1,043.3**	**1,045.6**	**1,116.2**	**1,114.5**	**1,126.7**	**1,126.0**	**1,096.9**
Arab financial institutions	539.4	539.2	617.3	617.2	630.7	629.1	628.3
Al-Aqsa Fund	*444.1*	*444.1*	*522.7*	*522.4*	*522.4*	*522.5*	*522.5*
Arab Fund for Economic and Social Development	*42.6*	*42.1*	*42.4*	*43.3*	*56.3*	*56.4*	*56.2*
Islamic Development Bank	*52.7*	*53.0*	*52.2*	*51.5*	*52.0*	*50.2*	*49.6*
International and regional institutions	348.3	346.6	342.4	341.9	338.1	341.2	341.4
World Bank	*302.9*	*301.0*	*298.0*	*297.0*	*295.0*	*293.5*	*291.8*
European Investment Bank	*23.4*	*23.4*	*22.1*	*22.6*	*20.7*	*25.3*	*27.1*
International Fund for Agricultural Development	*3.4*	*3.5*	*3.4*	*3.3*	*3.3*	*3.2*	*3.2*
OPEC	*18.6*	*18.7*	*18.9*	*19.0*	*19.1*	*19.2*	*19.3*
Bilateral loans	155.6	159.8	156.5	155.4	157.9	155.7	127.2
Total public debt	**1,882.9**	**1,952.8**	**1,943.8**	**2,215.0**	**2,228.4**	**2,339.4**	**2,203.3**
Public debt as % to GDP[17]	**20.3**	**19.1**	**19.7**	**22.7**	**22.5**	**22.2**	**21.9**

Source: Data published in the financial reports of the Palestinian Ministry of Finance

Textbox 2: In 2 years, PNA Treasury incurred a loss of more than $ 8 million at Al-Karameh/ Allenby Border Crossing!

More than one million and three hundred thousand people (662.906 outgoing passengers and 630.136 incoming passengers) crossed Al-Karama (Allenby) Border between the West Bank and Jordan in 2012, a press release by the Department of Public Relations and Media in the Palestinian Police said in early January 2013. The Police statistics indicated that the passenger traffic during 2012 increased by 6% compared to the previous year[18].

The PNA collets fees from outgoing passengers traveling via Al-Karameh Border Crossing. As stated in the agreement concluded between the Palestinians and the Israelis, the departure fee levied at Allenby Bridge Border is collected by the PNA, which, in turn, transfers it to the Israeli side, which later transfers 46% of the fees to the PNA and retains the 54%[19].

The departure fee levied at Allenby Bridge Border was $26 at the time of concluding the agreement. The Israelis have gradually raised the fee (standing now at $40), which means that the share of the PNA should be 18.5 dollars for every traveler. This suggests that the Palestinian side loses $6.5 dollars for every outgoing passenger.

A study conducted by the Palestine Economic Policy Research Institute (MAS) found that the PNA had in 2011 incurred losses of $4.1 million[20]. Using the figures of the Palestinian Police for 2012, the PNA lost $4.3 million in 2012, an increase of 5% over 2011.

It is important to note that foreign nationals crossing the Border to Jordan also pay departure fees equivalent to the amount paid by the Palestinians, but all these fees go to the Israeli side.

---

17 The ratio of public debt to gross domestic product during the quarter was calculated as follows: the balance of outstanding debt at the end of the quarter divided by the (quarterly GDP × 4).

18 http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=145714

19 World Bank (2012). Stagnation or Revival? Palestinian Economic Prospects. Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee. March 21st, 2012.

20 Fiscal Sustainability of the Palestinian National Authority. MAS. (2013).

4. The Banking Sector[21]

In the third quarter 2012, assets / liabilities of banks operating in the Palestinian territory grew by 2.7% compared with the previous quarter and by 4.9% compared to the corresponding quarter of 2011. The most significant developments in both assets and liabilities of the consolidated balance sheet for banks are summarized below:

Assets

- A growth of 29.2% in the cash item.
- A drop of 0.7% in net direct credit facilities.
- An increase of 10% in offshore assets of banks.
- A decline of 2.6% in assets of banks held by the Palestinian Monetary Authority.
- A decline of 13.5% in assets of banks operating in the OPT.
- A growth of 0.4% in total net investment.

Liabilities

- A growth of 2.8% in total holdings.
- A growth of 4.2% in the public (customers) deposits.
- A decline of 32.6% in assets of PMA held by banks.
- A 2.3% growth in total capital (equity) of banks.

Number of Banks (and their branches)

At the end of Q2 2012, the number of banks operating in the Palestinian territory remained 18, while 6 new branches were opened, bringing the total number of branches to 233.

Eight local banks- with 122 branched- (including two Islamic banks) and 10 foreign banks- with 111 branches- operate in the Opt. Table 4-1 presents the banking services penetration in the Palestinian territory as of end Q3 2012.

Table 4.1: Banking Penetration in the Palestinian Territory

	West Bank	Gaza	Total
Number of bank branches and offices	191	42	233
Number of ATMs	365	55	420
Number of ATM cards	83,317	25,839	109,156
Number of credit cards	41,660	14,254	55,914

Table 4-1: Consolidated balance sheet for banks operating in the OPT – from Q2 2011 to Q3 2012

(Million dollars)

Item	2011			2012		
Budget Statement	**Q2**	**Q3**	**Q4**	**Q1**	**Q2**	**Q3**
Total assets [(1)]	**8,837.2**	**8,860.5**	**9,110.3**	**9,151.1**	**9,045.4**	**9,293.6**
Direct credit facilities	3,434.8	3,215.2	3,482.8	3,594.5	3,783.6	3,756.4
Deposits of Palestine Monetary Authority & Banks	3,502.2	3,722.2	3,743.7	3,600.3	3,264.8	3,390.9
- Deposits held by PMA	947.6	927.9	940.9	925.3	963.6	938.8
- Deposits held by Banks	291.8	259.3	335.3	337.9	340.4	294.6
- Banks' offshore deposits	2262.8	2535.0	2467.5	2337.0	1960.9	2,157.5
Portfolio	582.0	629.5	826.3	829.7	820.2	748.3
Cash and precious metals	539.6	545.4	496.7	518.5	602.8	778.7
Fixed assets	152.9	163.3	171.3	175.1	176.6	178.2
Investments	311.5	310.2	137.4	141.4	144.1	144.7
Banker's acceptances	5.4	5.2	5.9	6.1	6.4	4.7
Other assets	308.7	269.5	246.2	285.6	246.9	291.7
Total liabilities [(2)]	**8,837.2**	**8,860.5**	**9,110.3**	**9,151.1**	**9,045.4**	**9,293.6**
Total deposits of the public	6,950.3	6,820.5	6,972.5	7,045.4	6,911.5	7,200.8

[21] The data in this section are preliminary and subject to change.

Item	2011			2012		
Budget Statement	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Proprietorship (equity)	1,131.7	1,156.3	1,182.0	1,232.3	1,212.4	1,240.0
Deposits of PMA and Banks	452.8	474.8	646.5	530.5	582.0	501.4
Tax benefits & other allocations	167.1	173.8	171.1	186.7	185.6	202.5
Other liabilities	117.5	217.4	122.0	141.8	142.3	139.8
Executed and existing banker's acceptances	17.8	17.7	16.2	14.5	11.6	9.1

Source: Palestine Monetary Authority – The consolidated balance sheet for banks.
(1) and (2) represent total assets (liabilities) minus allocations.

4.1 Key developments in the consolidated balance sheet for banks

Table 4-2 summarizes the key items in the consolidated balance sheet for banks operating in the Palestinian Territory:

1. Assets

The net assets of banks grew by $248.2 million, up by 2.7% from the previous quarter. This item also posted a 4.9% increase over the corresponding quarter of 2011 (a growth of $433.1 million). Direct credit facilities grew by 3.9% compared to the previous quarter (a growth of $126.1 million). Likewise, the cash item saw an increase of about 29.2% ($175.9 million), spurred by a 61.9% rise (equivalent to $47.6 million) in cash deposits at banks operating in Gaza. This item also grew in the banks operating in the West Bank by about 24.3% ($128.3 million). In the meantime, portfolio investment increased by 0.4% as a result of an 0.6% increase in minority investments.

Conversely, net direct credit facilities and portfolio declined by $ 27.2 million and $ 72 million, respectively.

✧ **Direct credit facilities**

During the third quarter 2012, direct credit facilities made up 40.4% of the total assets of banks operating in the Palestinian Territory, down by 1.4 percentage points from the previous quarter, all for overseas deposits of banks. The decline echoed a drop of $88.3 million in facilities granted to the Palestinian Authority during the third quarter compared to the previous quarter, as well as a drop of $16.3 million in overdraft facilities granted to residents. The loans, overdrafts and lease financing represented 74.1%, 25.6% and 0.3%, respectively.

Table 4-3: Distribution of direct credit facilities portfolio- from Q1 2011 to Q3 2012

(million dollars)

	2011				2012		
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
By Beneficiary							
Public sector	916.7	1,118.1	856.4	1,108.9	1,121.0	1,203.4	1,114.9
Resident private sector	2,116.8	2,256.2	2,303.8	2,318.2	2,419.0	2,526.2	2,589.2
Non-Resident private sector	61.3	60.5	55.0	55.7	54.5	54.0	52.3
By type of facility							
Loans	2,169.7	2,316.2	2,347.1	2,496.0	2,526.1	2,665.1	2,785.0
Overdraft	918.2	1,111.1	860.6	978.8	1,060.2	1,110.0	961.9
Lease financing	6.9	7.5	7.5	8.0	8.2	8.5	9.5
By currency							
$ US	1,873.3	2,011.5	2,009.8	2,206.7	2209.2	2,236.0	2,233.2
JD	320.5	454.0	419.5	404.9	427.8	538.0	539.5
NIS	879.8	948.6	764.4	851.2	935.0	985.5	949.1
Other currencies	21.2	20.7	21.5	20.0	22.5	24.1	34.6

Source: Palestine Monetary Authority – The consolidated balance sheet of banks.

By area, the share of the Gaza Strip represented 10.9%, a growth of 1.2 percentage points over the previous quarter. The West Bank, thus, retained its largest share of the facilities (89.1%), including those granted to the public sector and non-residents.

During this quarter, both the public and the private sectors retained their shares, with 29.7% and 30.3%, respectively (see Table 4-3). In terms of credit facilities currencies, data show that the credit facilities granted in US dollar held the highest share (59.4%).

Table 4-4 shows that the real estate and construction sector had the largest share of direct credit facilities (21.4%). These are broken down into $157 million granted to construction purposes; $341 million offered to real estate (for building houses and improving housing conditions); and $83.6 million given to commercial and investment real estate. The trade sector received 20.8% of total credit facilities granted to the private sector, with internal trade acquiring $457.9 million and external trade receiving $105.2 million.

Consumer loans accounted for 20.2% of the total credit facilities, while the services sector received 9.6% of these credits. The services sector facilities were tailored to public services (telecommunications, health, education, utilities and craftspeople) and financial services, with 92.8% and 7.2%, respectively.

Table 4-4: Shares of various economic sectors of the facilities granted to the private sector- from Q1 2011 to Q3 2012

Sector	2011				2012		
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Real estate and construction	16.4	16.2	16.5	16.6	21.4	21.3	21.4
Land development	3.7	1.2	0.9	1.0	1.0	1.0	1.2
Mining and industry	12.8	12.4	12.0	12.3	10.5	10.4	8.9
Internal and external trade	19.1	20.9	20.5	20.0	21.2	21.0	20.8
Agriculture and livestock	2.2	1.3	1.3	1.4	1.8	1.2	1.2
Tourism, hotels and restaurants	2.4	2.1	2.1	2.0	2.1	2.1	2.0
Transport and communications	1	1	1.1	1.0	0.8	0.9	0.8
Services	20.5	16.1	15.6	12.0	11.3	10.5	9.6
Financing investment through equity and financial instruments	2.4	2.9	2.8	2.7	2.6	2.1	2.4
Financing car purchase	4.3	4.1	4.7	4.8	4.0	4.1	4.3
Financing consumer commodities	7.7	13.9	15.1	17.0	16.5	18.8	20.2
Other	7.5	7.9	7.4	9.2	6.7	6.6	7.1
Total Facilities ($ millions)	**2,238.4**	**2,381.6**	**2,428.2**	**2,451.9**	**2,536.1**	**2,644.6**	**2,713.7**

Source: Palestine Monetary Authority

✧ PMA and Banks' Deposits

- Assets of banks held by PMA
  During the third quarter 2012, with a total of $938.8 million, the assets of banks held by the PMA represented 10.1% of total assets of banks operating in the Palestinian Territory. These holdings were in the form of mandatory reserves (70.2%), current accounts (10%) and other accounts (19.8%).

- Overseas holdings of banks
  Witt $2,157.5 billion, overseas holdings of banks represented 23.2% of total assets of banks operating in the Palestinian territory, up by 1.5 percentage points from the previous quarter. This coincided with an increase of the ratio of credit facilities to the total assets of banks by about 1.4 percentage points during the same period of comparison. Overseas banks (that have branches in the oPt) held 64.3% ($1,387 billion) of these Palestinian holdings, while the rest was held by foreign banks not operating in the Palestinian Territory.

- Holdings of banks operating in the oPt
  Holdings of banks operating in the oPt constituted about 3.2% (or $294.6 million) of the total net assets during 2012 third quarter, down by 13.5% (or $45.8 million) from the previous quarter. These holdings had also represented 8.7% of the total deposits of the PMA and the banks.

2. Liabilities

Liabilities of banks operating in the Palestinian Territory primarily involve the total public deposits (77.5%). These involved resident deposits (74%) and non-residents deposits (2.4%). Deposits of the public at the end of Q3 2012 totaled $7,200.8 billion, up by 4.2% from the previous quarter, and by 5.6% from the corresponding quarter of 2011. With $1,240 billion, net equity came second in terms of relative importance (13.3%), up by 2.3% from the previous quarter as a result of a $29.7 million increase in profits.

Current (on-demand) deposits accounted for 40.2% of total public deposits. Time deposits represented 30.1%, while saving deposits made up 29.7% of the total public deposits (see Figure 4-1). By currency, with 38.7%, the U.S. dollar retained its dominance of public deposits. The Israeli shekel and the Jordanian dinar held 32% and 24.7%, respectively (see Figure 4-2).

Table 4-5: Distribution of public deposits, from Q1 2011 to Q3 2012

($ millions)

	2011				2012		
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Be Depositor							
Public sector	695.0	556.3	522.8	584.5	566.1	515.9	566.4
Resident private sector	6,053.0	6,204.3	6,095.6	6,192.3	6,276.1	6,180.6	6,409.2
Non-resident private sector	180.7	189.8	202.1	195.7	203.2	215.0	225.2
By type of deposit							
Current deposit	2,762.3	2,755.8	2,736.8	2,773.0	2,746.1	2,691.0	2,894.8
Time deposit	2,273.2	2,219.6	2,134.5	2,172.4	2,200.9	2,122.4	2,167.6
Saving deposit	1,893.2	1,975.0	1,949.2	2,027.1	2,098.4	2,098.1	2,138.4
By deposit currency							
US dollar (millions)	2,936.6	2,882.5	2,704.9	2,115.8	2,740.8	2,709.1	2,789.0
Jordanian dinar (millions)	1,849.3	1,844.0	1,799.2	1,801.4	1,849.8	1,795.1	1,781.4
NIS (millions)	1,812.8	1,900.8	1,988.8	2,718.5	2,093.4	2,088.9	2,306.3
Other currencies (millions)	330.0	323.1	327.6	336.8	361.4	318.4	324.1
Total (millions)	**6,928.7**	**6,950.4**	**6,820.5**	**6,972.5**	**7,045.4**	**6,911.5**	**7,200.8**

Figure 4-1: Distribution of public deposits by Type of deposit- as end of Q3 2012

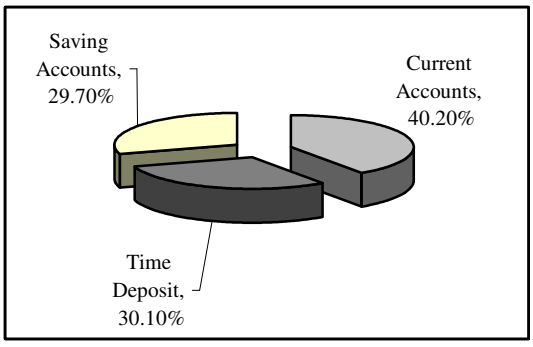

Figure 4-2: Distribution of public deposits by Currency- as end of Q3 2012

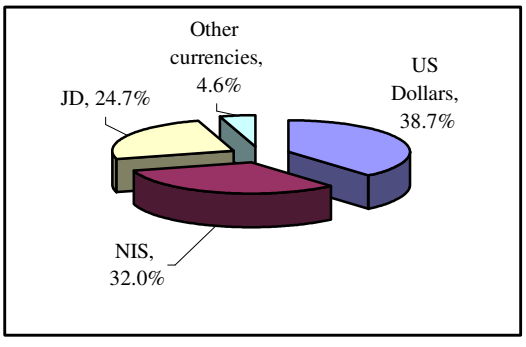

Source: Palestine Monetary Authority –The consolidated balance sheet for banks

4.2 Performance indicators of the banking system

The general indicators for the performance of banks operating in the Palestinian Territory reveal a decline of 2.1 percentage points in the ratio of credit facilities to public deposits in the third quarter 2012 compared to the previous quarter. This decline is probably a result of a drop in credit facilities granted to the government, which coincided with an improvement of about 1/2 percentage point in

the credit facilities-private sector deposits ratio from the previous quarter and an increase of 3.4 percentage points over the corresponding quarter.

The ratio of overseas assets to total deposits grew by 1.1 percentage points compared with the previous quarter, but declined by 6.8 percentage points compared to the corresponding quarter. This had evidently mirrored a 15% decline in overseas holdings of banks, which coincided with an ongoing growth in total deposits.

Table 4-6: Performance indicators of the banking system- from Q1 2011 to Q3 2012

(%)

Indicator	2011				2012		
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Credit facilities / Non-bank deposits	44.7	49.4	47.1	50.0	51.0	54.7	52.6
Credit facilities of the private sector / private sector deposits	34.9	36.2	37.5	37.3	38.3	40.5	40.9
Overseas holdings / total deposits	33.9	31.0	34.8	32.4	33.2	26.2	28.0
Customer deposits / total assets	79.4	78.7	77.0	76.5	77.0	76.4	77.5

Source: Palestine Monetary Authority –The consolidated balance sheet for banks

✧ **Profits of banks operating in the oPt**

The net revenues (net profits minus expenses) of banks operating in the oPt during the third quarter 2012 totaled about $29.7 million (see Table 4-7). The net cumulative profits of banks for the first three quarters of 2012 totaled $91.1 million.

Table 4-7: Net profits of banks- Qs 1, 2 and 3, 2012

Source of profit / loss	Q1	Q2	Q3	Cumulative
Net profit	**101.2**	**102.1**	**107.2**	**310.5**
Interest	73.5	77.3	76.9	227.7
Commissions	19.2	17.7	18.8	55.7
Debt securities & investment	1.8	0.1	3.0	4.9
Operations of evaluating and exchanging foreign currency	5.2	5.7	6.7	17.6
Hedging and trading (derivatives)	0.05	0.03	0.4	0.48
Other operating revenue	1.4	1.3	1.4	4.1
Expenses	**63.2**	**78.7**	**77.5**	**219.4**
Operating expenses	54.7	57.5	56.7	168.9
Allocations	3.1	7.6	8.7	19.4
Tax	5.4	13.6	12.1	31.1
Net income *	**38.0**	**23.4**	**29.7**	**91.1**

Source: PMA – The consolidated balance sheet for banks

* Net income = net profit - expenses

4.3 Clearing Houses Activity

Data from the Palestine Monetary Authority clearing houses in both Ramallah and Gaza show that in the third quarter 2012, about 1,102,004 checks (with a value of 2,297.6 million dollars) were presented for clearing, up by 6.1% in the number of checks, but down by 3% in the value of checks compared with the previous quarter. During the comparison period, there was a significant increase in the number of returned checks (127 thousand checks with a value of $158 million) owing to the delay in paying public servants salaries against the backdrop of the financial crisis.

Table 4-8: Number and value of checks presented for clearing & number and value of checks returned- from Q1 2011 to Q3 2012

Period		Checks presented for clearing		Returned checks	
		No. (checks)	Value ($ millions)	No. (checks)	Value ($ millions)
2011	Q1	981,188	2,882.7	106,141	167.2
	Q2	1,001,249	3,059.2	115,883	175.6
	Q3	1,010,402	3,055.7	134,574	213.2
	Q4	1,055,827	2,870.8	131,518	202.1
2012	Q1	1,009,857	2,604.4	119,019	180.3
	Q2	1,038,177	2,370.1	111,283	161.6
	Q3	1,102,004	2,297.6	127,175	157.8

Source: PMA, Monthly Statistical Bulletin

✧ International money transfers

Quarterly data demonstrate that incoming and outgoing money transfers during the third quarter of the year fell by 10.7% from the previous quarter, totaling $2.5 billion dollar by the end of the third quarter (44% outgoing, 56% incoming). About 25.3% of the total number of executed outgoing money transfers went to Israel (with 55.1% of the total value of outgoing transfers). On the other hand, 22.7% of the number of incoming transfers came from Israel, with a value of 59.4% of the total value of the incoming transfers.

✧ RTGS

Palestine Monetary Authority uses Real Time Gross Settlement systems (RTGS) to settle all payment processing and clearing operations between member banks on a "real time" and on "gross" basis. This system contributes significantly to promoting financial stability in the Palestinian territory because it reduces the risk of transfer of funds between banks. RTGS is the first global system that can settle payments in more than one currency at the same time.

The value of transactions carried out using RTGS since the beginning of 2012 until the end of the third quarter totaled $4,767.3 million (a monthly average of $529.7 million). Interbank transfers during this period had a value of $1,955.1 million (48% bank transfers and 52% personal transfers). Cross-Border Transfers totaled $2,217.5 million, while other banking operations (compulsory reserve operations, clearing settlement and other operations) had a value of $594.7 million.

4.4 Lending institutions and money changers

At the end of Q3 2012, there were 11 lending institutions operating in the oPt with a credit portfolio of $83.5 million. Under the Presidential Decree No. (132) of 2011 (which regulates the activities of lending institutions and actuates their role as a financing artery along with banks, especially in the field of micro-finance), these institutions are overseen and controlled by the Palestine Monetary Authority.

At the end of Q3 2012, the number of licensed money changers in the oPt was 275, including 233 in the West Bank and 42 in the Gaza Strip. Ninety-seven of these money changers have a company legal status, while the rest have an individual status. Again, the money exchange companies and offices are supervised and controlled by the Palestine Monetary Authority. Money exchange businesses involve many activities that help ease the burden on the banking system, increase the money supply in the national economy, and facilitate managing various foreign currencies.

4.5 Palestine Stock Exchange

The *Economic and Social Monitor* studies three groups of financial indicators of the Palestine Stock Exchange and its developments:

✧ Indicators of the financial market
- Market capitalization[22]: The share of market capitalization on the Palestine Stock Exchange in 2011 was 32% compared to 29% in 2010.

[22] This indicator is used to measure the importance and role of the financial market in an economy. It is calculated by dividing the market value of shares listed on the market to the GDP at current prices. This indicator is calculated for the entire year rather than quarters.

- **N**umber of listed companies: The number of companies listed on the Palestine Stock Exchange at the end of the third quarter 2012 was 48 (9 companies working in banking and financial services; 11 manufacturing companies; 7 insurance companies; 8 investment companies; and 13 firms working in the services sector). In July 2012, PALAQAR (a real estate company) was listed on the PSE.

✧ Liquidity Indicators

- Ratio of traded shares to GDP: In the third quarter 2012, this ratio was 1.8% compared to 4.3% in the previous quarter.
- Turnover[23]: In the third quarter 2012, this indicator was 1.17%, down from 2.8% in the previous quarter. As per sector, the turnover of investment sector was 1.51%; the banking and financial services sector 1.35%; the industry sector 1.09%; services sector 1.01%; and insurance sector 0.98%.

✧ Degree of Concentration[24]

- The five largest companies on the Palestine Stock Exchange held 79% of the total value of shares traded in the third quarter 2012. These companies are: Palestinian Telecommunications Group (40%); Bank of Palestine (22%); Palestine Development and Investment (12%); Alrafah Microfinance Bank (2%); and Wataniya Palestine Mobile Telecommunications Company (2%).

The market value of shares of companies listed on the Palestine Stock Exchange at the end of Q3 2012 retained the figure it reached end of the previous quarter ($2.7 billion). By sector, the services sector accounted for the largest share of the total market value (51%). The banking and financial services sector came second with 24% of total value (see Figure 4-3).

Figure 4-3: Value of shares listed on Palestine Stock Exchange, By Sector- Q3 2012

($ millions)

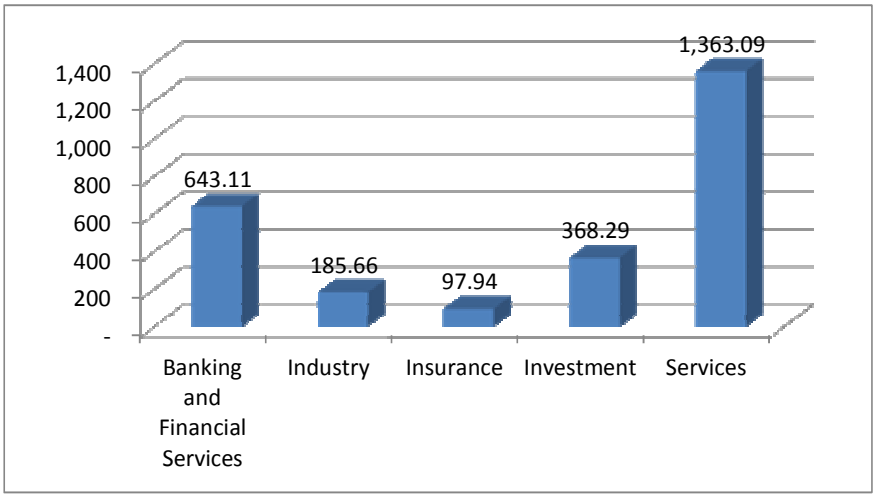

Source: Palestine Stock Exchange www.pse.com

The indicators of financial market in the oPt show a significant decline in the activity of the Palestine Stock Exchange in this quarter. The number of shares traded on the Palestine Stock Exchange totaled 18.1 million, down by 55% from the previous quarter. At the same time, the value of shares traded stood at $31.1 million, down by 58% from the previous quarter (see Figure 4-4).

[23] This indicator calculates the volume or value of shares traded on a stock exchange during a day, month or year.

[24] This indicator is used to measure the influence of some large companies on changes in stock market indices, especially the stock prices. The influence is measured by calculating the contribution of the top five or ten companies to the value of shares traded on the stock market.

Figure 4-4: Value of shares traded on Palestine Stock Exchange- Qs 1 & 2 2012

(million dollars)

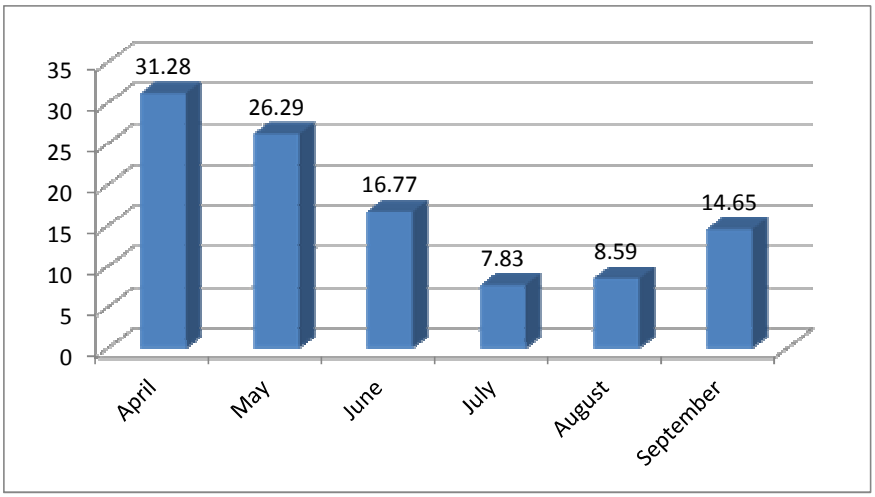

Source: Palestine Stock Exchange www.pse.com

Regarding the value of shares traded by sector, the services sector had the largest share with 44% of the total value of shares traded, while the banking and financial services sector came second, with a share of 28% of the total value of stocks traded on the PSE (see Figure 4-5).

Figure 4-5: Value of shares traded on PSE, By Sector- Q3 2012 ($ millions)

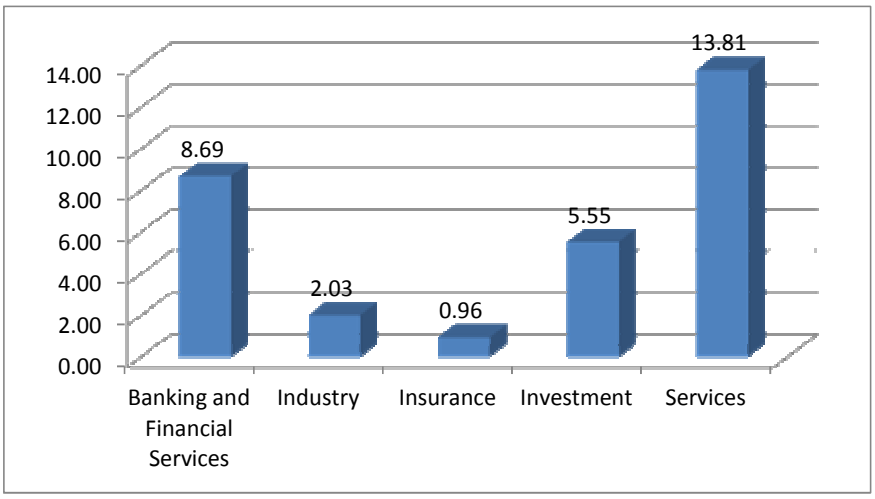

Source: Palestine Stock Exchange www.pse.com

Al-Quds Index

At the end of Q3 2012, Al Quds Index closed at 445.76 points, up by 1.67 points from the previous quarter (see Figure 4-6), but down by 42.44 points from the corresponding quarter 2011. The decline is likely an outcome of the deterioration in the economic and political situation in the Palestinian Territory, as well as the PNA's financial crisis, eventually leading to the refrain of business investment in the Palestinian Territory.

Figure 4-6: Al-Quds Index- Qs 2 & 3 2012

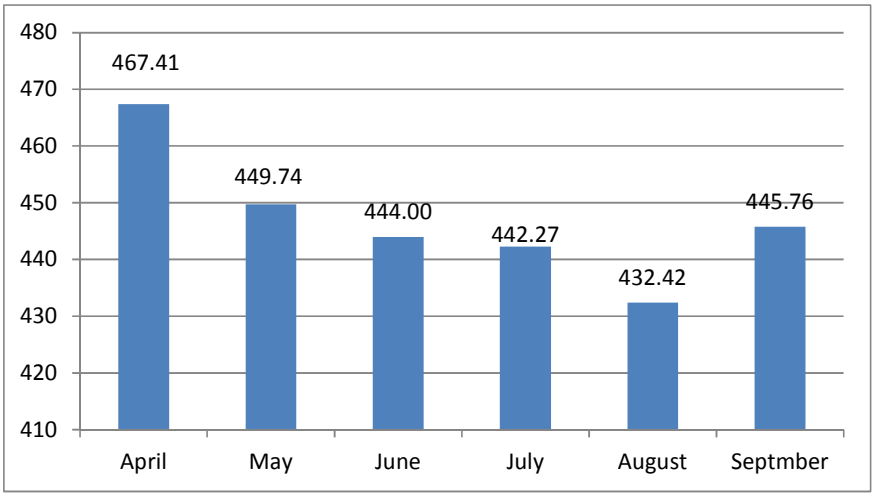

Source: Palestine Stock Exchange www.pse.com

Textbox 3: Exchange rate policy of Bank of Israel and changes in $-NIS exchange rate in2012

It is no secret that fluctuations of the exchange rate of the Israeli shekel against other currencies considerably impact the Palestinian economy. These fluctuations definitely have implications on the costs of imports and the competitiveness of exports. They also directly affect the lives of the relatively large number of employees who receive their salaries in foreign currencies (the U.S. dollar in particular). The instability of the NIS exchange rate against hard currencies has also impacted the budget of the Palestinian government, since the PNA receives foreign aid in the US dollar or the Euro, while it spends in shekels.

The exchange rate is also very important to the Israeli economy, which is open and relatively small, with exports representing 40% of GDP.

In this textbox, we will review the Israeli policies of setting exchange rates, and consider the fluctuations in the NIS exchange rates against the US dollar over the past few years (particularly in 2012).

The exchange rate is the rate at which a foreign currency (US dollar) will be exchanged for a local currency (the shekel), for exa
mple $ 1 = NIS 3.6. Thus, the increase in exchange rate (from 3.6 to 4.0 shekels, for example) means a decrease in the value of the shekel, and vice versa.

Since 2002, the Bank of Israel has used a floating exchange rate regime. This means that the exchange rate is determined by the free forces of supply and demand for the shekel. Figure 1 shows that the shekel reached its lower bound in early 2006 as a result of liberalization of the financial market and the flight of huge amounts of capital abroad.

In 2008 a significant shift occurred in the policy of the Bank of Israel. With the blowup of the global financial crisis and the relative stability in the Israeli economy compared to Western economies, a large influx of short-term capital flowed to Israel, occasioning a sharp rise in the value of the shekel (decline in the exchange rate), a phenomenon occurring in other emerging economies. In 2008, the value of the shekel rose by 20%: 1 $ = 3.2 shekels (see Figure 1).

To moderate the shekel appreciation trend, the Bank of Israel had in 2009 reneged on its non-intervention policy and started to intervene in the foreign exchange market. The Bank would, thus, every day purchase about $ 100 million from the market[25]. By Q4 2009, the new policy of the Bank of Israel was unraveled: direct intervention in the market to ensure that the actual exchange rate of the NIS is as close as possible to the real equilibrium exchange rate, an exchange rate that corresponds to the economic fundamentals of the Israeli economy (such as unemployment conditions, the balance of payments and inflation)[26].

[25] Eckstein Z and A. Friedman: The Equilibrium Exchange Rate for Israel. BIS Papers, No. 57. http://www.bis.org/publ/bppdf/bispap57n.pdf

[26] ibid

Figure 1: The exchange rate of the shekel against the dollar (2006-2012)

Source: http://www.tradingeconomics.com/israel/currency

An example of this new policy was the surprising decision by the Bank of Israel to gradually raise the interest rate from 0.5% in April 2009 to 2% at the end of 2010, while the key rates in the US and the euro zone were at historical lows. However, the decision was induced by the economic fundamentals, since the relatively sharp growth was foreshadowing an inflation that the Bank of Israel frantically tries to avoid. The Bank of Israel's decision to raise interest rates has induced a flow of short-run capital to Israel and exerted pressure on the exchange rate. To balance these pressures, the Bank of Israel continued its intervention and purchase of foreign currency. This led to an increase of foreign reserves from $ 28 billion in 2008 to $ 71 billion at the end of 2010. Thus, the shekel settled at what was believed to be its equilibrium level at the end of that year.

To conclude, the Bank of Israel actively intervened to ensure that the real exchange rate (i.e. after inflation is taken into account) is close to the equilibrium rate. The equilibrium rate supports growth (competitiveness in foreign markets and low interest rates) and keeps inflation within acceptable boundaries.

Exchange rate fluctuations in 2012

Figure 2 shows that the value of the shekel against the dollar rose in early 2012. According to some experts, this appreciation was attributed to the weakness of the dollar, on the one hand, and the reverse of the U.S. market as a safe haven, on the other[27]. As of the beginning of April 2012, the value of the shekel started depreciating in the backdrop of publishing the annual report by the Bank of Israel on March 28, which did not forecast a rosy outlook for the Israeli economy, especially in relation to unemployment[28]. The depreciation continued during the later three months because of weak demand for Israeli exports, according to Wall Street Journal[29]. Strikingly, a relatively strong counter movement raised the value of the shekel in the last week of June in conjunction with the visit of "Mitt Romney," the candidate for the American presidency[30].

During September 2012, the shekel regained some of its strength following Moody's assigning A1 to Israel's credit system. However, the value of the shekel depreciated again in October because of the Bank of Israel's decision to reduce the interest rate, on the one hand, and an expectation of an air strike against Iran, on the other. In November, the value of the shekel improved due to the weak dollar prior to the presidential election in the United States. Some analysts believe that such improvement was driven by Israel's assassination of the military commander of Hamas[31].

Inordinately, the Israeli elections in mid-January 2013 did not influence the exchange rate of the shekel during the last month of 2012. This was probably because analysts did not expect any surprises in the results of these elections.

The Bank of Israel continued its functioning intervention in the currency market during 2012. The foreign currency reserves during 2012 saw a growth of $991 million, totaling 75.8 billion dollars end of the year[32].

---

27 http://www.globes.co.il/serveen/globes/docview.asp?did=1000722488&fid=1725
http://www.investing.com/currencies/usd-all-advanced-chart

28 http://www.mfa.gov.il/MFA/IsraeliEconomy/Economic_News/Bank-of-Israel-Annual-Report-2011-28-Mar-2012

29 http://online.wsj.com/article/SB10001424052702304870304577488870685494742.html

30 http://www.cbsnews.com/8301-18563_162-57481859/romney-visits-israel/

31 http://www.bloomberg.com/news/2012-11-06/dollar-is-near-8-week-high-against-euro-before-u-s-poll-results.html

32 Bank of Israel webpage.

Figure 2: Dollar-shekel exchange rate (2012)

Source: http://www.tradingeconomics.com/israel/currency

5. Investment Indicators

5.1 Company Registration

The Ministry of National Economy registers companies in the Occupied Palestinian Territory under two different laws in effect in the West Bank and the Gaza Strip[33]. This issue of the *Monitor* reviews the new companies registered in the third quarter of 2012 in the West Bank only because the Ministry of Economy in Ramallah does not have any data on the registration of companies in the Gaza Strip. The number of registered companies in the West Bank in this quarter was 228, down by 18% from the previous quarter, and down by 21% from the corresponding quarter of the previous year (see Table 5-1).

The capital of new companies registered in the West Bank in the third quarter of 2012 totaled about 454.5 million Jordanian dinars[34], compared to JD 37.3 million in the previous quarter. The significant surge in the value of capital of newly-registered companies in this quarter is a result of registering new three international companies: Roche Holding Ltd. (with a capital of 300 million dinars), F. Hoffmann La Roche Ltd. (with a capital of 110 million dinars), and Dai Nippon Construction Co. Ltd. (with a capital of 18 million dinars). The value of the shares of these three companies constitutes 94% of the total capital of newly-registered companies in the quarter.

With respect to the distribution of the capital by sector[35], data available show that with a share of 33% (JD 8.7 million), the trade sector was the largest contributor of the capital of newly-registered companies. The services sector ranked second with a share of 22% (JD 5.9 million). The construction sector and the industry sector came third and fourth, with 21% and 15%, respectively (see Figure 5-1).

[33] Jordanian Companies Law No. (12) of 1964 is applied in the West Bank, while the Companies Law No. (18) of 1929 is applied in the Gaza Strip.

[34] In the third quarter 2012, the companies were registered in four currencies: the Jordanian dinar, the U.S. dollar, the Swiss franc and the Japanese yen. The exchange rate was calculated according to the quarterly rate of the Jordanian dinar against the three currencies: (.70562), (.73341), (.00897), respectively.

[35] The foreign joint stock companies (Roche holding Ltd., F. Hoffmann-La Roche Ltd., and Dai Nippon Construction Co. Ltd.) were excluded given the immensity of their capital.

Table 5-1: Development of the number of new companies registered in the West Bank during the years 2008-2012

2012	2011	2010	2009	2008	Quarter
319	389	334	454	247	1
278	373	428	412	334	2
228	287	164	349	315	3
	337	290	438	287	4
	1,386	**1,216**	**1,653**	**1,183**	**Total**

Regarding the legal form of companies registered in the third quarter 2012, data indicate that 89 companies took the form of public ordinary companies, 135 were private joint stock companies, and 5 were foreign joint stock private companies. The joint stock private companies and the public ordinary companies acquired 3.3% and 2.5% of the total capital of the newly-registered companies. On the other hand, the capital of the newly-registered foreign joint stock private companies represented 94.2% of the total capital of companies registered during the third quarter (see Table 5-2).

Figure 5-1: % Distribution of the value of capital of companies registered in the West Bank- by Sector, Q3 2012

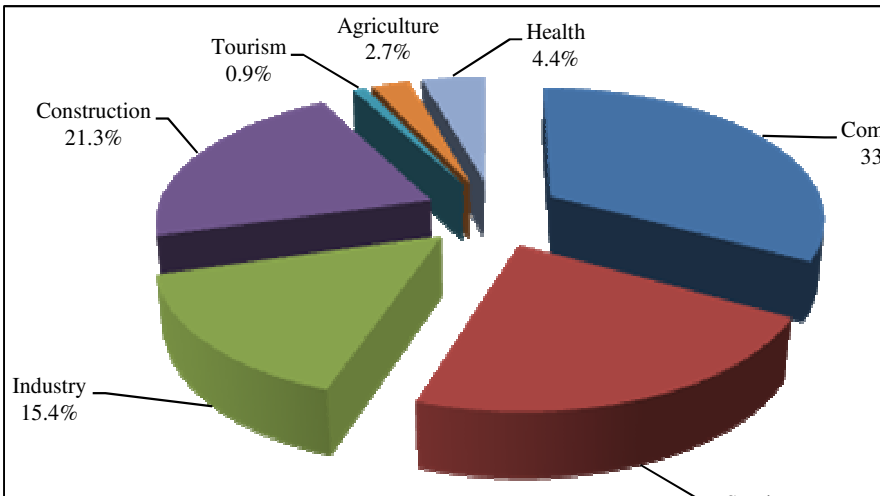

Source: Ministry of National Economy- Ramallah, Department of Company Registration, 2012.

Table 5-2: Distribution of the value of capital of companies registered in the West Bank- by Legal Form: from Q1 2011 to Q3 2012

(JD millions)

Year	Legal Form				Total
	Public Ordinary	Private Shareholding	Public Shareholding	Foreign Private Shareholding	
Q1/2011	19.505	61.200	0	0.070	80.775
Q2/2011	20.306	32.259	0	0.920	53.486
Q3/2011	17.936	20.610	0	0.360	38.906
Q4/2011	16.402	21.176	0	9.496	47.074
2011	**74.149**	**135.254**	**0**	**10.846**	**220.249**
Q1/2012	15.514	35.488	5.000	30.110	86.112
Q2/2012	17.580	17.594	0	2.123	37.296
Q3/2012	**11.281**	**15.050**	**0**	**428.127**	**454.458**

Source: Ministry of National Economy- Ramallah, Department of Company Registration, 2012.

5.2 Building License

The number of building licenses issued during a given period may be taken as a significant indicator of investment activity in general and investment in the housing sector, in particular. The number of building licenses changes seasonally- increasing in the second and third quarters (during summer), while declining in the first and fourth quarters. Besides, the number of licenses issued in the oPt does not include all building activities in the construction sector, since part of the construction activities, especially in rural areas, is not registered or licensed. Therefore, drawing a comparison between corresponding quarters is much more indicative than comparing successive quarters.

Data of building licenses indicate that the number of building permits in the West Bank during the third quarter 2012 declined by 18.8% compared to the previous quarter, but climbed by 30.6% compared to the corresponding quarter of 2011. The total area licensed during the third quarter 2012 was about 805.9 thousand square meters, up by about 4.1% from the corresponding quarter. The number of licensed residential units (both new and existing) totaled 3648, compared with 2971 units in the corresponding quarter of 2011.

Table 5-3: Number of building licenses issued in the oPt: 2011-2012

Indictor	2011	2012	
	Q1	Q2	Q3
Total licenses issued	**1,717**	**2,190**	**1,778**
Residential buildings	1,499	1,930	1,624
Non-residential buildings	218	260	154
Total licensed areas (1000 Sq. m)	**774.3**	**870.1**	**805.9**
No. of new units	2403	3,006	3107
Area of new units (1000 Sq. m)	431.0	518.6	529.6
No. of existing units	568	643	541
Area of existing units (1000 Sq. m)	100.5	106.3	92.7

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics (2012): Building Licenses Statistics, Ramallah - Palestine.

5.3 Cement Import

The 2012 Quarter 3 saw a 2.7% decline in the quantity of cement that had been allowed into Gaza compared to the previous quarter, and a fall of 14.3% compared to the corresponding quarter. In the West Bank, the quantity of cement imported dropped by 14.5% compared to the previous quarter and by 5.3% compared to the corresponding quarter of 2011 (see Table 5-4).

5.4 Car Registration

This section tallies the number of cars (new or used) registered for the first time in the West Bank and imported from abroad. This indicator can mirror the economic situation of the population, on the one hand, and the degree of reliability and optimism about the future economic conditions, on the other. Because cars are expensive, they are often purchased through borrowing from banks. This indicator thus reflects the confidence of both people and banks in the sustainability of employment and the ability to pay obligations.

During Q3 2012, 3,283 new and used cars were registered in the West Bank, down by 10% from the previous quarter and by 35% from the corresponding quarter of 2011. Forty-four percent of cars registered in the West Bank during this quarter were used cars imported from abroad, while 36% were new cars imported from abroad, and the rest (20%) were used cars purchased from the Israeli market.

Table 5-4: West Bank and Gaza's Imports of Cement: 2009-2012 (thousand tons)

Period	West Bank	Gaza	Opt
2009	1,230	0	1,230
Q1/2010	301.6	0	301.6
Q2/2010	381.5	0.6	382.1
Q3/2010	312.9	1.0	313.9
Q4/2010	344.1	2.7	346.8
2010	1,340.1	4.3	1,344.4
Q1/2011	296.8	2.6	299.4
Q2/2011	381.4	11.4	392.8
Q3/2011	294.7	15.3	310.0
Q4/2011	308.8	15.3	324.1
2011	1,281.7	44.6	1,326.3
Q1/2012	254.3	12.6	266.9
Q2/2012	341.9	13.5	355.4
Q3/2012	292.4	13.1	305.5

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics: Administrative records, 2012. Ramallah, Palestine.

Table 5-5: No. of new and used cars newly-registered in the West Bank

	Cars from international market (new)	Cars from international market (used)	Car from the Israeli market (used)	Total
Q3/2011	**1,285**	**3,249**	**487**	**5,021**
Q1/2012	**1,050**	**2,080**	**612**	**3,742**
Q2/2012	**1,359**	**1,588**	**681**	**3,628**
July	419	469	236	1,124
August	365	529	205	1,099
September	398	442	220	1,060
Q3/2012	**1,182**	**1,440**	**661**	**3,283**

Source: Department of Customs and Excise, unpublished data.

5.5 Hotel activity

The total number of hotels fell to 92 end of Q3 2012, down from 98 during the previous quarter. In Q3 2012, the number of guests totaled 146.451: 19.3% were Palestinians and 31.9% came from the European Union countries. The number of guests was up by 39.2% from the corresponding, but down by 7% from the previous quarter (see Table 5-6).

During this quarter, the number of nights spent in hotels totaled 309,963, including 16% occupied by Palestinians, 38% by European Union nationals, and 7% by United States and Canada nationals. This is a 23.4% growth over the corresponding quarter and a 16.4% decline from the previous quarter. The average length of stay was 2.1 nights per guest.

The average room occupancy was 1,487.6 rooms per day (i.e. 28.3% of total available rooms during the third quarter 2012) (see Figure 5-4). With a percentage of 48.4%, hotels of southern West Bank governorates accommodated the largest number of guests; and those of Jerusalem, Central West Bank, and northern West Bank accommodated 28.9%, 16.8% and 5.9%, respectively.

Table 5-6: Key Hotel Indicators in the oPt – Qs 2 & 3 2012 and Q3 2011

Indicator	Q3 2012	Q2 2012	Q3 2011
No. of operating hotels/ end of Q	92	86	85
Average no. of employees/ during Q	2,446	2,471	2,118
No. of guests	146,451	605,715	105,202
No. of nights stayed	309,963	829,037	251,236
Average room occupancy	1,487.6	707.61,	1219.3
Average bed occupancy	3,36.9	4,0249	2730.8
Room occupancy %	28.3	19.7	24.7
Bed occupancy %	27.8	25.7	25.4

Source: PCBS, 2012: Hotel Activity in the oPt

Figure 5-4: Hotel Room Occupancy Rates, third quarters of 2008, 2009, 2010, 2011 and 2012

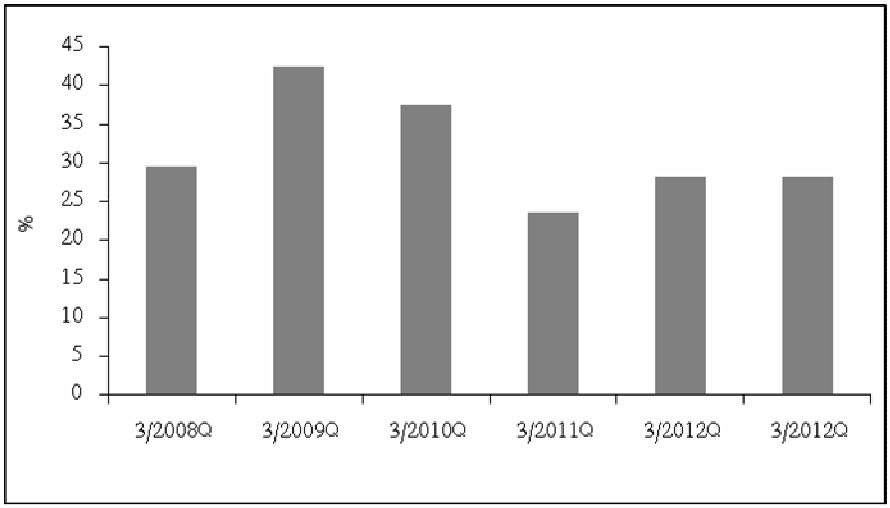

Source: PCBS, 2012: Hotel Activity in the oPt

Textbox 4: Unequal distribution of agricultural holdings in the Palestinian Territory

MAS has conducted an analysis of the data obtained from the agricultural census carried out by the Palestinian Central Bureau of Statistics in 2010. One analytical study reviewed the data on the distribution of agricultural holdings in the Palestinian territory[36]. The study found that the area of agricultural holdings in the Palestinian territory totaled 1.2 million dunums, and that the number of agricultural holdings is 97 thousand. While 80% of the area of agricultural land is found in holdings whose area is more than 10 dunums, 72% of the number of holdings has an area of less than 10 dunums. This means that 28% of the holdings cover about 80% of the total area of agricultural holdings in the Palestinian territory.

The analysis used three measures to demonstrate the small size of most of the agricultural holdings, on the one hand, and the injustice in the distribution of areas to holdings, on the other.

Dispersion and Concentration Measures

The average area of an agricultural holding in the Palestinian territory is roughly 12.4 dunums, while the median area (i.e., the actual area of most of the holdings) is only 4.5 dunums. This significant discrepancy between the average and the median (as well as the compelling standard deviation: three times the average)

[36] PCBS, 2012. Project of publishing and analyzing agricultural data of 2010 census: fragmentation of agricultural holdings and the impact on production and productivity. Ramallah, Palestine.

signifies an imbalance in the distribution of the area to the holdings. The analysis found that the highest degree of disproportionateness is found in the Central West Bank (an average area of 13.6 dunums with a standard deviation of 3.4 times the average). In contrast, the least disproportionateness is found in the Gaza Strip (an average area of 5.9 dunums with a standard deviation less than three times the average). For comparison purposes; we found that the average area of a holding in Jordan is 40 dunums (according to the agricultural census for 2007: Rimawi, 2009), i.e., about 3.2 times the average in the Palestinian territory- denoting the small area of most of the agricultural holdings in the Palestinian territory.

Lorenz Curve and the Gini Coefficient

The Gini Coefficient is a numerical measure of equitable distribution. The lower the Gini coefficient, the more evenly spread the variable. If every 10% of the holdings fully covers 10% of the total area of agricultural land, then equitability is absolute and the value of the Gini Coefficient is zero. Contrarily, if 10% of the holdings possesses 100% of the area, then injustice is absolute, and the value of the Gini Coefficient is one. The actual value of the Gini Coefficient ranges between zero and one. The Gini coefficient measures the gap between the actual distribution curve and the diagonal line (see Figure 1). The wider the gap, the more uneven the distribution. Different points on the curve reflect the actual distribution. For example, the (*) point suggests that 80% of the holders own only 28% of the total area (absolute equitability requires that 80% possess 80%, i.e. the point should be on the diagonal line). The analysis found that the value of the Gini coefficient for the distribution of area to agricultural holdings in the Palestinian Territory is 0.6, which is a high value that indicates a relatively inequitable distribution. Yet, the distribution of holdings in the Palestinian territory is still relatively better than in Jordan, for example, where the Gini coefficient is around 0.68 (Agricultural census 2007: Rimawi, 2009)[37]. On the other hand, the analysis indicated that the lowest value of the standard deviation is found in Khan Younis- suggesting less fragmentation and more equitable distribution. By contrast, the highest value of standard deviation is found in Jericho and the Jordan Valley.

Figure 1: Lorenz Curve: Distribution of the Area of Agricultural Holdings to Holders in the oPt, 2010

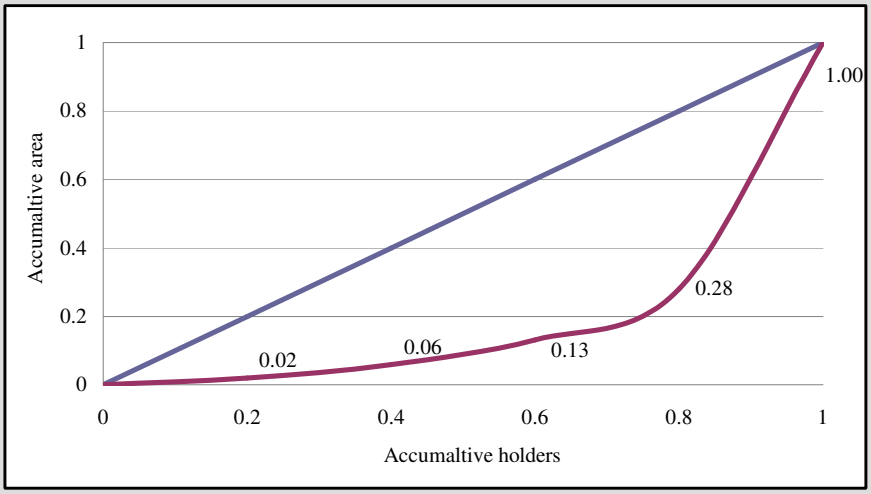

Area possessed by the smallest 40% of the holders vs. area possessed by the biggest 20% of the holders

The third indicator the analysis used is 'the area possessed by the smallest 40% of the holders vs. the area possessed by the biggest 20% of the holders.' These values were 6% and 72%, respectively. The analysis concluded that the distribution of holdings in the Gaza Strip is more equitable than in the West Bank: 9% of the area of holdings is possessed by the smallest 40% of the holders in the Gaze Strip compared to 64% owned by the biggest 20% of the holders in the same territory.

[37] Rimawi, A. (2009). "The structure of agricultural holdings in Jordan: the general characteristics of the holder, the holdings and the agricultural labor." Analysis of the results of the 2007 Agricultural Census: Department of Statistics, Amman, Jordan.

6. Prices and Purchasing Power

6.1 Consumer prices

Indices of consumer prices in the Palestinian Territory during Q3 2012 was up by 1.25% over the previous quarter and 3.12% over the corresponding quarter of the previous year. The commodity group which had the strongest influence on indices was the food and soft drinks group, rising by1.76% from the previous quarter and by 2.56% compared to the corresponding quarter of 2011 (see Table 6-1).

Table 6-1: Average Change in CPI in the Palestinian Territory by Commodity Group (Base Year: 2004 = 100)

Group	Change in Q3 2012 over Q2, 2012	Change in Q3 2012 over Q3 2011
Food Stuff and soft drinks	1.76	2.56
Alcohol beverages and Tobacco	4.47	9.44
Textiles, apparels, and footwear	(0.50)	0.22
Housing and related supplies	0.54	4.68
Furniture & home products and appliances	1.39	2.34
Medical care	1.52	3.90
Transportation & travel	0.22	2.36
Telecommunications	(0.30)	(0.11)
Recreational & cultural goods & services	0.64	1.61
Educational Services	(0.03)	5.30
Restaurant, Cafe, and Hotel Services	0.24	2.41
Miscellaneous goods and services	1.11	4.82
General CPI	1.25	3.12

Source: PCPD.
* Figures in brackets indicate negative values (decline in prices).

Table 6-2: Price movement of main commodity groups— Qs 2 and 3, 2012

Consumer group	Percentage Change (Q2 2012 – Q3 2012)
Automobiles fuel	(0.09)
Domestic fuel	0.92
Fresh Vegetables	18.34
Fresh Meat	1.53
Sugar	(2.21)
Rice	(1.65)
Fresh Chicken	(3.37)
Flour	4.26
Dairy Products & eggs	(2.28)
Fresh Fruit	(0.48)

Source: PCBS.

Prices of basic consumer commodities had undergone various changes during Q3 2012. Table 6-2 tallies the movement of prices of some commodity groups in the Palestinian Territory during the third quarter 2012 compared to the previous quarter. The prices of fresh vegetables hiked by 18.34%. For example, the price of tomatoes posted a significant increase of 21.65% (the price of greenhouses tomato was 6.37 shekels / 1 kg

during September 2012). The price of flour rose by 4.26% (for example, the price of white flour (Haifa – Zero) was 166.35 shekels / 60 kg during September 2012). Likewise, prices of fresh meat prices increased by 1.53% (the price of local fresh lamb was 69.06 shekels / 1 kg during August 2012). By contrast, the price of poultry posted a decline of 3.37% (the price of local fresh skinned chicken was 15.99 shekels/ 1 kg during July 2012). Similarly, prices of car fuel fell by 0.09% (the price of unleaded gasoline 95 octane stood at 7.19 Israeli shekels / 1 liter during July) (see table 6.2).

6.2 Producer Prices and Wholesale Prices

In the third quarter 2012, the Wholesale Price Index (the sale price to retailers or to producers, including VAT and freight/shipping costs) posted an increase of 2.43% over the previous quarter. This resulted from a 6.07% rise in the prices of agricultural commodities (which constitute 29% of the wholesale price index). In parallel, prices of manufactured goods (which represent 70% of the wholesale price index) rose by 1%. Likewise, fishing prices increased by 1.06%. By contrast, prices of mining and quarrying fell by 0.07%. On the other hand, the index of wholesale prices posted an increase of 1.1% over the corresponding quarter of the previous year, while the price index of both imported goods and locally produced goods rose by 1.13% and 2.81%, respectively.

In this quarter, the Producer Price Index (prices received by domestic producers for their output after all taxes are deducted, including VAT and freight/shipping costs) posted an increase of 2.34% over the previous quarter. This rise occurred as a result of 1) a 4.91% hike in the prices of agricultural commodities (which represent 36% of the producer price basket); and 2) a 1.03% increase in the prices of manufactured goods (which constitute 61.66% of the producer price basket). Meanwhile, the prices of fishing and shrimp (which constitute 0.20% of the producer price basket) dropped by 9.37%. At the same time, prices of mining and quarrying (which represent 2.13% of the product price basket) remained unchanged. The increase in producer prices was a result of an increase in both imported and locally produced goods by 0.03% and 2.58%, respectively.

6.3 Construction and Road Costs Index

The construction cost index measures the changes that occur in the prices of construction materials and services. During Q3 2012, the construction cost index (for residential and none-residential units) in the West Bank saw a slight increase of 0.14% over the previous quarter. There are no updated data on the Gaza Strip.

The road cost index detects changes in the prices of materials and services used in the construction of roads in the West Bank. This index rose by 1.05% in the third quarter 2012 over the previous quarter. Again, there are no updated data on the Gaza Strip (see Table 6-3).

Table 6-3: Average monthly and quarterly percentage changes in the Construction and Road Costs Index (CRCI) in the West Bank (Base Month: January 2007 = 100)

Period	CRCI		Monthly Percentage Change		Quarterly Percentage Change	
	Construction cost	Road cost	Construction cost	Road cost	Construction cost	Road cost
April 2012	113.46	113.85	(0.05)	0.05		
May 2012	113.76	114.02	0.26	0.15		
June 2012	113.39	114.00	(0.33)	(0.02)		
Q2 average	**113.54**	**113.96**			**0.06**	**0.91**
July 2012	113.20	113.94	(0.17)	(0.05)		
August 2012	113.34	115.14	0.13	1.05		
September 2012	113.61	116.38	0.23	1.08		
Q3 average	**113.38**	**115.16**			**(0.14)**	**1.05**

Source: PCBS, (2011).

*Figures in brackets indicate negative values.

6.4 Prices and purchasing power[38]

The index of consumer prices increased by 1.25% in the third quarter 2012 compared to the previous quarter. At the same time, this quarter saw a growth of 4.15% in the exchange rate of the dollar against the shekel ($1= 3.98 shekels), which improved the purchasing power of the dollar by 2.9% [39] (See Table 6-4).

Table 6-4: % Change in Purchasing Power and Exchange Rates of $ U.S. and JD against NIS- 2012

Item			$ US /NIS			JD / NIS		
		Inflation rate*	Average exchange rate	Change in exchange rate (%)	Change in purchasing power (%)	Average exchange rate	Change in exchange rate (%)	Change in purchasing power (%)
2011	Q1	0.36	3.60	(0.50)	(0.86)	5.09	(0.20)	(0.56)
	Q2	(0.05)	3.44	(4.52)	(4.48)	4.85	(4.81)	(4.76)
	Q3	0.74	3.55	3.23	2.49	5.01	3.23	2.49
	Q4	1.20	3.65	2.76	1.56	5.14	2.76	1.56
2012	Q1	1.10	3.77	3.42	2.32	5.32	3.42	2.32
	Q2	(0.45)	3.82	1.31	1.77	5.39	1.31	1.76
	Q3	1.25	3.98	4.15	2.90	5.61	4.16	2.91
	July	0.41	3.89	1.54	1.13	5.48	1.56	1.15
	August	1.51	3.99	2.50	0.99	5.62	2.50	0.99
	September	1.42	4.01	0.52	(0.90)	5.65	0.52	(0.90)

Source: Calculations based on data obtained from the PMA and the PCBS.
* The change inflation rate represents the purchasing power of NIS.
Figures in brackets indicate negative values.

Compared to the corresponding quarter of 2011, the exchange rate of the dollar and the dinar against the shekel improved by 12.1%. On the other hand, the inflation rate during 2012 third quarter was 3.1%, leading to a growth of 9% in the purchasing power (assuming fixed incomes) for those receiving their salaries in the dollar and the dinar.

Box 5: Israel's 2012 budget deficit: double the government target!

In early 2013, Israeli's Ministry of Finance published the 2012 government budgetary figures involving a deficit of NIS 39 billion, equivalent to 4.2% of GDP. These figures are more than double the target of the government, which set a deficit projection of 2% of GDP[40].

The salient increase in the deficit was engendered by an extravagant, irresponsible spending policy by the Israeli government in the previous year. The policy sought to buy votes in the parliamentary elections[41]. An example of squandering policies is the accusation made by former Israeli Prime Minister Ehud Olmert that the Netanyahu government spent 11 billion shekels on efforts to prepare for a military strike against Iran, which has not materialized.

Driven by bullish expectations of an improvement in the economy (without having to raise taxes), the government expected a 8.8% increase in tax revenues (which would have brought the figure to 232 billion

[38] The purchasing power is defined as the value of a currency expressed in terms of the amount of goods or services that one unit of money can buy. It is dependent on the income of the consumer, the change in prices and currency exchange rate. The change in the purchasing power (assuming constant income) can be measured as: (rate of change in the exchange rate of the currency against the shekel) minus (the rate of change in the index of consumer prices).

[39] Because the Jordanian Dinar is pegged to the U.S. dollar at a fixed exchange rate, the purchasing power in JD posted a growth identical to that of the dollar (2.9%) during the same period.

[40] These figures were obtained from the webpage of Israeli's Ministry of Finance.

[41] Haaretz Newspaper (January 14): "The Netanyahu government doubled the budget deficit to buy votes."

shekels). However, the actual tax revenue was barely 219 billion, or about 6% less than the projected revenue[42].

The significant increase in the budget deficit occasioned an increase in the public debt in Israel. The ratio of public debt to GDP is now 74%. Although this figure is still lower than in many Western countries, it also means that Israel can no longer boast a distinctive economic performance.

The 2013 government's budget is experiencing a dilemma, partly resulted from the deficit in the previous year. The maximum increase allowed for public spending this year is 15 billion shekels (about 3% of the budget)[43]. However, the Israeli government has pledged 30 billion shekels as an increase in expenditure-suggesting that the government must now raise about extra 15 billion shekels (which is unlikely given the decline in economic activity) or cut spending in other areas (which is also challenging, especially when the government recalls the popular protests that erupted in the past year to protest the hike in prices).

7. Foreign Trade

7.1 Balance of Trade

The balance of trade records exports and imports of the Palestinian territory of goods and services. The value of registered[44] imports during Q3 2012 totaled about 1,053 billion dollars. Those coming from Israel comprised 66% of total commodity imports. Table 7-1 shows that the value of registered commodity imports during Q3 2012 declined by 5.1% from the previous quarter and by 3.6% from the corresponding quarter of 2011.

On the other hand, the value of registered exports totaled about $178 million. About 89% ($159 million) had Israel as their destination. During this quarter, exports fell by 13.3% compared to the previous quarter, i.e. the commodity trade deficit, thus, reached $875 million, down by 5.3% from the previous quarter and by 1.4% from the corresponding quarter of 2011.

On the other hand, the service imports from Israel totaled $34.7 million, while exports of services to Israel totaled $31.8 million in the third quarter 2012. As such, the services trade balance with Israel posted a deficit of $2.9 million compared with a deficit of $3.6 million in the previous quarter (see Table 7-1).

Table 7-1: Imports and Exports of registered goods and services- 2011 and Qs 1 & 2 2012 **

(million dollars)

Indicator	Q1/2011	Q2/2011	Q3/2011	Q4/2011	2011	Q1/2012	Q2/2012	Q3/2012
Commodity imports	1,029.9	1,077.4	1,092.0	1,021.8	4,221.1	1,019.5	1,109.2	1,053.0
Service imports*	27.1	28.8	26.9	17.4	100.2	33.8	36.4	34.7
Commodity exports	162.2	161.3	205.3	190.8	719.6	182.5	185.2	178.0
Service exports*	32.6	39.6	38.2	37.5	147.9	32.1	32.8	31.8

Source: Registered foreign trade, PCBS (2012).

* Exports and imports of goods and services from and into Israel only.

**Data for 2011 were adjusted based on 2011 foreign trade report, issued in December 2012. Data of 2012 were obtained from official sources, and they are subject to change.

[42] Though the VAT increased by a percentage point (to settle at 17%) in September 2012.

[43] In accordance with to the financial base approved by the Knesset in 2010: Budgetary Expenditure Limitation Law.

[44] Those documented in the clearing accounts and bills only.

7.2 Balance of Payments

According to the PCBS and the PMA, the current account deficit (goods, services, income, current transfers) in Q3 2012 totaled $672.6 million (about 25% of GDP at current prices), down by 15.2% from the previous quarter. The 121 million dollars drop in the deficit echoed a decline in the deficit of the balance of goods and services (by $12 million), and an increase in net current transfers to the government and other sectors (by $ 89.7 million). The net income transfers and workers' remunerations remained unchanged.

When comparing the figures of trade in services in Table 7-1 and Table 7-2, we can notice that the services trade deficit with Israel was about $ 3 million during the third quarter, while the total deficit of services trade was $84.2 million. In Table 7-1, the commodity trade deficit was only $ 875 million, while it was $ 1232 million in the balance of payments table. This disparity is a result of the fact that the balance of trade records only exports and imports that are registered (i.e. recorded in the clearing accounts and billing), while the balance of payments records the total expectations of import and export. Interestingly, the commodity trade deficit in the balance of payments represents 47% of gross domestic product, which is a grand figure.

Income account (workers' remunerations and investment income) posted a surplus of $ 279.1 million, mainly driven by remunerations of workers employed in Israel (which totaled $ 247.8 million). On the other hand, the income investment (interests owed to Palestinians having deposits in foreign banks) totaled $ 32.1 million. The balance of current transfers also posted a surplus of $ 364.5 million, an increase of 41.9% over the previous quarter. Transfers from donor countries accounted for 27.4% of the total external current transfers.

Table 7-2: Palestinian Balance of Payments- Q3, 2011 and Qs 2 & 3, 2012 ($ millions)

Item	Q3 2011	Q2 2012	Q3 2012
1. Trade balance of goods and services*	**-1,218.4**	**-1,328.4**	**-1,316.2**
Net goods	**-1,126.2**	**-1,237.5**	**-1,232.0**
Net services	**-92.2**	**-90.9**	**-84.2**
2. Balance of income	**305.1**	**278.0**	**279.1**
- Workers' remunerations received from abroad	309.2	272.8	269.4
- Investment income received from abroad	22.7	30.2	32.1
- Income paid abroad	26.8	25.0	22.4
3. Balance of current transfers	**505.2**	**256.8**	**364.5**
- Net transfers to the government	344.9	117.5	129.2
- Net transfers to other sectors	231.4	211.3	308.8
-Transfers paid abroad	71.1	72.0	73.5
4. Balance of current account (1 +2 +3)	**-408.1**	**-793.6**	**-672.6**
5. Net capital and financial account	**430.7**	**875.2**	**614.1**
- Net capital transfers	194.7	71.1	81.4
- Net financial account	**236.0**	**804.1**	**532.7**
➢ Net direct foreign investment	**49.1**	**48.1**	**69.3**
➢ Net portfolio investment	**44.3**	**-8.7**	**22.6**
➢ Other net investment	**38.6**	**784.4**	**478.0**
➢ Change in reserve assets	**104.0**	**-19.7**	**-37.2**
6. Net errors and omissions	-22.6	-81.5	58.4

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics and the PMA, 2012. Preliminary results of the Palestinian Balance of Payments: Q32012.

* Figures of exports and imports of commodities and services in the balance of payments differ from the figures contained in the trade balance because the latter records only exports and imports that are registered (i.e. recorded in the clearing accounts and billing), while the balance of payments records the total expectations of import and export. In addition, import and export of services from Israel were recorded in the trade balance only, while the balance of payments records trade of services from different sources.

Textbox 6: Is there ethnic bias at marketplace in Israel?

Asaf Zussman, from the Faculty of Economics at the Hebrew University of Jerusalem, conducted a study designed to measure the influence of ethnic conflict on the ethnic structure of the marketplace. More specifically, the research sought to measure the impact of the Israeli - Palestinian conflict on trade relations (buying and selling) between the Palestinians (living in Israel) and Israeli Jews[45].

To achieve the goal of the study, the author used a unique dataset of figures that covered the world of private owner transactions in the Israeli market for used cars during 1998-2010. The study assorted these figures (more than 1.3 million deals) into 1. Transactions among Palestinians; 2. Transactions among Israeli Jews; and 3. Transactions between Palestinians and Israeli Jews. Of course, used cars transactions are very significant because they assume and require a high degree of trust and social and psychological intimacy between the seller and the buyer.

The figures suggested an ethnic bias in the Israeli marketplace. The study found that the share of Palestinian buyers of used cars is more than 6 times (83%) higher when the seller is Palestinian than when the seller is a Jew (14%).

The author could establish a link between these deals and the escalation/mitigation of the Palestinian-Israeli conflict, which is substantiated by the number of fatalities on both sides, as well as the public opinion of the peace process.

The analysis found robust evidence that ethnic segregation in the marketplace rises with conflict intensity. When a Jew is killed by Palestinians, the likelihood of buying a car (by Palestinians) from Jews lowers to 2% during the preceding 7 days, while at the same time the likelihood of buying a car (by Palestinians) from Palestinians increases by 0.9%.

Startlingly, the author found that the marginal negative effect of the Palestinian fatalities on segregation is by far less than the marginal negative effect of a Jewish fatality.

[45] Asaf Zussman: Ethnic Conflict and Segregation in the Marketplace - Evidence from Israel